(مستخرج)

مصر المعاصرة

مجلة علمية محكمة ربع سنوية

تصدرها

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع

الجوانب القانونية لأزمة سد النهضة في ضوء مبادئ القانون الدولى العام

د . نبيل محمد خليل إبراهيم العزازى

أستاذ مساعد القانون الدولى العام
بكلية الشرطة - أكاديمية الشرطة

يوليو ٢٠٢١
العدد ٥٤٣
السنة المائة واثنى عشرة
القاهرة

L'EGYPTE
CONTEMPORAINE

Revue Scientifique arbitrée .. Quart annuel
de la
société Egyptienne d'Economie Politique de Statistique
et de Législation

Legal aspects of the Renaissance Dam crisis in view of the principles of public international law

Dr . Nabil Mohamed

July 2021
No. 543
CXII itéme Année
Le Caire

الجوانب القانونية لأزمة سد النهضة فى ضوء مبادئ القانون الدولى العام

الدكتور/ نبيل محمد خليل إبراهيم العزازى

أستاذ مساعد القانون الدولى العام

بكلية الشرطة - أكاديمية الشرطة

المقدمة:

تعتبر حماية الأمن المائى المصرى من أهم أولويات الدولة المصرية. ويمكن القول بأنها تمثل مصلحة مصيرية، ترتبط بوجود الدولة المصرية والشعب المصرى أو عدم بقاؤه. ولذلك يمكن القول أن إنشاء سد النهضة الإثيوبى يشكل تهديداً مباشراً لحاضر ومستقبل الوطن، ولذلك فقد انتهجت مصر عدة سبل وأجرت العديد من المفاوضات لإيجاد مخرج لهذه الأزمة.

فرضت قضية سد النهضة نفسها مؤخرا على الساحة الدولية بعد تقديم القاهرة مقترحًا فنيا عادلًا يراعي مصالح إثيوبيا واحتياجاتها للكهرباء من السد، دون الإضرار بالمصالح المائية المصرية، وحصتها من المياه والمقدرة بـــ ٥٥،٥ مليار متر مكعب سنويا بحسب الاتفاقيات التي وقعت بين مصر وأثيوبيا وما ينوب عنهما (فى بروتوكول روما ١٨٩١ / أديس ابابا ١٩٠٢ / لندن ١٩٠٦ / روما ١٩٢٥ / القاهرة ١٩٥٩/ اطار التعاون بين مصر واثيوبيا ١٩٩٣)، والتي نصت جميعها علي الحفاظ علي الموارد المائية لدولتي المصب، والتعهد بعدم الاضرار بالمصالح المائية من خلال انشاء سدود ومشاريع تعرقل تدفق المياه الي تلك الدول دون الرجوع الي قادة دول مصر وأثيوبيا ، والسودان والاتفاق فيما بينهم.

وعلى ضوء عدم وصول المفاوضات بين الدول الثلاث المنوه عنها إلى النتائج المرجوة بعد مرورفترة طويلة من المفاوضات المباشرة منذ التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ فى ٢٠١٥، فإن الوضع أصبح بحاجة الي ايجاد دور دولي فعال لاجتياز الموقف الحالي، وتقريب وجهات النظر بين الدول الثلاث، والتوصل لاتفاق عادل ومتوازن يقوم على احترام مبادئ القانون الدولي الحاكم لإدارة واستخدام الأنهار الدولية، والتي تتيح للدول الاستفادة من مواردها المائية دون الإضرار بمصالح وحقوق الأطراف الأخرى.

ولما كانت الوتيرة الراهنة لمسار المفاوضات لن تسهم فى الوصول إلى تسوية عادلة لأزمة سد النهضة، ولذلك كان على مصر أن تتحرك فى مسارات موازية للضغط على إثيوبيا، بما يدفعها للاستجابة للمطالب المصرية بعدما أصبح الوقت فى غير صالحها.

إشكالية البحث:

تتجسد المشكلة الأساسية لهذه الدراسة فى أنه بالرغم من احترام أطراف الأزمة للمصالح المتبادلة بينهم واستجابتهم للتفاوض كمحاولة لتسوية الأزمة، فإن التناقض بين مقدمات تلك المفاوضات، والنتائج التى وصلت إليها فعلياً، أدى لتعقد تلك المفاوضات واطالة أمدها، بالاضافة إلى إحداث الشك فى أنها أصبحت السبيل الأوحد للتسوية، وكذلك الشك فى رغبة إثيوبيا للهيمنة الإقليمية استنادا لوجود بيئة دولية واقليمية داعمة لها، والذى أصبح يمثل العقبة الأ كبر فى طريق المفاوضات. وما يترتب عليه من انتهاك إثيوبي لقواعد الاتفاقيات المبرمة بين دول حوض النيل بشأن توزيع الحصص المائية للنهر فى انتهاك لهذه الاتفاقيات، مما يشكل تهديدًا على الأمن المائي المصري وجفاف النيل وزيادة التصحر فى مصر، وهذا يمثل فى القانون الدولي جريمة إبادة جماعية ،والعواقب المترتبة على ذلك من تراكم هجرة السكان ووضعهم فى ظروف مأساوية بسبب ندرة المياه.

ولحل تلك الإشكالية كان لابد من دراسة الأوضاع فى الدول المعنية بالأزمة، وكيفية إدارتها للمفاوضات، والبيئة الإقليمية والدولية التى أحاطت بالمفاوضات، ودراسة أسلوب الإدارة المصرية فى حل الأزمة لتجنب مخاطر جمود مسار التفاوضات.

أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته أولاً من اهتمامه بدراسة دور القانون الدولي العام فى إلزام إثيوبيا بالاتفاقيات الموقعة بين دول حوض النيل، فى ضوء رفضها الالتزام بهذه الاتفاقيات لإهدار حقوق المياه فى مصر بموجب هذه الاتفاقيات، وفاعلية الوسائل الودية لحل النزاعات من أجل تجنب مخاطر بناء سد النهضة وتحديد المسؤولية القانونية التي تتحملها حكومة إثيوبيا عن الآثار المدمرة لنهضة مصر والتى قد تؤدى إلى الإبادة الجماعية لشعب مصر فى ضوء ندرة المياه بعد الانتهاء من بناء السد والتصحر والتهجير العرقي للسكان ، واعتبارها جريمة إبادة جماعية

على النحو المنصوص عليه فى الجرائم الدولية التي تندرج تحت اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

ويتطرق البحث أيضاً إلى أن جهود المجتمع الدولى الخاصة بالمياه والتى تشهد صراعاً مستمراً بسبب المخاطر التى يمكن أن تتعرض لها أعداد كبيرة من البشر.

منهجية البحث:

ولعرض جميع المسائل المتعلقة بالمشكلة تم الاعتماد فى هذا البحث علي المنهج التاريخي فى جمع الأدلة وسرد الأحداث واستعراض جذور المشكلة بين دول حوض النيل، وتطورات الموقف بشأن أزمة سد النهضة.

كما تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي والذي يقوم على ملاحظة واقع أزمة سد النهضة الكبير، وتطورات المشكلة حتى الأن، وعرض اتفاقيات مياه النيل وضوابط القانون الدولي للأنهار الدولية، واستخلاص لحقوق مصر وفق هذه الاتفاقيات.

والمنهج التحليلي لتحليل بعض الاتفاقيات المنظمة للأنهار الدولية وتحليل جدوى دور الوساطة فى حل الأزمة.

هيكلية البحث: قسم البحث على النحو التالى:

المبحث الاول :حقوق المياه فى ضوء قواعد القانون الدولى العام

المطلب الأول: الأساس القانوني الدولى لحقوق المياه

المطلب الثانى: العلاقات المائية المشتركة بين مصر واثيوبيا

المطلب الثالث: مدى شرعية بناء سد النهضة فى إطار مبادئ القانون الدولي

المبحث الثانى: أزمة سد النهضة وأثرها على الحقوق المصرية التاريخية

المطلب الأول: بدء الأزمة وتطوراتها

المطلب الثانى: أثر بناء سد النهضة على الأمن القومي و المياه الوطنية المصرية

المطلب الثالث: العوار الأثيوبي والطرح المصري لقواعد ملء سد النهضة وتشغيله

المبحث الثالث: أليات تسوية أزمة سد النهضة وفقا لمبادئ القانون الدولى العام

المطلب الأول: المفاوضات الإقليمية والدولية

المطلب الثانى: مخاطر تجمد المسار التفاوضى

المطلب الثالث: ا لمسارات الموازية إزاء التعسف الاثيوبى

المبحث الاول

حقوق المياه فى ضوء قواعد القانون الدولى العام

القانون الدولى هو مجموعة القواعد القانونية التى تهتم بتنظيم مجال معين أو حالة معينة، و يكفل تنظيم العلاقات بين الدول كما يسعى إلى تنظيم المجتمع الدولى وحقوقه[١].

يسعى القانون الدولى فى الوقت الحاضر لدخول مجالات جديدة تفرضها طبيعة وأنواع العلاقات المتجددة بين الدول ويخضع موضوع المياة العذبة أو المالحة إلى مجموعة من العوامل تسمى بعوامل الكسب مثل المطر والندى، وعوامل الفقد كالتبخر والتسرب. و يمكن الاشارة إلى أن إقامة السدود وخاصة السدود الكبيرة علي موارد المياه ،على الرغم من الفوائد التى يمكن أن تحققها مثل انتاج الطاقة الكهربائية وزيادة المساحة المروية وتنظيم عملية ضخ المياه وقت الجفاف، تمثل مخاطر حقيقية حيث يسبب الماء المحجوز قبل السدود زيادة للضغط المسلط على الأرض واحتمالية وقوع زلازل وهزات أرضية، كما قد يسبب حرمان الأرض من عناصر الخصوبة والتى يحملها لها الطمى المصاحب للماء. [٢]

وعلى الرغم من أن القانون الدولى للمياه حالياً ليس فرعاً كامل الأهلية؛ بسبب حاجته إلى الكثير من الجهد الدولى والاقليمى ،إلا أنه من المتوقع أن يأتى فى الصدارة بين فروع القانون الأخرى، والأصل هو أن يكون هناك اعتراف من المجتمع الدولى به باعتباره أحد فروع القانون الدولى العام. حيث أن البعض من رجال القانون والسياسة وحتى الدول لا يصنفون القانون الدولى للمياه قانوناً لأنه يستند فقط إلى قواعد قانونية وأعراف؛ أى أنه قانون دولى عرفى.

ويقول الدكتورديب عكاوى؛ أن قواعد القانون ملزمة للدول المشاركة فى اتخاذها بصورة تعاقدية وللدول غير المشاركة بصورة عرفية ، والحقيقة أن القانون الدولى للمياه رغم عدم اكتماله موجود بقوة فى الساحة الدولية بسبب أهمية المواضيع التى يتعامل بها، وتأتى قوة الالزام به من كونه فرع من فروع القانون الدولى العام والقانون الدولى العرفى وكونهما ملزمان للجميع لأن المياه يجب أن ينظر اليها على

(١) الوسيط فى القانون الدولى العام/ الدين الجيلالى بوزيد، ماجد الحموى/ دار الشواف-الرياض، ١٤٢٤-٢٠٠٣.
(٢) سيد طنطاوى محمد، رؤية قانونية حول أزمة سد النهضة ومظاهر التعسف الاثيوبي فى ضوء مبادئ القانون الدولى، المركز الديمقراطى العربي، ٢٠١٨.

أنها الحياه بعينها، ولا يشكل عدم اكتمال جميع جوانبه من عدم الاعتراف به؛ لأنه يتضمن قواعد قانونية وأعراف ثابتة غير قابلة للتجزئة، وكون الدول المتشاطئة هى أعلم بحاجة بعضها للمياه وهى أعرف بقواعد حسن الجوار ومتطلبات حقوق الانسان والتعايش والاستحقاقات التاريخية فلذلك يجب الانتباه إلى أن القانون الدولى فى جانبه العرفى أو الاتفاقى يسيران بشكل متلازم.[١]

المطلب الأول:

الأساس القانوني الدولي لحقوق المياه

من القواعد القانونية الدولية التي تحكم استخدام المياه؛ ألا يؤدى استخدام إحدى الدول للنهر إلى الإضرار بمصالح الدولة الأخرى المشتركة معها فى هذا النهر ، لأن الاتجاه السائد فى القانون الدولي الآن هو مبدأ الاشتراك المنصف والتوزيع العادل لمياه شبكة الأنهار الدولية فى غير شئون الملاحة.

وتعتبر مياه الانهار عنصر متحرك كالرياح والسحب، وهى هبة طبيعية من الله لصالح الجنس البشرى بأكمله، أو كما تعبر عنه المحكمة العليا للولايات المتحدة الأميريكية بأنها كالطيور المهاجرة فى جماعات، ومن ثم تتعلق بها مصالح أكثر من دولة. والمياه قد تجرى اليوم فى دولة ثم تنتقل فى اليوم التالى الى دولة أخرى وتصبح جزءاً من البحار، وينبغى الاحتفاظ بمبدأ المشاركة فى التمتع بتلك الهبة الطبيعية ويترتب على ذلك أن النهر الدولى برمته يعد ملكاً طبيعيا مشتركاً بين جميع الدول التى يجرى فى أقاليمها ذلك النهر والتى لكل منها الحق الطبيعى فى استغلاله.[٢]

لقد سعى فقهاء القانون والمنظمات الدولية لدراسة ووضع قواعد تنظم أسلوب اقتسام واستغلال المياه التى تجرى بين الدول حفاظاً على الحقوق المكتسبة والمشروعة لها. ومن هنا ظهرت الخلافات بين الدول بسبب تركيز كل دولة على مصالحها الخاصة والشعور القومى المتزايد لدى بعض الدول التى تتصرف بمفردها للاستفادة الكاملة بمياه النهر المشترك دون النظر الى الأضرار التى تلحق بالدول الأخرى المتشاطئة للنهر. وقد ساعد قصور القانون الدولى فيما يختص بمشكلات المياه الدولية وعدم وضوح المدلولات اللفظية للعديد من نصوصه على زيادة النزاعات، وقد كان هناك اتجاه ضعيف ينكر وجود قواعد قانونية عامة تحكم الأنهار الدولية خارج حدود

(١) د\يب عكاوى "القانون الدولى الانسانى – اكاديمية العلوم الاوكرانية "كييف -معهد الدوله والقانون ١٩٩٥ص٢١
(٢)د.محمد فهاد الشلالده -القانون الدولى الانسانى – منشاه المعارف بالاسكندريه- طبعه عام ٢٠٠٥ص١٣

المعاهدات الثنائية ؛ إلا أن الاتجاة الغالب يؤكد على وجود قواعد قانونية تحكم الأنهار المشتركة مستمدة من مصادر القانون الدولى كالمعاهدات والاتفاقيات العامة والخاصة ومن العرف الدولى الذى يستدل عليه من ممارسات الدول حين يطبق قواعد قانوينة معينة للقانون الدولى ومن الأحكام القضائية وأراء فقهاء القانون المهتمين بشئون المياه.[١]

وعلى الرغم من أنه لم تكن توجد اتفاقيات عامة تحكم عمل الأنهار الدولية بسبب اختلاف وضع كل نهر دولى عن الآخر، إلا أن هناك معاهدات دولية أعطت اهتماماً لهذا المجال؛ مثل معاهدة فيينا ١٨١٥ وهى أول معاهدة تضمنت أحكاماً عن الأنهار الدولية، وكذلك تضمنت معاهدة السلام المنعقدة فى فرساى بباريس ١٩١٩ بعد الحرب العالمية الاولى ، ومعاهدة برشلونه ١٩٢١ ، ومعاهدة جنيف ١٩٢٢ بعض البنود والأحكام الخاصة بالأنهار الدولية وأساليب استخدامها والملاحة فيها، وهى من الدلائل الأولية للاهتمام الدولى بكيفية التعامل مع الأنهار الدولية، ويوجد أكثر من ٣٠٠ معاهدة ثنائية عن استخدامات الأنهار الدولية فضلا عن حوالى ٣٦٠٠ اتفاقية دولية أخرى تعرضت فى بعض بنودها للمسألة المائية؛ بحيث تصبح القواعد المذكورة فى تلك المعاهدات عناصر أساسية فى العرف الدولى، كما تدلل المعاهدات الاقليمية هى الأخرى على وجدود قواعد أقليمية أو محلية يجب احترامها كمعاهدات بعض الأنهار مثل الراين والأمازون والسنغال والميكونج والنيجر،[٢] وقد أكدت جمعية القانون الدولى فى دورتها الثامنة والأربعون التى عقدت فى نيويورك ١٩٨٥ ؛ على أن أى نظام للأنهار والبحيرات ينتمى لحوض صرف واحد يجب معاملته كوحدة متكاملة وليس كأجزاء منفصلة وكل دولة مشتركة فى نظام مائى دولى معين لها.[٣]

وبدورها أولت الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية اهتماماً كبيراً لتنمية الموارد المائية فى البرامج الخاصة بها، وأصبحت المياه تشكل ركناً أساسياً فى أى تخطيط تنموى على المستوى المحلى والعالمى، وقد أعطى مؤتمر دبلن فى يناير١٩٩٢

(١) د محمد عبد العزيز مرزوق، مصر ودول حوض النيل، دراسه لقواعد القانون الدولى التى تحكم التوزيع العادل لمياه النهر الدولى ،الفتح للطباعه والنشر الاسكندرية ٢٠١٠

(٢)صبحى أحمد زهير العادلى، النهر الدولى المفهوم والواقع فى بعض أنهار المشرق العربي، القاهرة ، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراة، الطبعة الأولى ٢٠٠٧

(٣)د ممدوح توفيق ،استغلال الانهار الدوليه فى غير شئون الملاحة،مشكله نهر الاردن،رساله دكتوراه كلية الحقوق جامعة القاهره ص٣٠

ومؤتمر ريوديجانيرو فى الأرجنتين فى يونيو من نفس العام اهتماماً خاصاً للآثار البيئية لنقص المياه على سكان دول العالم.[١]

وقد أعطت الأمم المتحدة مسألة الانهار الدولية اهتماماً فائقاً مع ازدياد إدراك العواقب الوخيمة التى يمكن أن تنجم عن الصراع بين الدول النهرية من أجل المياه، فأصدرت أتفاقية لاستخدام المجارى المائية الدولية فى غير الشئون الملاحية فى ٢١مايو ١٩٩٧، حيث وافقت عليها الجميعة العامة للأمم المتحدة بأغلبية ١٠٤ دولة ورفض ٣دول فقط وتحفظ ٢٧دولة وتغيب عن جلسة التصويت على الاتفاقية عدد أخر من الدول.

وقد جاءت اتفاقية الأمم المتحدة متزامنة مع الوقت الذى بدأت تتزايد فية المطالب المائية من جانب دول حوض النيل بغرض التنمية الزراعية والصناعيه وتوليد الكهرباء اللازمة لسكانها، وتعتبر المبادىء الوارده فى هذة الاتفاقية من المرجعيات الأساسيه فى ميدان القواعد المنظمة للعلاقات المائية المتبادلة بين دول النهر الواحد، والأطراف المدعوة للتوقيع عليها هى الدول والمنظمات الاقليمية للتكامل الاقتصادى ، وعلى الرغم من أن مصر قد تحفظت عليها، الا انه يمكن أن تقبل القواعد التى وضعتها تلك الاتفاقية بأعتبارها اتفاقية دولية.

وقد أقرت الأمم المتحدة العديد من المبادئ والقواعد القانونية فى مجال الأنهار الدولية من أهمها:[٢]

أن الاتفاقية إطارية حيث تمثل إطاراً عاماً يضم مجموعة من المبادىء العامة والرئيسية والأحكام المتعلقة بموضوع أستخدامات مياه الانهار فى غير شئون الملاحة، حيث قد يلزم أن يتم وضع أتفاقية جديدة بشأن نهر معين حيث تتنوع الاوضاع الجغرافية والهيدرولوجيه والمناخية والسكانية الخاصة بأحواض الانهار المختلفة .

احترام اتفاقيات المياه السابقة حيث نصت المادة الثالثة من الاتفاقية على ألا يؤثر أى نص من نصوصها على دول أى مجرى مائى أو التزامات تلك الدول الناشئة عن اتفاقيات سابقة يكون معمول بها من قبل، وهذا يعنى أحقية مصر والسودان فى

(١) محمد شوقي عبدالعال، الانتفاع المنصف بمياه الأنهار الدولية فى اتفاقية الأمم المتحدة مع إشارة خاصة لحالة نهر النيل، آفاق أفريقية، العدد ٣٩، القاهرة، المجلة صادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٣، ص ٧٤.

(٢)محمد شوقي عبدالعال، الانتفاع المنصف بمياه الأنهار الدولية فى اتفاقية الأمم المتحدة مع إشارة خاصة لحالة نهر النيل، ، ص ٧٥، ٧٦
زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل وأزمة سد االنهضة ، مرجع سبق ذكره، ص ٨٥، ٨٦، ٨٧.

استمرار سريان الاتفاقيات المنعقدة سابقا بخصوص مياه النيل إذا ما كانت طرفاً فى هذة الاتفاقية. (١)

الانتفاع والمشاركة المنصفان حيث نصت المادة الخامسة على أن تنتفع دول المجرى المائى المشترك كل فى إقليمه بالمجرى المائى بطريقه منصفة ومعقولة وتشارك تلك الدول بعضها فى استخدام المجرى المائى وتنميته وحمايته بطريقة منصفة ومعقولة وتشمل هذة المشاركة حق استخدام المجرى وواجب التعاون على حمايته وتنميته على السواء. (٢)

وضع جميع العوامل والظروف ذات الصلة فى الاعتبارحيث نصت المادة السادسه على أن الانتفاع بالمجرى المائى الدولى بطريقة منصفة ومعقولة يتطلب أخذ جميع العوامل والظروف الخاصة بكل دوله على حده فى الحسبان، وهى مطابقة تقريبا لما ورد فى اتفاقية هلسنكى . وعند تحديد ماهية الانتفاع المنصف يجب النظر فى جميع العوامل والظروف ذات الصلة معاً والتوصل الى استنتاج على أساس هذة العوامل بصفة عامة وضرورة إبداء روح التعاون بين دول المجرى المائى

عدم التسبب فى ضرر جوهرى عندما تتخذ دول المجرى المائى الدولى حق الانتفاع به داخل أراضيها، أن تتخذ كافة التدابير المناسبة للحيلولة دون التسبب فى ضرر ذى شأن لدولة من دول المجرى المائى. (٣)

الاخطار المسبق حيث قررت الاتفاقية أن الدولة المقدمه على عمل إنشاءات معينة لابد وأن تبلغ الدولة أو الدول الاخرى قبل الاقدام على أعمال الانشاءات هذه بمدة ستة أشهر على الاقل ويجوز مد المدة بوصفها مهلة للرد على الاخطار وألقت الاتفاقية التزامات على عاتق الدولة التى تريد إقامة مشروع ما على النهر الذى يمر فى أراضيها أثناء هذه المدة وأهمها التعاون وعدم البدء فى التنفيذ حتى يتم الاتفاق بين الأطراف ذات الصلة

(١) زكي البحيري ، مصر ومشكلة مياه النيل وأزمة سد النهضة ، مرجع سبق ذكره، ص ٩١.
احمد تقى فضيل، مبادئ استغلال الأنهار الدولية على وفق اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية للاغراض الغير ملاحية لعام ١٩٩٧، مجلة واسط للعلوم الانسانية، العدد ٢٥، الكويت، المجلة صادرة عن جامعة واسط، ٢٠١٤، ص ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢.
(٢) محمد شوقي عبدالعال، الانتفاع المنصف بمياه الأنهار الدولية فى اتفاقية الأمم المتحدة مع إشارة خاصة لحالة نهر النيل، مرجع سبق ذكره، ص٧٦.
(٣) خالد عكاب حسون، وأسماء عامر عبدالله، موقف القانون الدولي من استغلال الأنهار الدولية ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية،العدد٦، كركوك، صادرة عن جامعة كركوك،٢٠١٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦.

ويمكن القول أن أتفاقية الامم المتحدة ١٩٧٧فى الواقع عبارة عن تقنين العرف الدولى فى التعامل مع الانهار الدولية وهى متفقه مع كثير من الأسس القانونية الواردة فى قواعد هلسنكى ١٩٦٦.[١]

وهناك بعض النظريات التي تحكم وتنظم استخدام الأنهار الدولية ومنها:

نظرية السيادة الإقليمية المطلقة: ويدعى أنصار هذه النظرية أن لكل دولة الحق فى الاستغلال الكامل والسيادة المطلقة للدول فى الجزء من النهر المار بأراضيها دون اعتبار ما قد يحدثه من أضرار على الدول الأخرى، كما لاتعترف بوجود قواعد قانونية لاستخدام الأنهار الدولية، وتسمى هذه النظرية بمبدأ هارمون، والذي استعان بمبدأه هذا فى النزاع بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية بشأن نهر الريوجراند فى معاهدة ١٩٠٦، ولكن تم تعديل هذه المعاهدة لأضرارها على المكسيك، وتم إقرار الانتفاع المنصف لها، و التخلى عن هذه النظرية، وينظر فقهاء القانون الدولي والمتخصصين أنها غير قانونية وغير أخلاقية.

نظرية الوحدة الإقليمية المطلقة: ويذهب أنصار هذه النظرية إلى أن سيادة الدولة على مجرى النهر ليست مطلقة بل أنها مقيدة بوجوب مراعاة الوحدة الطبيعية للنهر من منبعه إلى مصبه، وبالتالي لايمكن استغلال النهر بشكل يضر بحقوق الدول الأخرى، وهذه النظرية تلقى استحسان من فقهاء القانون الدولي، لأنها تقيم نوعاً من التوازن بين مصالح مختلف الدول التي يجري النهر فيها.[٢]

نظرية الملكية المشتركة: ويرى أنصار هذه النظرية أن النهر من منبعه حتى مصبه يعد ملكاً مشتركاً بين جميع الدول التي يجري النهر فى إقليمها، بحيث لا تستطيع أي دولة القيام بأي عمل بشكل منفرد دون موافقة بقية الدول، ولكنها تتيح لأي دولة نهرية الاعتراض المطلق على مشروعات التنمية الانفرادية حتى ولو كان تأثيرها ضئيل على مياه النهر ومن هذه المبادئ والقواعد القانونية لاستخدام الأنهار الدولية، والتي فى مجملها تؤكد على سريان الاتفاقيات الخاصة بمياه النيل،

(١) احمد تقي فضيل، مبادئ استغلال الأنهار الدولية على وفق اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية للاغراض غير ملاحية لعام ١٩٩٧، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨.

(٢) على جبار كريدي القاضي، النظام القانوني الدولي لاستغلال مياه الأنهار الدولية بين الدول المتجاروة، مجلة الخليج العربي، العدد (١-٢)،البصرة، المجلة صادره عن جامعة البصرة، ٢٠١٣، ص ٧، ٨.

والحقوق المكتسبة والتاريخية لمصر فى مياه النيل، وحقها فى حصة عادلة ومنصفة من مياه النيل، وهي كلها حقوق تتماشى مع ما أقرته المعاهدات والقانون الدولي. [١]

وبخلاف الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التى تعالج قضايا المياه نجد أن الاحكام القضائية الدولية تلعب دوراً بارزاً وهاماً فى تحديد القواعد القانونية للأنهار الدولية، فقد تلجأ أطراف النزاع الى القضاء الدولى والأحكام السابقة المتصلة بهذا الخصوص للتدليل على وجود مبادئ عامة وقواعد قانونية محدده، وبخصوص قضايا المياه الدولية هناك قضيتان عرضتا على محكمة العدل الدولية :الاولى فى عام ١٩٢٩ وتتعلق بنهر الاودر والثانية ١٩٧٣ وتتعلق بنهر الموز وتشير القضيتان إلى قواعد قانونية خاصة بالانهار الدولية استشهدت بها المحاكم الخاصة بالمياه.

كذلك هناك أحكام قضائية وأحكام هيئات قضائية من أهمها الحكم فى قضية بحيرة لانو ١٩٥٧، وهى غنية بالاشارات الى القواعد القانونية فى مجال المجارى المائية الدولية ، ولقد أكدت الاحكام القضائية المشار اليها ،ومحكمة العدل الدولية ،ومحاكم التحكيم الدولى والمحاكم الوطنية على حق الدول المشتركة فى استغلال مياه الانهار الدولية التى تمر بأراضيها بشكل معقول ، وعدم قيام دولة أو دول معينة بأى أعمال على الانهار المشتركة من شانها الاضرار بالمياة المخصصة للدول الاخرى وان على دولة المجرى الاعلى أن توفق بين مصلحتها وبين مصالح الدول المتشاطئه معها على نفس النهر وان تكون أستخدامتها لا يلحق ضرراً بالدول الاخرى.[٢]

(١) هالة أحمد محمد حسن الرشيدى، الحقوق المكتسبة فى القانون الدولى، دراسة نظرية مع التطبيق على نهر النيل، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة دكتوراة ٢٠١٣

(٢) د منصور العادلى ،موارد المياه فى الشرق الاوسط ،مرجع سابق ص٦٩

المطلب الثانى :

العلاقات المائية المشتركة بين مصر وأثيوبيا

لقد صدر بخصوص اتفاقية ١٩٠٢ والعلاقات المائية بين مصر وأثيوبيا كتب وأبحاث كثيرة فى داخل أثيوبيا وخارجها ويأتى فى مقدمتها كتاب وندىمينيه تيلاهون بجامعة أديس ابابا فى ١٩٧٩ بعنوان التطلعات الاستعمارية لمصر فى بحيرة تانا والنيل الازرق والحق أن عنوان الكتاب كان يدين مصر وقد عبر المؤلف فيه عن وجهة نظر الحكومة الاثيوبية دون أن يشير الى ذلك صراحة وكان من ضمن ما تعرض له وندىمينيه اتفاقية ١٩٠٢، ومحاولته ورجال الفقة القانونى الاثيوبين نقض هذه المعاهدة حيث قال: «أن الفقرة الخاصة بمياة النيل الواردة فى الاتفاقية التى وقع عليها الامبراطور منيلك الثانى ما هى إلا تعهد شخصى مؤقت غير ملزم للحكومة الاثيوبية حسب تفسيره وبالتالى ليس حقاً مكتسباً يتسم بالديمومة وليس هناك مايحتم قانونيا أو تاريخيا أن يطالب المصريون أو السودانيون بمعاملتهم كورثة» .

إلا أن الفقيه الدولى الدكتور مصطفى عبد الرحمن رد على هذا الرأى المخالف وأوضح أن أتفاقية ١٩٠٢ هى اتفاقية دولية بجميع المقاييس أبرمها منيلك الثانى وذلك بصفته ملك لإثيوبيا كما هو وارد فى صلب الاتفاقية التى تتضمن مجموعة من الالتزامات العينية غير المؤقتة التى لا يجوز الرجوع فيها. كما أن الفقرة الثانية من المادة ٦٢ من أتفاقية فيينا ١٩٦٩ تقر بأنه لا يجوز الاستناد الى التغيير الجوهرى للظروف للمطالبه بإنهاء اية معاهدات دولية أذا كانت هذة المعاهدة منشئة للحدود.[1] ونظراً لأن اتفاقية ١٩٠٢ ترتب التزامات على الاقليم بعضها متعلق بنظم الحدود وبعضها الاخر متعلق باستخدامات المياه وجميعها نظم عينية، فإن هذة الاتفاقية تتسم بصفة الديمومة والاستمرارية فى إطار نظرية التوارث الدولى.

ونجد أن الباحث الاثيوبى يعقوب ارسانو يسير أيضا على نفس منهج ونهج وندىمينيه فى التفسير والتحليل وحاول أن يدلل على عدم قانونية اتفاقية ١٩٠٢ بحجج أخرى لا أساس لها، مثل أن الاتفاقية على حد قوله لم يصدق عليها وأن الحقوق الطبيعية لإثيوبيا فى نصيب مؤكد من المياه لايمكن إنكارها أو الحديث بخصوصها. وتجاهل الباحث أن لدى أثيوبيا أكثر من ١٢٣ مليار متر مكعب من المياه

(١) ابراهيم محمد العنانى. اثيوبيا ومدى الالتزام باتفاقيات الانتفاع بمياه النيل. مجلة السياسة الدولية. العدد ١٢٩، ١٩٩٧

بخلاف الأمطار والأنهار الكثيرة الأخرى الموجودة خارج حوض النيل، بينما مصر لا تمتلك سوى ٥٥,٥مليار متر مكعب لعدد سكانها، واذا كان عدد سكان مصر يعادل عدد سكان اثيوبيا فمعنى ذلك أن مصر فى حاجة الى أكثر من ضعف نصيبها الحالى من المياه حتى يقترب من أمكانيات أثيوبيا المائية.[١]

وأنه طبقا لاتفاقية فيينا ١٩٧٨بشأن التوارث الدولى للاتفاقيات بين الدول المجاورة أو بين ما يمثلها يتم توريثها توريثا تلقائيا. وأن قرارات منظمة الوحدة الافريقية فى أديس ابابا أكدت على استمرارية اية اتفاقيات سابقة خاصة بالحدود والمسائل العينية حتى ولو كانت من عهد الاستعمار خشية حدوث صراعات سياسية أو مشكلات.

ولذا قد اهتمت مجموعة من المعاهد والمراكز القانونية المتخصصة بدراسة موضوع القواعد القانونية العامة ، ومن المراكز على سبيل المثال اتحاد المحامين للدول الأمريكية ، الذي أصدر وثيقة فى عام ١٩٥٧ بنهاية دورته العاشرة فى بيونس ارس تحت عنوان: «المبادئ القانونية التي تحكم استغلال الأنهار الدولية» وقد تضمنت تلك الوثيقة:

إقرار حق الدول التي يمر بها جزء من الأنهار الدولية فى استخدام النهر بشرط ألا يضر هذا الاستخدام الدول الأخرى الشريكة فى النهر.

تطبيق مبدأ المساواة فى الحقوق.

الحرص على عدم إجراء أية تغييرات فى نظام النهر بدون الاتفاق مع باقي دول النهر.

عند الاختلاف بين بلدان النهر الواحد يعرض النزاع للتحكيم الدولي.

ومن أهم قواعد القانون الدولي فى هذا الشأن متمثلة فيما عرف بقواعد هلسنكي وبتوصيات ماردل بلانا ، استرشاداً بالمؤلف الهام للدكتور على إبراهيم بعنوان " قانون الأنهار والمجارى المائية الدولية» والصادر عن دار النهضة العربية عام١٩٩٧م، ثم اتفاقية قانون استخدام المجارى المائية الدولية فى غير الأغراض الملاحية استنادا

(١) وثائق لوزارة الخارجية - جمهورية مصر العربية ،مصر ونهر النيل ،القاهرة ١٩٨٣معاهدة ١٩٠٢ بين بريطانيا واثيوبيا بشأن الحدود بين أثيوبيا والسودان ومياه النيل ملحق ١/٣ ص٤٦

إلى مقال الدكتور صلاح الدين عامر أستاذ القانون الدولي بجامعة القاهرة والمنشور بجريدة الأهرام فى ٢١ يونيو ١٩٩٧م.[١]

فمن خلال المبادئ السابقة توصل القانون الدولي إلى بعض القواعد القانونية التى تنظم استغلال الأنهار الدولية والتي نشأت عن طريق العرف وتأكدت فى الاتفاقيات الدولية وكذلك من خلال الأحكام القضائية فى المنازعات وهى :[٢]

المساواة أمام القانون بين دول النهر وحق كل منها فى استغلال مياه النهر المار بأراضيها بمطلق الحرية وبصورة انفرادية.

التزام كل دولة من دول النهر باحترام استغلال باقي دول النهر وألا تقوم بنوع من الاستغلال يمس حقوق الدول الأخرى.

حماية الحقوق المكتسبة للدولة الناشئة عن الاستغلال لفترة طويلة بدون اعتراض باقي دول مجرى النهر بشرط أن يكون الاستغلال نافعا ومفيدا كحالة مصر بالنسبة لدول حوض نهر النيل

تقسيم المياه عادلاً وفقاً لاحتياجات كل دولة ووفقاً لظروفها الجغرافية والتاريخية والاقتصادية.

الالتزام بالتشاور عند تنفيذ مشروعات خاصة بالنهر.

عدم السماح لأية دولة غير نهرية أن تمارس حقوق الاستغلال على النهر الدولي إلا إذا تراضت دول المجرى على ذلك.

عدم جواز المساس بحقوق أية دولة من دول مجرى النهر المقررة وفقاً للأحكام العامة للقانون الدولي أو بالاتفاقيات الخاصة الثنائية أو الجماعية إلا بموافقة الدولة المعنية.

منع الاستغلال الضار ببقية الدول كتغيير مجرى النهر أو تعطيل الملاحة فيه.

وجوب سداد التعويضات المناسبة فى حالة الإضرار بحقوق دول أخرى مستفيدة.

ضرورة قيام تعاون مثمر بين الدول المستفيدة لتحسين موارد النهر واستغلاله كوحدة مرتبطة.

(١)مقال الدكتور صلاح الدين عامر أستاذ القانون الدولي بجامعة القاهرة والمنشور بجريدة الأهرام فى ٢١ يونيو ١٩٩٧م

(٢)إبراهيم أحمد خليفة، القانون الدولي العام، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، ٢٠١٨، ص ٣٩، ٤٠، ٤١.

المطلب الثالث:

مدى شرعية بناء سد النهضة فى إطار مبادئ القانون الدولي

نظراً لما يمثله نهرالنيل من أهمية قصوى للأمن القومي المصري، وحياة الكثير من الشعوب على ضفافه، فقد عقدت الكثير من الاتفاقيات وكان لمصر فيها نصيب الأسد، ومن هذه الاتفاقيات: [١]

البروتكول الموقع بين بريطانيا وإيطاليا سنة١٨٩١م والذي ينص على أن إيطاليا صاحبة السيادة على الحبشة آنذاك والتي تعهدت بألا تقيم على نهر عطبرة أية إنشاءات للري من شأنها أن تؤثر على كمية مياه نهر عطبرة التي تصب فى نهر النيل.

مجموعة المعاهدات المنعقدة فى ١٥مايو ١٩٠٢، بين بريطانيا وإثيوبيا وبين بريطانيا وإيطاليا وإثيوبيا، بشأن الحدود بين السودان المصري البريطاني وإثيوبيا وإريتريا والموقعة فى أديس أبابا، والتي تعهد فيها الإمبراطور الإثيوبي (منليك الثاني) بألا ينشأ أو يسمح بإنشاء أية أعمال على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط يكون من شأنها تعطيل سريان مياهها إلى النيل إلا بالاتفاق مع حكومة بريطانيا وحكومة السودان المصري البريطاني.

الاتفاق المبرم فى ٩ مايو ١٩٠٦ فى لندن بين بريطانيا وحكومة دولة الكونغو الديمقراطية والتي تتعهد فيه بموجب المادة الثالثة منه بألا تقيم أو تسمح بإقامة أية منشأت قرب نهر سميليكر أو نهر ايسانجو تكون من شأنها أن تقلل كمية المياه التي تصب فى بحيرة ألبرت إلا بالاتفاق مع حكومة السودان المصري البريطاني.

اتفاقية ديسمبر ١٩٠٦ المبرمة فى لندن بين كل من بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا بشأن الحبشة، وتم التأكيد فى هذه الاتفاقية على مصالح بريطانيا العظمى ومصر فى حوض نهر النيل وتنظيم مياه وروافده.

اتفاقية نوفمبر ١٩٢٤ بين بريطانيا ممثلة عن تنجانيقا(تنزانيا) وبلجيكا ممثلة عن رواندا وبروندي، وقد قضي هذا الاتفاق على كمية المياه التي تحول من أي روافد النيل التي تجري بين الاقليمين يجب أن تعاد إلى نهر كاجيرا قبل وصولها إلى الحدود

(١) سمير عبدالملاك منصور، اتفاقيات حوض النيل فى ضوء أحكام القانون الدولي، آفاق أفريقية، عدد المجلة ٣٩، القاهرة، المجلة صادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٣، ص ٩.

المشتركة، ويسمح بتحول نصف كمية تصريف هذا النهر من أجل الأغراض الصناعية خلال الفترة التي يكون تصرف النهر فيها فى حالته الدنيا. [١]

مجموعة المذكرات المتبادلة بين بريطانيا وإيطاليا والتي تعرف باتفاقية روما ١٩٢٥م، والتي تعترف فيها إيطاليا بالحقوق المائية المكتسبة لمصر والسودان فى مياه النيل الأزرق والأبيض وروافدها وتتعهد بعدم إجراء أي مشروعات عليها من شأنها أن تنقص كمية المياه المتجه نحو المجرى الرئيسي للنهر.[٢]

اتفاقية مياه النيل عام ١٩٢٩م بين مصر وبريطانيا بالنيابة عن السودان وكينيا وتنجانيقا (تنزانيا) وأوغندا، وتعتبر هذه الاتفاقية بمثابة علامة بارزة فى تاريخ نهر النيل، وساعدت فى تأسيس نظام قانوني للنيل واعتراف الأطراف المعنية بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية فى مياه النيل، كما حافظت الاتفاقية على التدفق الطبيعي للنيل ومنحت السودان فى نفس الوقت قدر مناسب من مياه النيل، وحددت نصيب مصر من مياه النيل بـ٤٨ مليار م[٣] والسودان بـ٤مليار م[٣]، كما تقتضي بتحريم إقامة أي مشروع من أي نوع على نهر النيل أو روافده أو البحيرات التي تغذيها إلا بموافقة مصر.

وقد رفضت الدول الأطراف هذه الاتفاقية، حيث أعلنت تنجانيقا (تنزانيا حالياً) بعد استقلالها عام١٩٦٢، أن الاتفاقية لا تتفق مع صفتها كدولة مستقلة، وحذت كل من كينيا وأوغندا حذو تنزانيا، ودعوا بعدم الاعتراف وأعلنوا أنهم تخلوا عن الالتزام بالاتفاقية، بحجة تغير الظروف وأن البلاد التي كانت مستعمرة لم يكن لها أي دور فى المعاهدة، وتابعت إثيوبيا أنها لم تكن طرف فى الاتفاقية كما تهربت من ما يقره قانون التعاقب والتوارث الدولي، بينما أكدت مصر فى مذكراتها على سريان الاتفاقية وفقاً لمبدأ التوارث الدولي، وبينما لم ترد السودان على المذكرة المصرية ولا الكينية. [٤]

اتفاق خزان جبل الأولياء (١٩٣٣- ١٩٣٧) بين الحكومة المصرية وحكومة السودان بترتيبات بريطانية، وتم بناء الخزان فى ١٩٣٧م على نفقة الحكومة المصرية كما

(١) زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل أزمة سد النهضة، مرجع سبق ذكره، ص ١١١ ، ١١٢.
(٢) سوسن صبيح حمدان، الدعم الخارجي لإنشاء سد النهضة الإثيوبي وتداعياته على دول حوض النيل، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٦٤، بغداد، المجلة صادرة عن الجامعة المستنصرية ،٢٠١٨، ص ١٣٤.
(٣) د. زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل وأزمة سد النهضة، مرجع سبق ذكره، ص ١١٤ إلى ص ١٣٢.
(٤)سمير عبد الملاك منصور، اتفاقيات حوض النيل فى ضوء أحكام القانون الدولي،مرجع سبق ذكره، ص ١٠.

دفعت مصر تعويضات للأهالي السودانيين المتضررين وبعمالة معظمها مصرية، وأعطي الخزان زيادة فى المياه الواردة لمصر وتوسع فى الأراضي المزروعة فى السودان.

اتفاقية لندن فى ٢٣نوفمبر ١٩٣٤ بخصوص نهر كاجيرا المنبع الأول الذي يصب فى بحيرة فيكتوريا، بين بريطانيا(نيابة عن تنجانيقا) وبلجيكا(نيابة عن رواندا وبوروندي) والتي تضمنت قاعدة مهمة وهي عدم السماح باستغلال مياه النيل فى توليد الطاقة الكهربائية، وذلك لعدم جواز المساس بكمية المياه التي تتدفق من منابعه إلى المجرى الرئيسي.

اتفاقية إنشاء سد أوين (١٩٤٩- ١٩٥٤) بين مصر وبريطانيا(نيابة عن أوغندا) والتي تضمنت قيام مصر بالإسهام المالي فى بناء خزان أوين بغرض توليد الكهرباء لصالح أوغندا مقابل زيادة حصة مصر فى مياه النيل لأغراض الرى عن طريق المياه التي تحجز خلف الخزان.[١]

اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل عام ١٩٥٩م بين مصر والسودان بشأن إنشاء السد العالي وتوزيع منافعه، وتعتبر هذه الاتفاقية هي أهم الاتفاقيات التي نظمت العلاقات المصرية السودانية بشأن مياه النيل.

وجاءت هذه الاتفاقية بعد مشوار طويل من المفاوضات والخلافات، وخاصة وقوف بريطانيا موقف المعارض للمشروع ومحاولة إنشاء خلاف بين مصر والسودان، ومصر ودول المنبع، ودعمها لحزب الأمة فى انتخابات(١٩٥٧-١٩٥٨) ذات الميول البريطانية لحمل السودان على عدم الموافقة على المشروع، كما حاولت بريطانيا إقحام إثيوبيا ودول أخرى من دول المنبع فى المفاوضات لكي تكون جبهة فى مواجهة مصر على الرغم بأن المشروع لا يمسها من قريب ولا من بعيد، وأكدت الحكومة المصرية على أن المفاوضات ستكون بين السودان ومصر وخاصة وأن بحيرة السد تمتد حوالي ١٥٠كم فى الأراضي السودانية، وبعد حدوث انقلاب عسكري بقيادة إبراهيم عبود عام ١٧نوفمبر١٩٥٨م، وبعدها أبدى عبود رغبته فى الدخول فى مفاوضات مع الحكومة المصرية بشأن المسألة المائية، وتم الأعلان عن التوصل إلى اتفاق نهائي لإنشاء السد العالي.[٢] كما أكدت الاتفاقية على حقوق مصر المكتسبة فى مياه النيل وفقاً لاتفاقية ١٩٢٩م، وبالتالي هي أكدت على اتفاقية ١٩٢٩ ولم تلغيها. [٣]

(١)د. زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل أزمة سد النهضة، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٣ ، ١٩٨ ، ٩٩١ ،٢٠٠، ٢٠١.

(٢)د. أيمن شبانة، «أزمة سد النهضة: كيف تتعامل دول المنابع مع مشروع السد الإثيوبى»، دورية حالة الإقليم (القاهرة: المركز الإقليمى للدراسات الاستراتيجية، ع١٢، ٢٠١٥

(٣)د. زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل أزمة سد النهضة، مرع سبق ذكره، ص ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٩.

كما يمكن القول فى شأن بعض دول المنبع التي تعارض الاتفاقية وتراها أنها خطوة انفرادية وكان من المفترض أن تشارك فى المفاوضات، فلم يكن الأمر يؤثر على دول المنبع بالسلب أو بالايجاب كما أن دخولهم فى المفاوضات كان سيعرقلها بسبب خضوع هذه الدول تحت السلطات البريطانية المعارضة للمشروع للعديد من الأسباب الغير متعلقة بمياه النيل فى الأساس، وواجهت اتفاقيتي ١٩٢٩ و ١٩٥٩ للنقد من جانب بعض السودانيين على الرغم أن الاتفاقية أعطت الكثير للسودان حيث حصلت على النصيب الأكبر من صافي إيرادات المشروع، كما كفلت لها الاتفاقية إنشاء خزان الروصيرص وغيرها من المشروعات، كما تحملت مصر تعويضات أهالي السودان وهي من تكلفت ببناء السد، وواجهت الكثير من الضغوطات والتحديات الخارجية لأنشاء السد العالى. (١)

الاتفاق المبرم فى مايو ١٩٩١ بين مصر وأوغندا، بشأن مشروع إنشاء محطة لتوليد الكهرباء على بحيرة فيكتوريا، والذي تضمن التزام الدولتين بما سبق أن اتفق عليه عند إنشاء خزان أوين عام ١٩٥٣، وجواز تعديل الاتفاقية بناء على اتفاق الطرفين وبما لا يضر بدولة المصب.

اتفاق القاهرة الموقع فى يوليو ١٩٩٣ بين الرئيسين المصري والإثيوبي، وقد تضمن هذا الاتفاق فى أحد بنوده تعهداً من الطرفين بالامتناع عن أي نشاط يؤدي إلى إلحاق ضرر بمصالح الطرف الآخر فيما يخص مياه النيل كما تعهد بالتشاور والتعاون فى المشروعات ذات الفائدة المتبادلة، وعملاً على زيادة حجم التدفق وتقليل الفاقد من مياه النيل. (٢)

اتفاقية عنتيبي ١٤مايو ٢٠١٠ حيث قامت إثيوبيا وتنزانيا وأوغندا ورواندا وكينيا بالتوقيع المنفرد فى مدينة عنتيبي وأنضمت إليهم بوروندي فى مارس ٢٠١١ على الرغم من معارضة مصر والسودان، فمنذ عام ١٩٩٧ وهناك مفاوضات مستمرة بين مجلس وزراء الري لدول حوض النيل للتوصل إلى مبادرة جماعية لحوض النيل، وبالفعل تم الأعلان عنها(NBI) وعقدت العديد من الاجتماعات لوضع صياغة للاتفاقية الإطارية والتي وصلت إلى طريق مسدود لظهور نقاط خلافية بين دول حوض النيل، وكان أخر هذه الاجتماعات هو اجتماع شرم الشيخ لدول حوض النيل

(١) سمير عبد الملاك منصور، اتفاقيات حوض النيل فى ضوء أحكام القانون الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ١٠، ١١.
(٢)زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل- أزمة سد النهضة،مرجع سبق ذكره، ص ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٩، ٤٠١.

(١٣-١٥ إبريل ٢٠١٠) ولم يتم التوصل لصياغة لحسم النقاط الخلافية، وأعلنت دول المنبع أن الاتفاقية فى شكلها القائم صالح للتوقيع وفقاً لقرارات كينشاسا ٢٠٠٩، بينما كانت مصر ترى أن قرارات كينشاسا والاتفاقية الإطارية فى شكلها القائم لا تتمتع بتوافق فى الأراء. (١)

وتعتبر من أبرز سلبيات ومواضع الخلاف فى الاتفاقية، أن دول المنابع فضلت استخدام تعبير شبكة المياه الدولية بدلا من حوض النهر الدولي وبذلك ووفقاً لمسودة الاتفاقية وحسب المفهوم لا يسمح لمصر والسودان بالاشتراك فى الانتفاع بكامل المياه الساقطة على حوض النهر والمقدره بحوالى ١٦٦٠مليار م٣، بل ويحق لدول المنبع مطالبة مصر والسودان بحصة من المياه المقسمة بموجب اتفاقية ١٩٥٩ والمقدرة ٨٤مليار م٣، رغم أن ما يصل لمصر والسودان يقل عن ٥٪ من المياه الساقطة على كامل الحوض. (٢)

كما أن الاتفاقية لا تقر بجميع الاتفاقيات السابقة مثل اتفاقية ١٩٢٩ مع دول الهضبة الاستوائية ،واتفاقية ١٩٠٢ مع إثيوبيا ولا تقر بالحقوق المائية القانونية والتاريخية لدولتي المصب. كما أن الاتفاقية لا تتضمن الإجراءات التنفيذية للإخطار المسبق، والتي شملتها اتفاقية الأمم المتحدة لعام١٩٩٧، وتعطي الحق للدول المتضررة الاعتراض إذا ثبت أن لها أضراراً جسيمة.(٣)

وتنص الاتفاقية على تعديل العديد من البنود والملاحق بالأغلبية (ثلثي الأعضاء) مما يمكن دول المنبع تغييرها دون الرجوع إلى دولتي المصب، كما أن الاتفاقية لاتشمل أي بنود لزيادة إيراد النهر، بالإضافة إلى أن بند عدم الإضرار جاء بصيغه عامة وفضفاضة حيث جعل دول المنبع هي المرجع لتقدير أي ضرر قد يلحق بهذه الدول نتيجة لأي مشاريع تقوم بها دول أخرى فى الحوض.

والاتفاقية الإطارية لتعاون دول حوض النيل فى شكلها الحالي لا يمكن لمصر توقيعها لنواقصها العديدة، ومصر والسودان ليسا طرفاً فى هذه الاتفاقية الإطارية وبذلك فهي لا تلزمهما بأي التزامات قانونية، ولا تعفي هذه الاتفاقية دول المنبع من

(١) هاني سليمان، رؤى مصرية: مصر وأزمة المياه فى حوض النيل،المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠١٥، http://www.acrseg.org/٣٩٥٢٦

(٢)منصور العادلى، قانون المياه اتفاقية الامم المتحدة لعام ١٩٩٧ بشأن قانون استخدام المجارى المائية الدولية فى الأغراض غير الملاحية، سلسلة المياه (١)، دار النهضة العربية، ١٩٩٩

(٣)اسماعيل شمس الدين، سد النهضة الاثيوبي وحتمية توافر المياه والطاقة لدول المصب السودان ومصر، دار روافد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠١٤

التزاماتهم القانونية مع مصر والسودان، لقد جاءت اتفاقية عنتيبي لتأكد النوايا السيئة لدول المنبع على تجريد دول المصب من حقوقهم التاريخية والقانونية بل وحرمانهم من حصة عادلة ومنصفه لهم.

المبحث الثانى:
أزمة سد النهضة وأثرها على الحقوق التاريخية المصرية

المطلب الأول: بدء الأزمة وتطوراتها

بعد قيام ثورة ٣٢يوليو ١٩٥٢، وحدوث الكثير من الخلافات بين مصر وبريطانيا الرافضة للثورة والتغير السياسي فى مصر، أثارت الكثير من المواقف المصرية فى عهد عبدالناصر مثل القومية العربية، ومساعدته للدول للتحرر من الاستعمار ومعاداته للأحلاف وخاصة حلف بغداد، وصفقة الأسلحة التشيكية عام ١٩٥٥، وتأميم قناة السويس وغيرها من المواقف التي أغضبت إنجلترا وحرضت الولايات المتحدة والبنك الدولي على الامتناع عن تمويل السد العالي وحاولت إحداث خلافات بين مصر والسودان وبين مصر وإثيوبيا لمنع توقيع اتفاقية ١٩٥٩. [١]

وبعد حصول السودان على استقلالها أرسلت مذكرة إلى مصر عام ١٩٥٨ تقول أن الحكومة المستقلة غير ملزمة باتفاقية ١٩٢٩، لأنها أبرمت بين مصر وبريطانيا كجزء من تسوية سياسية لم تراعى فيها مصالح السودان، وفي هذه الفترة أيضاً أعلنت إثيوبيا أنها غير ملتزمة باتفاقية ١٩٢٩ أو ١٩٥٩ ولحقتها تنزانيا وكينيا وأوغندا. [٢]

وبعد معركة كبيرة خاضتها مصر لبناء السد العالي، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالتنسيق مع الإمبراطور هيلاسلاسي بإرسال بعثة من مكتب استصلاح الأراضي الأمريكية ١٩٥٨ لدراسة أحواض الأنهار الإثيوبية مع التركيز على حوض النيل الأزرق حيث وضعت مخططاً لبناء ٣٣ مشروعاً وسداً على ذلك النهر بغية التأثير السلبي على واردات المياه فى مصر، وبعدها أرسلت بريطانيا بعثة أخرى فى ١٩٦٨ لدراسة بحيرة تانا والنيل الأزرق، كان هدف انجلترا والولايات المتحدة من ذلك توصيل رسالة إلى مصر أن مياه النيل التي تعتمد عليها فى إقامة مشروع السد العالي لتطوير وتوليد الكهرباء هو فى قبضة إثيوبيا. [٣]

وإزاء رغبة إثيوبيا فى بناء سدود على النيل منذ خمسينيات القرن الماضي، أرسل جمال عبدالناصر خطاباً للإمبراطور الإثيوبي، فى الأول من نوفمبر ١٩٥٣، وجاء

(١)مصعب عطية دنون، أحمد حاشوش عليوي، الجذور التاريخية لأزمة مياه نهر النيل حتى المباردة المصرية ١٩٩٩، لارك للفلسفة والعلوم الاجتماعية، العدد ٣٠، بغداد، المجلة صادره عن جامعة واسط، ٢٠١٨، ص ١٢٣ ، ١٢٤.

(٢)مصعب عطية دنون، أحمد حاشوش عليوي، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٤.

(٣)زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل أزمة سد النهضة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٤، ٢٠٥.

نصه (من ناصر إلى هيلاسلاسي: القيادة العامة المصرة تحية طيبة... النيل يعني مصر وباسم مصر ورئيسها وجيشها العظيم نطالبكم بوقف أعمال بناء سد تيس أباي فوراً، وقد نمى إلى علمنا أنكم تشيدونه على نهر النيل دون إخطارنا، وأن ارتفاعه يبلغ ١١٢,٥م، لتوليد طاقة كهربائية قدرتها ١٠٠ميجاوات.

ونصح الرئيس الأمريكي أيزنهاور هيلاساسي بألا يستهين بتهديدات عبدالناصر فتراجع إمبراطور إثيوبيا وقلل ارتفاع السدد ١١ متراً فقط.

وعندما أعلن السادات عزمه على مد مياه النيل إلى سيناء عام١٩٧٩ لاستصلاح ٣٥ ألف فدان، أعلنت إثيوبيا عن غضبها الشديد، والتي عارضت المشروع بشدة وقدمت شكوى رسمية ضد مصر سنة١٩٨٠ إلى منظمة الوحدة الإفريقية، ووجه السادات تحذيراً شديد اللهجة إلى إثيوبيا إذا حاولت المساس بحقوق مصر فى مياه النيل، «وقال إذا حدث وقامت إثيوبيا بعمل أي شئ يعوق وصول حقنا فى المياه بالكامل فلا سبيل إلا استخدام القوة»، وقال السادات فى تسجيل صوتي له "إن المسألة الوحيدة التي يمكن أن تقود مصر للحرب مرة أخرى هي المياه». [1]

ولقد تقاعست الحكومة المصرية إبان حكم الرئيس الأسبق مبارك للوصول إلى حالة من التوافق حول الإطار القانوني والمؤسسي الذي يحقق التعاون والإدارة المتكاملة لصالح شعوب الحوض، واستمر مبارك فى عدم حضور القمم الافريقية بعد محاولة اغتياله فى أديس أبابا ١٩٩٥، وأدار ظهره للمسألة على الرغم من أن مشاكل المياه فى حوض النيل هي مع مصر فى المقام الأول، كما كان لعدم حضور أحمد نظيف رئيس الوزراء الأسبق لاجتماع الاسكندرية يوليو ٢٠٠٩ مردوداً سلبياً على دول حوض النيل، كما كانت بعض دول حوض النيل على استعداد لتقديم قدر من المرونة خلال الاجتماعات الخاصة بالاتفاقية الإطارية إذ كانت تأمل أن تحصل على مساعدات مصرية لحل مشاكلها العديدة، أي أن السياسة الناعمة وتقديم المعونات بدلاً من التهديد باستخدام القوة أنسب لتحقيق التفاهم، ومع تراجع الدور المصري أدى إلى وجود فراغ إقليمي وسياسي شجع قوى أخرى على ملء هذا الفراغ مثل إسرائيل وإيطاليا والصين وغيرها، وقامت هذه الدول بالتوقيع منفردة على اتفاقية عنتيبي٢٠١٠ غير مكترثة بالموقف المصري والسوداني من الاتفاقية. [2]

(١)الدستور، رؤساء مصر وسد النهضة،https://www.dostor.org/٩٦٥٨٣ تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٠/٤/١٣.
(٢)د.زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل_أزمة سد النهضة مرجع سبق ذكره، ٤١٦، ٤١٧.

وفي مارس ٢٠١١ أعلنت إثيوبيا عن عزمها إنشاء سد(بودر) على النيل الأزرق، والذي عرف أيضاً بسد (هيداسي)، ووضعت حجر الأساس فى أبريل من نفس العام، كما عرف السد باسم مشروع (x) وسد (الألفية)، ثم أطلق عليه سد النهضة الإثيوبي الكبير (G.E.R.D).

وكانت قبلها إثيوبيا تتفاوض مع مصر والسودان حول السعة التخزينية للسد المقترح والتي قدرتها فى حينها (١٤ -١٦مليار م٣) حتى اندلاع ثورة يناير ٢٠١١ فى مصر، حيث استغلت إثيوبيا اضطرابات الأوضاع عقب الثورة، وأعلنت البدء ببناء السد رسمياً بقدرة تخزينية (٧٤ مليار م٣).[١]

أعلنت اثيوبيا عن بناء سد النهضة فى ظل ظروف دقيقة عاشها الشعب المصري اتسمت بحالة عدم الاتزان عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، واقترح رئيس الوزراء الأثيوبي تشكيل لجنة فنية ثلاثية مشتركة تتضمن وزراء المياه فى الدول الثلاث للالتقاء ودراسة موضوع السدود من جميع جوانبها والتوصل الى رؤية مشتركة بشأن هذه القضية، وبحث آلية تشغيل السد، واتفاق يكون بمثابة صيغة مرضية لكل الأطراف. ولقد بدأت أولى اجتماعات اللجنة الفنية فى ٢٨-٢٩ نوفمبر ٢٠١١، ثم دخلت مصر سلسلة من جولات المحادثات المصرية السودانية الاثيوبية اتسمت بالشد والتعنت الاثيوبي ثم الانتهاء إلى الاحتكام لبيت خبرة عالمي لتقييم السد وتحديد آثاره وتداعياته.[٢]

ومرت العديد من المراحل بدأت بالاتفاق على تشكيل لجنة الخبراء الدوليين لتقييم المشروع، وقد تشكلت من خبيرين من السودان، وخبيرين من مصر، أربعة خبراء دوليين فى مجالات هندسة السدود وتخطيط الموارد المائية والأعمال الهيدرولوجية والبيئة والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للسدود من ألمانيا وفرنسا وجنوب أفريقيا.

(١)محمد عبدالقادر، ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وأثرها على الأمن القومى المصرى، رسالة دكتوراة، القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ٢٠١٦

(٢)لمياء راضى، النهضة، حرب النيل بين مصر وأثيوبيا، سكاى نيوز العربية -٢٠١٣.

المطلب الثانى:

أثر بناء سد النهضة على الأمن القومى والمياه الوطنية المصرية

يعد نهر النيل هو حياة مصر وسر وجودها، فمصر خالدة بخلوده وباقية ببقائه، فارتباط مصر بنهر النيل هو ارتباط أبدى.

وبلاشك أن بدونه لما قامت أعظم حضارة بالتاريخ، ولذلك حظى نهر النيل باهتمام المصريين القدماءفقدسوه وقدموا له القرابين، واعتبروه هبة الإله، ومن هنا جاءت المقولة الشهيرة لهيرودوت « مصر هبة النيل » فى دلالة واضحة لأهمية مياه نهر النيل لمصر على مر عصورها وأهميته فى بقائها واستمراريتها، ولايوجد دولة فى العالم تتوقف حياتها على مياه نهر كما تتوقف حياة مصر على النيل.

ونظرا لما يتمتع به نهر النيل من مكانة تاريخية وحضارية عظيمة فى نفوس دول حوض النيل، وبالأخص مصر التى تعتمد عليه بنسبة ٩٥٪، ولاتمتلك مصادر مائية أخرى.

ولذلك كان من الطبيعى أن تثار الكثير من الخلافات إزاء شروع أى دولة فى إقامة مشروعات مائية على مجرى النيل ولاسيما إذا كان على النيل الأزرق والهضبة الأثيوبية التى تمثل ٨٥٪ من إيرادات النهر.

ولذلك عندما أعلنت أثيوبيا عن البدء فى بناء سد النهضة الكبير عام ٢٠١١م، دون أى اتفاق مسبق مع دول المصب، دب الخلاف وتصاعد بين دول حوض النيل الشرقى؛ مصر والسودان وأثيوبيا. ومازال يعتبر من أهم الملفات حساسية حتى يومنا هذا، مع المحاولات المستمرة من جانب الحكومة المصرية للتفاوض للوصول لتسوية سليمة ودائمة.

ويعد هذا السد الأكبر إفريقياً والعاشر عالمياً فى قائمة أكبر السدود لتوليد الكهرباء، سيولد مايقرب من (٦٠٠٠ميجا وات)، وهو واحد من بين ثلاثة سدود تخطط إثيوبيا لتشيدها على النيل الأزرق باجمالى سعة تخزينية ٢٠٠مليار م٣، ويقع فى منطقة بنى شنقول- جوموز على بعد مابين (٢٠-٤٠ كم) من الحدود السودانية الإثيوبية، التي يصل متوسط الأمطار فى هذه المنطقة نحو ٨٠٠ ملم/سنة، على

ارتفاع (٥٠٠- ٦٠٠م) فوق سطح البحر، ويتيح السد تخزين هذه المياه الساقطة على الأراضي الإثيوبية مما يجعله سد لتخزين المياه أكثر من أنه سد لتوليد الكهرباء. [١]

وسوف نتناول الأضرار الناجمة من مشروع سد النهضة ومنها [٢]

انتهاء سد النهضة بالموصفات الحالية التى فرضتها اثيوبيا (٧٤ بليون متر مكعب) دون الوصول إلى اتفاق مع مصر يعد أكبر خسارة سياسية لمصر حيث أن اثيوبيا سوف تتبع نفس سيناريو بناء سد النهضة فى المستقبل خاصة وأن لديها خطة مستقبلية لإنشاء ٣٠مشروع على النيل الأزرق منها ٣ على النهر الرئيسى بسعة تخزينية اجمالية تزيد عن ٢٠٠ بليون متر مكعب علما بأن متوسط إيراد النيل الأزرق سنويا ٥٠ بليون متر مكعب.

فقد مصر والسودان لكمية المياه التى تعادل سعة التخزين الميت لسد النهضة والتى تتراوح من ١٤ إلى ٢٤ بليون متر مكعب حسب سعة التخزين الميت، ولمرة واحدة فقط، وفي السنة الأولى لإفتتاح السد نظرا لأن متوسط إيراد النيل الأزرق حوالى ٥٠ بليون متر مكعب سنويا، وبالتالى لايحتاج هذا السد سنوات لملئ البحيرة، بل عام واحد فقط، ولكن الحكومة الأثيوبية أعلنت أنها سوف تدير الوحدات الكهربائية على مراحل، وبالتالي فان مياه سعة التخزين الميت (المعلنة من أثيوبيا ١٤بليون متر مكعب سنويا) يمكن حجزها على مدار ثلاث سنوات. وهذا الفقد يستوجب معرفة مصر والسودان به من حيث الكم وموعد التشغيل لأخذ الأحتياطات اللازمة لتفادي أزمة نقص المياه فى سنوات الملئ.

زيادة فرص تعرض السد للإنهيار نتيجة العوامل الجيولوجية وسرعة إندفاع مياه النيل الأزرق والتي تصل فى بعض الأيام (أغسطس) إلى ما يزيد على نصف بليون متر مكعب يوميا ، ومن ارتفاع يزيد على ٢٠٠٠م نحو مستوي ٦٠٠ م عند السد، واذا حدث ذلك فإن الضرر الأكبر سوف يلحق بالقرى والمدن السودانية خاصة الخرطوم التي قد تجرفها المياه بطريقة تشبه السونامي، وقد سجل مقياس الدمازين على النيل الأزرق ٧١٩ مليون متر مكعب فى ٤ سبتمبر ٢٠١٨.

(١)سوسن صبيح حمدان، الدعم الخارجي لإنشاء سد النهضة الإثيوبي وتداعياته على دول حوض النيل، نفس المرجع، ص ١٣

(٢)-عباس محمد شراقى- تداعيات سد النهضة الاثيوبى على الأمن المائى المصرى المؤتمر الدولى الخامس عشر لعلوم المحاصيل- ٢٠١٨.

ECC Platform Library، Disputes over the Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD)، https://library.ecc-platform.org/conflicts/eastern-nile-basin-dispute-over-millennium-dam- Ethiopia

إغراق بعض المناطق التعدينية الواعدة بكثير من المعادن الهامة مثل الذهب والبلاتين والحديد والنحاس وكذلك بعض مناطق المحاجر.

تهجير نحو ٣٠ ألف مواطن من منطقة البحيرة

قصر عمر سد النهضة والذي يتراوح بين ٥٠-٧٠ عاما نتيجة الاطماء الشديد ومايتبعه من مشاكل لتوربينات توليد الكهرباء، ويطول عمر السد اذا أنشأت اثيوبيا سدودا أخرى على النيل الأزرق نتيجة حجزها لجزء من الطمي.[١]

انخفاض كفاءة سد النهضة فى انتاج الطاقة الكهربائية، والتي تتراوح بين ٢٨,٥-٣٠٪

زيادة فرصة حدوث زلازل بالمنطقة التي يتكون فيها الخزان نظرا لوزن المياه التى لم تكن موجودة فى المنطقة من قبل.

فقد السودان للطمي الذي يخصب الأراضي الزراعية حول النيل الأزرق.

تلوث مياة بحيرة السد نتيجة تخزينها أعلى صخور غنية بالمعادن والعناصر الثقيلة.

التوتر السياسي بين مصر وأثيوبيا بسبب هذا المشروع.[٢]

(١)زكريا عثمان، سد النهضة الأضرار والبدائل، الأهرام اليومى، ١٥ يونيه ٢٠١٣ https://digital.ahram.org.eg

(٢)د/محمد عباس/ جيولوجية سد النهضة- معهد الدراسات والبحوث الافريقية بجامعه القاهرة- ٢٠١٤/٣/١٥

المطلب الثالث:

العوار الأثيوبي والطرح المصري لقواعد ملء سد النهضة وتشغيله

مع تدشين مشروع سد النهضة، تبنى ملس زيناوى رئيس الوزراء الإثيوبى السابق « خطاباً شعبياً »، استهدف حشد التأييد الداخلى والخارجى للمشروع. لذا تحركت إثيوبيا على ثلاثة محاور هى:

تبشير الشعب الإثيوبى بالرخاء المرتبط بإنشاء السد، على صعيد توفير الكهرباء والمياه النقية، وتنمية القطاعين الزراعى والصناعى، وزيادة معدلات النمو الاقتصادى.[١]

تأجيج المشاعر القومية، بتقديم المشروع باعتباره حلماً قومياً، مع إثارة المشاعر المعادية لمصر، وتحميلها أوزار تدنى مستوى معيشة الإثيوبيين، والإعلان عن انتهاء عهد التحكم المصرى فى إدارة نهر النيل، وهو ما يتسق مع نهج الجبهة الديموقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا، التى تحكم البلاد منذ ١٩٩١

تسويق المشروع باعتباره مشروعاً إقليمياً عابراً للحدود، يستهدف تنمية حوض النيل على مستوى إدارة الموارد المائية وانتاج الطاقة، وذلك بزيادة كفاءة السدود بمصر والسودان، وانشاء « مجمع إقليمى للطاقة »، يضم دول الجوار مثل جيبوتى والصومال واليمن وغيرها، التى ستحصل على الكهرباء بأسعار تنافسية.

ولقد اتخذت أثيوبيا سياسة التضليل والمراوغة حيث عمدت أديس أبابا إلى تضليل المفاوض المصرى من زوايا عديدة. فأعلنت عن أسماء مختلفة للمشروع، بداية بسد الحدود، وهو الاسم الأصلى للمشروع، مرورا بمشروع اكس ، (Project-X) ثم سد الألفية، وأخيراً سد النهضة الإثيوبي الكبير Grand Ethiopian Renaissance Dam.[٢]

- روجت إثيوبيا أيضاً لمشروعات مائية يتم إنشائها بالتوازى مع سد النهضة. وأهمها إنشاء سدين جديدين هما على روافد نهر السوباط، وهما سدبارو، وسد بربر،

(١) د.محمد عبداللطيف، « الدولة التنموية فى أثيوبيا » مجلة الشئون الأفريقية، (القاهرة معهد البحوث والدراسات الأفريقية، المجاد الرابع، ع ١٤، ابريل ٢٠١٦، ص٢١.

(٢) د. ابراهيم نصر الدين، أزمة مياه النيل، مجلة الشئون الأفريقية (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، المجلد الأول، ع١، يناير ٢٠١٣) ص١٧٩.

وذلك لإ رباك أى محا ولة مصرية لجمع المعلومات بشأن سد النهضة، خاصة أن كل اسم من الأسماء التى أطلقت عليه كان يحمل د لالات سياسية مختلفة، ويتضمن مواصفات متباينة.

- من جهة أخرى، تعمدت إثيوبيا تضليل المجتمع الدولى باستخدامها لمصطلح « النهر العابر للحدود «Transboundary River» بدلاً من النهرالدولى «International River» والتأكيد على مبدأ الاستخدام المتساوى لموارد النهر.

أفصحت إثيوبيا عن مواصفات السد بشكل متدرج، فأعلنت أنه يستهدف إنتاج الكهرباء، وليس تخزين المياه، وتحدثت عن سعة تخزينية لبحيرة السد تبلغ ١٤ مليار م٣، مرورا ب ٦٧ مليارم٣ ، ثم ارتفعت بحجم التخزين ليبلغ ٧٤مليارم٣، دون مبرر هندسى أو اقتصادى. (١)

لذا سعت مصر إلى حل الأزمة المترتبة على ذلك بتشكيل لجنة ثلاثية دولية بغرض تقييم الدراسات الإثيوبية للسد، والتي قدمت تقريرها فى ٢٠١٣ بإدانة إثيوبيا حيث كشف التقرير عن عدم قدرتها على تقييم الأثار السلبية المترتبية على بناء السد نتيجة لتقاعس إثيوبيا عن مدها بتلك الدراسات، وطالبت بإعادة واستكمال الدراسات الانشائية والهيدرولوجية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية، وتم تشكيل لجنة وطنية للخبراء، وتوقفت اجتماعات اللجنة الدولية لفترة لتعود وتستأنف عملها فى ٢٠١٤ بسبب عدم موافقة إثيوبيا على المطالب المصرية بضرورة وجود خبراء دوليين ضمن اللجنة المشرفة على الدراسات لضمان الحيادية، وأعقب ذلك توقيع أعلان المبادئ بين الدول الثلاث مصر والسودان وإثيوبيا فى الخرطوم فى مارس ٢٠١٥، حيث تم التوقيع على اتفاق المبادئ الإطارية الذي وضعته اللجنة الوطنية المكونة من الدول الثلاث، من جانب رئيس مصر عبدالفتاح السيسي، رئيس السودان الأسبق عمر البشير، ورئيس وزراء إثيوبيا الأسبق هيلا مريام ديسالين. (٢)

وقد اشتمل الاتفاق على عشرة مبادئ خلاصتها: (٣)

الالتزام بمبادئ القانون الدولي والتعاون على تفهم الاحتياجات المائية لدول حوض النيل.

(1) Journal of International Law (Melbourne: University of Melbourne: Melbourne Law School, Vol.3, 2002) P.283.

(٢) سوسن صبيح حمدان، الدعم الخارجي لإنشاء سد النهضة الاثيوبي وتداعياته على دول حوض النيل، نفس المرجع، ص ١٣٧.

(٣) هاني سليمان، رؤى مصرية: مصر وأزمة المياه فى حوض النيل، المركز العربي للبحوث والدراسات، مرجع سبق ذكره، http://www.acrseg.org/٣٩٥٢٦ تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٠/٤/١١.

أن التنمية والتكامل الإقليمي من أهم أسس الاتفاق، وأن سد النهضة هدفه توليد الكهرباء للمساهمة فى تنمية إثيوبيا والترويج للتعاون بين بلدان حوض النيل.

تجنب الدول الثلاث التسبب فى ضرر أو دفع التعويض المناسب.

الاستخدام المنصف والمعقل للموارد المائية المتاحة مع الأخذ فى الاعتبار كافة العناصر الاسترشادية الخاصة بكل بلد من بلدان الحوض كالعوامل الجغرافية والمناخية والمائية والبيئية، والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للسكان الذين يعتمدون على الموارد المائية، والاستخدام الحالي والمحتمل لتلك الموارد، ومدى مساهمة كل دولة فى نظام حوض النيل.

تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية، والاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد التشغيل السنوى لسد النهضة، واستمرار التعاون والتنسيق حول تشغيل ذلك السد، وعلاقة ذلك بخزانات دول المصب، وأن تكون المدة التي تتم خلالها عملية تقييم المؤشرات المائية والبيئية للسد خمسة عشرة شهراً.

لقد وجه البعض انتقادات لهذه الاتفاقية وخاصة أنها لم تذكر حصة مصر من مياه النيل ولم تتضمن بند للتفاوض حول تحديد سعة السد، كما يرى البعض أنها تفريط فى حقوق مصر التاريخية، وأنها تحقق مطالب إثيوبيا أكثر من تحقيقها مطالب مصر، فى حين اعتبرها البعض اتفاق سياسي وليس لها علاقة بالجوانب الفنية، كما يرى البعض أن الاتفاقية تراعي مبادئ القانون الدولي من بينها مبدأ عدم الأضرار وتحقيق الانتفاع المنصف والعادل، والاخطار المسبق، والالتزام بالاتفاقيات السابقة المبرمة بين الدول والتوارث الدولي لها، كما أنها لاتلغى إي اتفاقيات سابقة لها، وليس بها أي بند لتنازل أو تجريد مصر عن حقوقها المكتسبة، كما دعت الاتفاقية إلى التوفيق والوساطة والحل السلمي للنزاعات.[١]

لقد وقعت مصر فى خطأ كبير عندما وافقت على المشاركة فى «اللجنة الثلاثية» والتى اقترحت إثيوبيا تشكيلها، من خبراء من مصر والسودان وإثيوبيا، لإعداد دراسة جدوى للمشروع، وبيان إيجابياته وسلبياته، وذلك دون اشتراط توقف تنفيذ المشروع حتى تنتهي اللجنة من إعداد تقريرها النهائي، ودون أن يكون لتلك اللجنة الحق فى إصدار قرارات ملزمة؛ حيث إن رأيها استشاري غير ملزم للجانب الإثيوبي،

(١) زكي البحيري، مرجع سبق ذكره، ص ٥٤٥، ٥٥٠.

لتصبح اللجنة ذاتها هي العنصر الأهم فى خطة «الخداع الاستراتيجي» التي مارستها إثيوبيا ضد مصر. فهذه اللجنة أوحت للمجتمع الدولي أن مشروع السد يجري تنفيذه بالتنسيق مع مصر والسودان؛ مما أتاح لإثيوبيا فرصة كسب الوقت، وفرض سياسة الأمر الواقع على مصر. بل إنها تُظهر مصر بمظهر الدولة المعتدية فيما لو أقدمت على توجيه ضربة عسكرية للمشروع. وقد اتضح ذلك خلال جولات التفاوض الثلاث بين مصر وإثيوبيا والسودان، التي أجريت فى الخرطوم، وكان آخرها فى يناير ٢٠١٤، عندما رفضت إثيوبيا مشاركة خبراء دوليين فى اللجنة، أو منحها سلطة إصدار توصيات ملزمة.(١)

وعلاوةً على الخطأ السابق، فقد ركزت الإدارة المصرية على الداخل فى التعامل مع الأزمة، فاتجهت إلى التصعيد الإعلامي، وتوجيه الاتهامات إلى إثيوبيا، بعد أن أصبح السد مادةً خصبةً لكل وسائل الإعلام التي تناولته بشكل غير علمي، وفقًا للولاءات السياسية المختلفة. والأدهى أن نظام الإخوان المسلمين سعى إلى توظيف الأزمة فى خدمة مصالحه الضيقة فى مواجهة المعارضة السياسية قبل تظاهرات ٣٠ يونيو ٢٠١٣.(٢)

فى هذا السياق جاءت اجتماعات الرئيس المعزول/ محمد مرسي مع قيادات الأحزاب الموالية لنظامه، والمتحالفة معه، وهي الاجتماعات التي خلت من المختصين، وشهدت سقطات كارثية من المشاركين، وتصعيدًا غير مبرر من جانب الرئيس السابق ذاته، عندما صرح قائلا: «إذا نقصت مياه النيل.. فدماؤنا هي البديل»، وهو ما اعتبرته إثيوبيا بمثابة إعلان حرب، جرى استثماره بشكل جيد، عندما تم حشد البرلمان الإثيوبي للموافقة بالإجماع على التصديق على اتفاق عنتيبي، واستكمال مشروع سد النهضة، باعتباره خيارًا استراتيجيًا.

وفى المقابل، سعت إثيوبيا إلى الترويج لمشروعها على مستوى العالم أجمع، مؤكدة حاجتها الماسة إليه، فى ظل افتقارها الشديد للطاقة، واعتماد مواطنيها على الأساليب البدائية، مثل قطع الأشجار وحرقها. كما اتهمت مصر باتباع سياسة أنانية تستهدف الاستحواذ على نصيب الأسد من المياه، وإهدارها فى الاستهلاك الترفي،

(١)أيمن شبانة. المسارات المتوازية؛ كيف تدير مصر أزمة سد النهضة vol. ١١٧٨, issue

(٢)هانى رسلان، رؤية نقدية لإدارة أزمة سد اثيوبيا، مجلة السياسة الدولية، المجلد ٥٠، العدد ١٩٩، ٢٠١٥

وحرمان الفقراء وسكان العشوائيات منها، وكذا حرمان شركائها فى حوض النيل من إقامة المشروعات التنموية.[١]

ومن أخطاء الإدارة المصرية أيضًا، عدم التحديد الدقيق لجهات مواجهة الأزمة، فقد ظل الملف حائرًا بين مؤسسة الرئاسة، والأمن القومي، ومجلس الوزراء، ووزارتي الري والخارجية، والمجالس القومية المتخصصة، فى ظل غيبة مجلس النواب. بل إن الأحزاب السياسية والمؤسسات غير الرسمية والشخصيات العامة تفاعلت مع الأزمة، فصدر عنها بعض التصريحات والحلول غير المحسوبة، مثل: ضرورة توجيه ضربة عسكرية لإثيوبيا، ومنع مرور سفن الدول الداعمة لإثيوبيا عبر قناة السويس، والإقرار بأن سد النهضة سوف يجلب الرخاء لإثيوبيا والسودان ومصر.[٢]

وقد بدأ الطرح المصري لقواعد ملء سد النهضة وتشغيله باستناد الرؤية المصرية لإجراءات ملء السد، على ثوابت واضحة، وفقا لما ورد باتفاقية المبادئ التي وقعت بين البلدان الثلاثة (مصر/ السودان /اثيوبيا) فى مارس عام ٢٠١٥، التي يحدد البند الخامس منها ضرورة التعاون فى إجراءات ملء السد بما يضمن تحقيق عملية التنمية دون الإضرار بمصالح أي طرف، وتنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية، واحترام المخرجات النهائية للتقرير الختامي للجنة الثلاثية للخبراء حول الدراسات الموصي بها، فى التقرير النهائي للجنة الخبراء الدولية خلال المراحل المختلفة للمشروع. ويعطي الحق للدول الثلاث فى استخدام المخرجات النهائية للدراسات المشتركة الموصي بها فى تقرير لجنة الخبراء الدولية والمتفق عليها من جانب اللجنة الثلاثية للخبراء، بغرض الاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد الملء الأول لسد النهضة، التي تشمل كافة السيناريوهات المختلفة، بالتوازي مع عملية بناء السد، والاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد التشغيل السنوي لسد النهضة، والتي يجوز لمالك السد ضبطها من وقت لآخر، ويؤكد الاتفاق ضرورة إخطار دولتي المصب بأية ظروف غير منظورة أو طارئة تستدعي إعادة الضبط لعملية تشغيل السد.[٣]

(١)شيماء محيي الدين، « السياسة الخارجية الإثيوبية تجاه دول الجوار فى القرن الأفريقى»،). مجلة الشئون الأفريقية، المجلد الثانى، ع٨)، أكتوبر ٢٠١٤ ، ص ١٧٥

(٢)هانى رسلان، مرجع السابق

(٣)أبرز مواقف اللجنة الثلاثية لحل أزمة سد النهضة.. www.akhbarak.net/news/ /٢٣/٣/٢٠١٥

المبحث الثالث :

أليات تسوية أزمة سد النهضة وفقا لمبادئ القانون الدولى العام

اتخذت مصر عقب ثورة ٣٠ يونيو الخيار التفاوضي فى تعاملها مع أزمة سد النهضة مستندة إلى مجموعة من الثوابت الحاكمة والتي تنم عن رغبة فى تنمية العلاقات الثنائية بين مصر وأثيوبيا والتشارك فى مواجهة التحديات التي تواجه القارة الافريقية وتوسيع أطر التعاون وتكامل الأهداف والسعي لإيجاد رؤية مشتركة بين مصر وأثيوبيا لحل تداعيات إنشاء سد النهضة ... وقد تمثلت تلك الثوابت فيما يلي: [١]

١- الاعتماد على اتفاق المبادئ الذي وقع عليه رؤساء الثلاث دول مصر والسودان وأثيوبيا فى مارس ٢٠١٥ بوصفه ملمحًا هامًا من ملامح التعاون وبناء الثقة بين الدول الثلاث.

٢- وحدة الهدف والمصير بين دول حوض النيل الشرقي « مصر والسودان وأثيوبيا "، والتركيز فى المناقشات على أساس المنفعة المتبادلة بعدم الضرر والعمل على تحقيق المصلحة للجميع.

٣-تمسك مصر بحق شعبها المكتسب والتاريخي فى مياه النيل مع حرصها فى الوقت نفسه على استمرار دعم مختلف جوانب التنمية فى منطقة حوض النيل.

٤- حث الأطراف على ضرورة تحقيق تطلعات قياداتنا وشعوبنا وإعطاء مثال للعالم أجمع أن المياه تعد حافزا للتعاون وبناء الحضارات وليست مصدر للصراعات.

٥- التوصل إلى اتفاق عادل ومتوازن بشأن سد النهضة، على نحو يمكن إثيوبيا من تحقيق التنمية الاقتصادية التي تصبو إليها وزيادة قدراتها على توليد الكهرباء التي تحتاجها، أخذًا فى الاعتبار مصالح دولتي المصب مصر والسودان، وعدم إحداث ضرر لحقوقهما المائية [٢]

(١)د. سمر إبراهيم محمد، « السياسة المصرية تجاه سد النهضة الإثيوبى»، مجلة الاستقلال القاهرة: مركز الاستقلال للدراسات الاستراتيجية والاستشارات، ٢٠١٦

(٢)اسماعيل شمس الدين، سد النهضة الاثيوبي وحتمية توافر المياه والطاقة لدول المصب السودان ومصر، دار روافد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠١٤

٦- العمل بكل عزيمة مشتركة على التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل العالقة وأهمها القواعد الحاكمة لملء وتشغيل السد، وذلك على النحو الذي يؤمن لمصر والسودان مصالحهما المائية ويتيح المجال لإثيوبيا لبدء الملء بعد إبرام الاتفاق

٧- حتمية بلورة اتفاق قانوني شامل بين كل الأطراف المعنية حول قواعد ملء وتشغيل السد، ورفض الإجراءات المنفردة أحادية الجانب التي من شأنها إلحاق الضرر بحقوق مصر فى مياه النيل

المطلب الأول:
المفاوضات الإقليمية والدولية

استمرت المفاوضات بين مصر وإثيوبيا بشأن سد النهضة لعدة سنوات؛ جولات كثيرة على مستوى الوزراء، والقادة، واجتماعات ثلاثية محلية بين الدول المتنازعة، وعقبها وساطة أمريكية تنتهي بالاتفاق المبدئي لحل الأزمة. كانت المفاوضات تتركز حول مرحلة ملء سد النهضة التي تُمكّن إثيوبيا من توليد الطاقة الكهرومائية وتحقيق التنمية. وتدابير لمواجهة حالات الجفاف أو الجفاف الممتد والتي قد تتزامن مع فترة ملء سد النهضة. وكذلك القواعد التشغيلية العادلة والمتوازنة، والتي تمكن إثيوبيا من توليد الطاقة الكهرومائية بشكل مستدام مع الحفاظ على تشغيل السد العالي مع إنشاء آلية تنسيق فعالة لتسهيل تنفيذ الاتفاقية. (١)

ولعل أبرز محطات المفاوضات التي جرت بين مصر والسودان وإثيوبيا على مدى سنوات عديدة والتى شهدت مماطلات عديدة من الجانب الإثيوبي هى: (٢)

فى سبتمبر ٢٠١١؛ اتفق الدكتور عصام شرف أول رئيس وزراء بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، مع نظيره الإثيوبي ميلس زيناوي، على تشكيل لجنة دولية تدرس آثار بناء السد الإثيوبي بعدما شرعت فى إطلاق إشارة البدء فى إنشائه ، والتى بدأت لجنة أعمالها فى مايو ٢٠١٢؛ وتكونت من ١٠ خبراء، مصريين وإثيوبيين وسودانيين و٤ خبراء دوليين محايدين، وكانت مهمتها فحص ومراجعة الدراسات الإثيوبية الهندسية ومدى مراعاتها للمواصفات العالمية وتأثير السد على دولتي المصب السودان ومصر.

انتهت اللجنة من عملها فى مايو ٢٠١٣وخلصت إلى عدة توصيات مهمة وعاجلة للغاية بإجراء دراسات هندسية: تتعلق بارتفاع السد وسعة تخزينه وأمان السد وهو أهم محور بالنسبة لمصر.

فى يونيو ٢٠١٤ صدر اعلان مالابو على هيئة بيان مشترك، عقب لقاء مطول بين الرئيس عبدالفتاح السيسي، ورئيس الوزراء الإثيوبي، هايلي مريم ديسالين، ونص على أن الطرفين قد قررا تشكيل لجنة عليا تحت إشرافهما المباشر لتناول كل جوانب العلاقات الثنائية والإقليمية فى المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية،

(١)د.مساعد عبد العاطى، مبادئ القانون الدولى الحاكمة لانشاء السدود على الأنهار الدولية؛ دراسة تطبيقية على سد النهضة الثيوبي. (القاهرة: دار النيل للنشر والطباعة والتوزيع، ط١، ٢٠١٦) ص٢٠٨.

(٢)https://www.sis.gov.eg/section/١١٢٨١/١٤٥٩٧?lang=ar ملف سدّ النهضة-الهيئة العامة للإستعلامات

والأمنية، كما أكد الطرفان محورية نهر النيل كمورد أساسي لحياة الشعب المصري ووجوده، وكذلك إدراكهما لاحتياجات الشعب الإثيوبي التنموية، وفيما يتعلق باستخداماتهما المائية.

فقد تم النص علي عدد من المبادئ أهمها التزام الحكومة الإثيوبية بتجنب أي ضرر محتمل من سد النهضة علي استخدامات مصر من المياه، والتزام الحكومة المصرية بالحوار البناء مع إثيوبيا، والذي يأخذ احتياجاتها التنموية، وتطلعات شعب إثيوبيا فى الحسبان، فضلا عن التزام الدولتين بالعمل فى إطار اللجنة الثلاثية بحسن النية، وفي إطار التوافق. وقد طلب الرئيس عبدالفتاح السيسي خلال اجتماعه مع رئيس وزراء إثيوبيا، هيلي ماريام ديسالين، على هامش قمة الاتحاد الأفريقي ، التي عقدت فى عاصمة غينيا الاستوائية « مالابو »،استئناف المفاوضات مرة أخرى. (١)

وفى أغسطس ٢٠١٤ اتفق وزيرا الري المصري والإثيوبي على تنفيذ توجيهات الرئيس السيسي ورئيس الوزراء الإثيوبي والبدء فى مفاوضات بحضور السودان، وتشكيل « لجنة وطنية» من ١٢ مفاوض مقسمة الدول الثلاث «مصر – السودان – إثيوبيا » لتنفيذ توصيات اللجنة الدولية المشكلة فى ٢٠١٢ من خلال مكتب استشاري عالمي، تم خلالها الاتفاق على آلية لتنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية بشأن سد النهضة، وصدر بيان الختامي برعاية سودانية نص على تشكيل لجنة خبراء رباعية من الدول الثلاث بجانب الاستعانة بشركة استشارية دولية لإجراء الدراستين الإضافيتين للسد.

فى أكتوبر ٢٠١٤ اتفقت الدول الثلاث على اختيار المكتبين الاستشاريين الهولندي « دلتا رس » والمكتب الفرنسي « بي آر إل »، لعمل الدراسات المطلوبة للسد.

وفي ٢٣ مارس ٢٠١٥ عقدت جولة فى الخرطوم وقعت خلالها الدول الثلاث إعلان المبادئ الذي يحدد إطار التزامات وتعهدات تضمن التوصل إلى اتفاق كامل يشمل ١٠ مبادئ أساسية تتسق مع القواعد العامة فى مبادئ القانون الدولي الحاكمة للتعامل مع الانهار الدولية بجانب ارفاق ورقة شارحة حول إيجابيات الاتفاق وانعكاساته على علاقات الدول الثلاث، وتمثل هذه الوثيقة الجسر الواصل بين أطراف القضية للوصول إلى اتفاقات تفصيلية بين الدول الثلاث حول القضايا المرتبطة بالسد .(٢)

(١)عبد الحافظ الصاوى، تداعيات سد النهضة على اقتصاد مصر، الجزيرة .نت، ٢٠١٣/٦/٢

(٢)شيماء جلال، نص البيان المشترك الصادر بمناسبة زيارة السيسي لأثيوبيا، الفجر، ٢٦ مارس ٢٠١٥

فى ٢٢ يوليو ٢٠١٥ تم عقد جولة لاجتماعات اللجنة الفنية فى الخرطوم، وأصدرت بيانا يتضمن قواعد وأطر عمل المكتبين الاستشاريين الدوليين معًا فى إجراء الدراسات المطلوبة لسد النهضة الإثيوبي وحددت موعد ١٢ أغسطس ٢٠١٥ لاستلام العرض الفني المعدل.

وفي نوفمبر ٢٠١٥ عقدت الجولة التاسعة للجنة الوطنية لسد النهضة الأثيوبي فى القاهرة لبحث سبل دفع مسار الدراسات الموصي بها فى تقرير لجنة الخبراء الدوليين بخصوص تحديد تأثيرات سد النهضة الإثيوبي على كل من مصر والسودان.

وبحث النقاط الخلافية بين الشركتين الاستشاريتين التي تم توضيحها للدول الثلاث ورفع نتائج الاجتماعات الى الوزراء بالدول الثلاث للاعتماد واستعراض البدائل المختلفة المقدمة من خبراء الدول الثلاث لحل الخلافات، حيث رفضت مصر قيام شركة بمفردها بتنفيذ الدراسات الفنية الخاصة وفقا لما تم الاتفاق عليه بين الوزراء فى الجولة الخامسة للجنة الوطنية الثلاثية التي عقدت فى أديس أبابا فى ابريل ٢٠١٥ ، وهو اختيار شركتين « بي . ار. ال « الفرنسية و» دلتارس الهولندية « لتنفيذ الدراسات بنسبة ٧٠ ٪ للأولى و٣٠ ٪ للثانية. (١)

وخلال ديسمبر ٢٠١٥ تم عقد اجتماعات لبحث الشواغل المصرية من سد النهضة وأسفرت عن التوقيع على وثيقة الخرطوم والتي تعد وثيقة قانونية وملزمة للدول الثلاث والتي تضمنت الرد على جميع الشواغل التي أثارتها الدول الثلاث، وتم الاتفاق على الشركات الدولية التي ستجرى الدراسات الفنية لسد النهضة الإثيوبي، فضلا عن الاتفاق على الاستمرار فى إجراءات بناء الثقة بين الدول الثلاث.

فى ٦ يناير ٢٠١٦ تم عقد اجتماعات فنية فى أديس أبابا لدراسة المقترح المصري بزيادة فتحات تصريف المياه خلف سد النهضة من ٢ إلى ٤ بوابات لتمرير المياه تحت جسم السد، وذلك بحضور استشاري من شركة «سالينى» الإيطالية المنفذة للسد، فيما أعلن مسئول العلاقات العامة بوزارة المياه الاثيوبية رفض بلاده للمقترح المصري بزيادة فتحات المياه فى سد النهضة، مشيراً الى أن الفتحتين الحاليتين فى السد تتيح ما يكفي من المياه لدولتي المصب « مصر والسودان ».

(1)Ethiopia News, " Ethiopia Launched Grand Millennium Dam Project: The Biggest in Africa" , 2 April 2011.http://www.ethiopiannews.com

فى فبراير ٢٠١٦ تم عقد اجتماع على مستوي الخبراء من الدول الثلاث مع الشركتين الفرنسيتين BRL وArtelia والمنوط بهما إعداد الدراسات الخاصة بتأثيرات السد على مصر والسودان حيث تم مناقشة العرض الفني المشترك المقدم من هاتين الشركتين الفرنسيتين بواسطة خبراء اللجنة الثلاثية الوطنية للدول الثلاث.

فى سبتمبر ٢٠١٦؛ وقع رؤساء وفود مصر والسودان وإثيوبيا، عقود المكاتب الاستشارية المنفذة للدراسات الفنية، التي تحدد آثار السد على دولتي المصب «مصر والسودان»، وتضع قواعد الملء الأول للخزان، وكان المقرر الانتهاء منها خلال ١١ شهراً من بدء توقيع الدراسات.

وفى ١٩ أكتوبر ٢٠١٧ عقد الاجتماع الوزاري للدول الثلاث لمناقشة التقرير الاستهلالي للمكتب الاستشاري الفرنسي، المكلف بتنفيذ الدراسات الفنية.

وأعرب وزير الري محمد عبدالعاطي عن قلق مصر من تأخر تنفيذ الدراسات الفنية لسد النهضة، وأكد فى تصريحاته: «زيارة موقع سد النهضة أعطتنا تطورات العمل على الأرض فى موقع السد والتي أظهرت الحاجة إلى تحرك عاجل من أجل إنهاء المناقشات». وانتهت الاجتماعات بالاتفاق على عقد جولة مفاوضات جديدة، على المستوى الوزاري، استكمال مناقشة نقاط الخلاف الأساسية. وبعد استضافة القاهرة فى١٣ نوفمبر ٢٠١٧ لجولة جديدة للمفاوضات على مدار يومين بين وزراء الموارد المائية الثلاثة، فإن السودان وإثيوبيا رفضتا الموافقة على التقرير الاستهلالي الخاص بدراسات «سد النهضة»، وأكدت مصر عدم التوصل لاتفاق، وكان وزير الري الدكتور محمد عبدالعاطي قد أكد أن عدم التوصل لاتفاق يثير القلق على مستقبل التعاون ومدى قدرة الدول الثلاث على التوصل للتوافق المطلوب بشأن سد النهضة وكيفية درء الأضرار التي يمكن أن تنجم عنه بما يحفظ أمن مصر المائي.

فى ٢٦ ديسمبر ٢٠١٧ اقترح وزير الخارجية المصري، سامح شكري، خلال لقائه نظيره الإثيوبي وركنا جيبيو فى العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، بأن يشارك البنك الدولي كوسيط محايد فى أعمال اللجنة الثلاثية، التي تبحث فى تأثير إنشاء سد النهضة الإثيوبي على دولتي المصبّ، مصر والسودان. وقد رفضت إثيوبيا، المقترح المصري بإشراك البنك الدولي فى مفاوضات سد النهضة فى ٢١ يناير ٢٠١٨، كما لم يتفاعل السودان حتى مع المبادرة المصرية ولم يقدم رأيا واضحا ورد فعل واضح

تجاهها. [١]

وفى ١٣ مارس ٢٠١٨ أعلن السفير السوداني لدى القاهرة، عبد المحمود عبد الحليم، عن توجيه الخرطوم دعوة رسمية للجانب المصري، لعقد اجتماع ثلاثي لوزراء الخارجية والري ومديري أجهزة المخابرات فى السودان وإثيوبيا ومصر، بشأن سد النهضة.

وعلى هامش قمة الاتحاد الأفريقي الـ ٣٠ فى العاصمة الإثيوبية اجتمعت كل من مصر وإثيوبيا والسودان، وأعلن سامح شكري وزير الخارجية المصرية أنه تم الاتفاق على الانتهاء من الدراسات الفنية الخاصة بسد النهضة خلال شهر واحد .وفى ٦ أبريل ٢٠١٨ أعلن سامح شكري وزير الخارجية، عدم الوصول إلى اتفاق فى جولة المفاوضات التي جرت حول إنشاء سد النهضة الإثيوبي مع السودان وإثيوبيا. والاجتماع التساعى الأول الذى استمرنحو ١٦ ساعة بالخرطوم، أعلن سامح شكري، وزير الخارجية، عدم الوصول إلى اتفاق جديد فى المفاوضات، مؤكدًا استمرار المشاورات لحل الخلافات العالقة. فيما وصف وزير الخارجية السوداني إبراهيم غندور ، الجولة الجديدة من المحادثات بـ »أنها فشلت«.[٢]

فى مايو ٢٠١٨ عقد الاجتماعي التساعي الثاني بأديس أبابا، وجرى الاتفاق على توجيه ملاحظات الدول إلى المكتب الاستشاري بشأن التقرير الاستهلالي، وعقد القمة الثلاثية كل ٦ أشهر، وإنشاء صندوق للاستثمار المشترك، وتشكيل مجموعة علمية مستقلة لتحقق التقارب حول السد، ووضع مسار لضمان استكمال الدراسات، ومقترحات جديدة لدعم المسار الفني، وإجراءات جادة لتعزيز التعاون وبناء الثقة.

فى يونيو ٢٠١٨ جاءت أول زيارة يقوم بها رئيس الوزراء الإثيوبي أبى احمد للقاهرة منذ توليه منصبه، وتخللها اتفاق الرئيس عبدالفتاح السيسي ورئيس وزراء إثيوبيا على تبني « رؤية مشتركة » قائمة على احترام حق البلدين فى تحقيق التنمية بدون المساس بحقوق الطرف الآخر، وتحدث الرئيس السيسي عن اهتمام من القطاع الخاص المصري لزيادة استثماراته فى السوق الإثيوبي، فيما قال رئيس الوزراء الإثيوبي أن بلاده ملتزمة « حسن الجوار» ولا تريد إلحاق الضرر بالشعب المصري.

(١)أحمد أيمن مهيب، « سد النهضة الاثيوبى وأثره على الأمن المائى المصرى »، مجلة الشئون الأفريقية، المجلد الرابع ع ١٥،١٤. ص ٢١٦
(٢)د. أيمن عبد الوهاب، « سد النهضة وفشل المحادثات.. التداعيات والآفاق ، مركز الدراسات السودانية، جامعة القاهرة، ٢٠١٥) ص ٢٨

وفى ٢٥ سبتمبر ٢٠١٨ توجه الدكتور محمد عبدالعاطي، وزير الري إلي العاصمة الإثيوبية « أديس بابا » للمشاركة فى الاجتماع الثلاثي للجنة الفنية بحضور وزراء السودان وإثيوبيا.أعلنت وزارة الري عدم التوصل لنتائج جديدة، وإرجاء المفوضات إلى وقت آخرفى ٢٦ سبتمبر ٢٠١٨.

جولات المفاوضات بوساطة امريكية:

أعلن المُتحدث الرسمي بِاسم رئاسة الجمهورية المصرية، عن ترحيب مصر بالتصريح الصادر عن البيت الأبيض بشأن المفاوضات الجارية حول سد النهضة، والذي تضمن دعم الولايات المتحدة لمصر والسودان وإثيوبيا فى التوصل لاتفاق يحقق المصالح المشتركة للدول الثلاث، وبمطالبة الولايات المتحدة الأطراف الثلاثة بإبداء حُسن النية للتوصل إلى اتفاق يحافظ على الحق فى التنمية الاقتصادية والرخاء وفي الوقت ذاته يحترم بموجبه كل طرف حقوق الطرف الآخر فى مياه النيل.

وتلقت مصر دعوة من الإدارة الامريكية، فى ظل حرصها علي كسر الجمود الذي وصلت اليه مفاوضات سد النهضة، لاجتماع لوزراء خارجية الدول الثلاث مصر والسودان وإثيوبيا فى واشنطن؛ وهي الدعوة التي قبلتها مصر على الفور اتساقاً مع سياستها الثابتة لتفعيل بنود اتفاق إعلان المبادئ وثقةً فى المساعي الحميدة التي تبذلها الولايات المتحدة .

وبدأت فى الخرطوم اجتماعات مجموعة العمل البحثية العلمية المستقلة، لمناقشة خيارات واستراتيجيات ملء بحيرة سد النهضة، والتي تضم خبراء وأكاديميين من مصر والسودان وإثيوبيا، استعرضت مصر والسودان ملاحظاتهما حول مقترح قدمته إثيوبيا فى اجتماع القاهرة.

وعلق الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال جلسة حوارية بالمؤتمر السابع للشباب، الذي عقد فى العاصمة الإدارية على مدار يومي ٣٠ و٣١ يوليو ٢٠١٩، ان « لابد من الاتفاق مع الأشقاء فى إثيوبيا على فترة ملء خزان السد، بالشكل الذي نستطيع معه تحمل الأضرار، ويجب أن نقدر حجم المياه الذي نستطيع تحمل فقدانه، والذي من الممكن أن نتوافق عليها ».

وعن نتائج الاجتماع الثلاثي لوزراء الري للدول الثلاث الذي عقد فى القاهرة فى مطلع أكتوبر ٢٠١٩ قال الرئيس عبد الفتاح السيسي على مواقع التواصل الاجتماعي

أنه لم ينتج عنه أي تطور إيجابي وأضاف ان « الدولة المصرية بكل مؤسساتها مُلتزمة بحماية الحقوق المائية المصرية فى مياه النيل، ومستمرة فى اتخاذ ما يلزم من إجراءات على الصعيد السياسي وفى إطار محددات القانون الدولي لحماية هذه الحقوق وسيظل النيل الخالد يجري بقوة رابطًا الجنوب بالشمال برباط التاريخ والجغرافيا ».

وفي إطار المساعي المصرية لوضع المجتمع الدولي أمام مسئولياته كان الرئيس السيسي قد عرض وجهة نظر مصر تجاه قضية سد النهضة أمام المجتمع الدولي فى كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الـ ٧٤، مؤكدًا أن « مياه النيل مسألة حياة وقضية وجود »، وأوضح أن دخول أثيوبيا حاليًا مرحلة ملء السد بشكل أحادي دون وجود اتفاقيات وإطار تنظيمي لتلك المرحلة بمشاركة الدول الثلاثة « مصر والسودان وأثيوبيا » مؤشر خطر، حيث انه يعني تقليل كمية المياه التي تصل إلينا، مما يضر بالمواطن المصري.(١)

وفي ٦ نوفمبر ٢٠١٩ عقدت جولة مباحثات فى واشنطن لوزراء خارجية مصر والسودان وإثيوبيا برعاية أمريكية وبحضور ممثلي البنك الدولي، وأكدت مصر على لسان وزير خارجيتها سامح شكري إن الاجتماع أسفر عن نتائج ايجابية من شأنها أن تضبط مسار المفاوضات وتضع لها جدولا زمنيا واضحا ومحددا حيث تقرر عقد أربعة اجتماعات عاجلة لوزراء الري فى مصر والسودان وإثيوبيا بمشاركة ممثلي الولايات المتحدة والبنك الدولي بصفة مراقب تنتهى خلال شهرين للتوصل إلى اتفاق حول ملء وتشغيل السد على أن يتخلل هذه الاجتماعات لقاءان لوزراء الخارجية فى واشنطن بدعوة من وزير الخزانة الأمريكي لتقييم التقدم الذى يتم احرازه.

وأصدرت وزارة الخزانة الأمريكية بيان مشترك عن الاجتماعات، والذي أكد على أنه إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بحلول يناير٢٠٢٠ فإن وزراء الخارجية للدول الثلاث سيتفقون على تفعيل المادة العاشرة من اعلان المبادئ الذي تم توثيقه من القيادات السياسية للدول ، والتي تنص على أنه إذا لم تنجح الأطراف المعنية بقضية سد النهضة فى حل الخلاف من خلال المشاورات فيمكن لهم مجتمعين طلب التوفيق أو الوساطة أو إحالة الأمر مرة أخرى لرؤساء الدول أو الحكومة.

(١)رفعت سيد أحمد،سد النهضة وخطره على مصر، صراع الماء والدم، جريدة أخبار الميادين، ٢٠١٧/١١/١٦ .https://www almayadeen.net

فى ١٥ و١٦ نوفمبر٢٠١٩ تم عقد جولة مباحثات فى أديس بابا لوزراء الري بمشاركة ممثلي الولايات المتحدة والبنك الدولي كمراقبين تم الاتفاق على استمرار التشاور والمناقشات الفنية حول ملء وتشغيل سد النهضة فى اجتماع بالقاهرة ٢و٣ ديسمبر٢٠٢٠.

وفى ٢ ديسمبر ٢٠١٩ استضافت القاهرة جولة لمفاوضات لاستكمال المناقشات الفنية حول القضايا العالقة بشأن ملء وتشغيل سد النهضة، ضمن أربع جولات تفاوضية تمهيدا للوصول الى اتفاق ثلاثي بحلول ١٥ يناير ٢٠٢٠. وفى ٩ ديسمبر ٢٠١٩ تم عقد اجتماع وزراء الخارجية والري من مصر والسودان وإثيوبيا فى واشنطن فى إطار خارطة الطريق التي تم وضعها لمتابعة وتقييم سير المفاوضات الفنية. وفي ٢١ ديسمبر ٢٠١٩ انطلق بالعاصمة السودانية الخرطوم الاجتماع الفني الثالث لاستكمال المباحثات بخصوص قواعد الملء والتشغيل لسد النهضة وكذا استكمال المناقشات الفنية حول المسائل الخلافية العالقة والتعامل مع حالات الجفاف والجفاف الممتد وحالة إعادة الملء.

ولخص وزير الموارد المائية والري المصري الموقف المصري فى كلمته بالجلسة الافتتاحية «إن مصر تضع فى الاعتبار المخاوف التي عبرت عنها إثيوبيا وإننا على استعداد لإعادة النظر فى جوانب معينة لمعالجة هذه المخاوف، مشيرا إلى أن هذا يدل على مرونة مصر والتزامنا بالعمل مع إخواننا وشركائنا فى إثيوبيا لتمكينهم من تحقيق أهدافهم التنموية من خلال توليد الطاقة الكهرومائية من السد بسرعة وبشكل مستدام"، وأن مصر أعدت اقتراحًا شاملاً يتضمن قواعد لتشغيل سد النهضة التي تحافظ على وظائفها مع حماية مرونة السد العالي فى أسوان يتضمن قواعد مفصلة للتخفيف من الجفاف وإعادة تعبئته بعد الجفاف.

فيما أكد الوزير السوداني على ضرورة الالتزام بالقانون الدولي خاصة مبدأ الاستخدام العادل للمياه دون إحداث ضرر بأي طرف، معربا عن أمله فى احراز تقدم خلال هذه الجولة، قائلا» فى هذا الاجتماع نحن بحاجة إلى مناقشة المواضيع الاساسية كملء وتشغيل السد والحد الأدنى من التصريف السنوي إلى جانب التشغيل العادي والتشغيل أثناء الجفاف وآلية التنسيق التشغيلي بين الدول الثلاث».وقد أكد وزير الموارد المائية والري الإثيوبي ان عملية ملء بحيرة سد النهضة تبدأ فى شهر يوليو٢٠٢٠، مضيفا « ، الأمر الذي يتطلب توافقا من كافة الأطراف المعنية.

فى ٨ - ٩ يناير ٢٠٢٠ شهدت أديس أبابا، الاجتماع الرابع؛ لاستكمال المباحثات بخصوص قواعد الملء والتشغيل لسد النهضة، حيث أكدت مصر تمسكها بإمرار ٤٠ مليار متر مكعب من مياه النيل الأزرق سنويًا، باعتباره متوسط إيراد النيل الأزرق أثناء فترات الجفاف والجفاف الممتد، مثلما حدث خلال فترة الجفاف التي تعرض لها النيل خلال الفترة من عام ١٩٧٨ إلى عام ١٩٨٧، وأوضحت وزارة الري، أن الجانب الإثيوبي طالب بمرور ٣٥ مليار متر مكعب سنوياً من النيل الأزرق خلال فترات الملء فقط وخلال فترات الجفاف والجفاف الممتد، مع الإشارة إلى أن النيل الأزرق يمثل أحد روافد هضبتي الحبشة والبحيرات، وهو رافد من أربعة روافد رئيسية تغذى نهر النيل .

وقدمت مصر صياغة بديلة لربط السدين «سد النهضة والسد العالي» بما يحقق مصلحة الطرفين، حيث تم تصميم مصفوفة تتضمن الثلاثة مقترحات للدول الثلاث، ويدور النقاش حولها والعمل على تقريب وجهات النظر بينها للتغلب على نقاط الخلاف. وأشارت وزارة الري المصرية، إلى أن الدول الثلاث لم تتمكن من الوصول إلى توافق حول التصرفات المائية المنطلقة من سد النهضة فى الظروف الهيدرولوجية المختلفة للنيل الأزرق، لافتةً إلى عدم وجود إجراءات واضحة من الجانب الإثيوبي للحفاظ على قدرة السد العالي على مواجهة الآثار المختلفة التي قد تنتج عن ملء وتشغيل سد النهضة خاصة إذا واكب ذلك فترة جفاف أو جفاف ممتد لعدة سنوات متتابعة.[١]

فى ١٣ يناير ٢٠٢٠ استضافت واشنطن وفود الدول الثلاثة مصر والسودان وإثيوبيا اجتماع نتائج الاجتماعات السابقة، حيث شهدت المفاوضات إضافة يوم آخر. وخرجت المفاوضات بتوافق مبدئي »تعُد خارطة طريق تتضمن ٦بنود أهمهم بالنسبة لمصر فترات الملء خلال الجفاف والجفاف الممتد.[٢]

وأوضحت مصر أن هذه الاجتماعات الوزارية الأربعة لم تفض إلى تحقيق تقدم ملموس بسبب تعنت أثيوبيا وتبنيها لمواقف مغالى فيها تكشف عن نيتها فى فرض الأمر الواقع وبسط سيطرتها على النيل الأزرق وملء وتشغيل سد النهضة دون أدنى مراعاة للمصالح المائية لدول المصب وبالأخص مصر بوصفها دولة المصب الأخيرة، بما

(١)د. عبد الملك عودة، السياسة المصرية ومياه النيل فى القرن العشرين (القاهرة، مركز . ١٩٩٩) ص ٦٠ ، الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ط ١

(٢)ملف سد النهضة. الهيئة العامة للاستعلامات. www.sis.gov.eg/١٨/٠٤/٢٠٢١

يخالف التزامات إثيوبيا القانونية وفق المعاهدات والأعراف الدولية، وفي مقدمتها اتفاق إعلان المبادئ المبرم فى ٢٣ مارس ٢٠١٥، وكذلك اتفاقية ١٩٠٢ التي أبرمتها إثيوبيا بإرادتها الحرة كدولة مستقلة، واتفاقية ١٩٩٣ التي تعهدت فيها بعدم إحداث ضرر لمصالح مصر المائية، الا أن إثيوبيا تسعى للتحكم فى النيل الأزرق كما تفعل فى انهار دولية مشتركة أخرى تتشاطر فيها مع دول شقيقة.(١)

وتؤكد مصر أن هذا المنحى الأثيوبي المؤسف قد تجلى فى مواقفها الفنية ومقترحاتها التي قدمتها خلال الاجتماعات الوزارية، والتي تعكس نية أثيوبيا ملء خزان سد النهضة دون قيد أو شرط ودون تطبيق أية قواعد توفر ضمانات حقيقة لدول المصب وتحميها من الأضرار المحتملة لعملية الملء. كما توضح مصر أن سبب رفض إثيوبيا تصريف الإيراد الطبيعي أثناء عملية تشغيل سد النهضة يرجع الى نيتها لتوظيف هذا السد والذي يستهدف فقط توليد الكهرباء لإطلاق يدها فى القيام بمشروعات مستقبلية واستغلال موارد النيل الأزرق بحرية تامة دون الاكتراث بمصالح مصر المائية وحقوقها التي يكفلها القانون الدولي.(٢)

ولقد انخرطت مصر فى هذه المفاوضات بحسن نية وبروح إيجابية تعكس رغبتها الصادقة فى التوصل لاتفاق عادل ومتوازن يحقق المصالح المشتركة لمصر ولأثيوبيا. وقد انعكس هذا فى الأفكار والنماذج الفنية التي قدمتها مصر خلال الاجتماعات والتي اتسمت بالمرونة والانفتاح.

وقد أعربت مصر عن دهشتها من أنه كلما طالبت بضرورة الاتفاق على خطوات فعالة للتعامل مع سنوات الجفاف التي قد تحدث أثناء الملء، تقوم أثيوبيا بالتلويح باستعدادها لملء سد النهضة بشكل أحادي، وهو ما رفضته مصر على مدار المفاوضات باعتباره يمثل مخالفة صريحة لاتفاق اعلان المبادئ لعام ٢٠١٥ ولالتزامات اثيوبيا بموجب قواعد القانون الدولي. واستنكرت ما ورد فى بيان الخارجية الأثيوبية من مزاعم بأن مصر تسعى للاستئثار بمياه النيل، موضحة أن مثل هذه التصريحات والشعارات الجوفاء، والتي ربما تصدر للاستهلاك المحلي، لا تساعد على خلق البيئة المواتية لتحقيق تقدم فى المفاوضات. (٣)

(١)راندا عبدالحميد / مقال مشكلة سد النهضة الاثيوبي/ https://mqaall.com ٢٠٢٠/٢/١٧

(٢)أحمد عسكر. حلول مصرية. المخاطر المستقبلية لسد النهضة على دول المصب، مجلة السياسة الدولية .http://www.siyassa.org.eg

(٣)منتصر محمود / مقال مصر تؤكد تعثر المفاوضات سد النهضة بسبب التعنت الاثيوبي. يونيو ٢٠٢٠/ المال/ .https://almalnews.com

ثم تم اعلان البيان المشترك لمصر وإثيوبيا والسودان والولايات المتحدة والبنك الدولي ١٥ يناير ٢٠٢٠- واشنطن حيث اجتمع وزراء الخارجية والموارد المائية فى مصر وإثيوبيا والسودان ووفودهم مع وزير الخزانة ورئيس البنك الدولي، الذين شاركوا بصفة مراقبين، فى واشنطن العاصمة من١٣ الى ١٥ يناير، وأحاط الوزراء علماً بالتقدم المحرز فى الاجتماعات الفنية الأربعة بين وزراء الموارد المائية واجتماعيهما السابقين فى واشنطن العاصمة ونتائج تلك الاجتماعات والتزامهما المشترك بالتوصل إلى اتفاق شامل وتعاوني ويلائم الظروف ومستدام ومتبادل المنفعة، اتفاق مفيد بشأن ملء وتشغيل سد النهضة الإثيوبي العظيم.

ولتحقيق هذه الغاية، أشار الوزراء إلى النقاط التالية، مع الاعتراف بأن جميع النقاط كانت مسارا لاتفاق نهائي: [١]

- الهيدرولوجية للنيل الأزرق والأثر المحتمل للملء على خزانات النيل فى مجرى النهر.[٢]

- ستتم عملية الملء خلال موسم الأمطار، بشكل عام من يوليو إلى أغسطس، وسوف تستمر فى سبتمبر وفقًا لشروط معينة.

- ستوفر مرحلة الملء الأولي للسد الإنجاز السريع لمستوى ٥٩٥ متراً فوق مستوى سطح البحر (التراكمي) والتوليد المبكر للكهرباء، مع توفير تدابير التخفيف المناسبة لمصر والسودان فى حالة الجفاف الشديد خلال هذه المرحلة.

- سيتم تنفيذ المراحل اللاحقة من الملء وفقًا لآلية يتم الاتفاق عليها والتي تحدد الإطلاقات بناءً على الظروف الهيدرولوجية للنيل الأزرق ومستوى السد الذي يتناول أهداف الملء فى إثيوبيا ويوفر توليد الكهرباء وتدابير التخفيف المناسبة لمصر والسودان خلال فترات طويلة من سنوات الجفاف والجفاف المطول.

- أثناء التشغيل على المدى الطويل، سيعمل السد وفقًا لآلية تحدد الإطلاق وفقًا للظروف الهيدرولوجية للنيل الأزرق ومستوى السد الذي يوفر توليد الكهرباء وتدابير التخفيف المناسبة لمصر والسودان خلال فترات سنوات الجفاف، والجفاف لفترة طويلة.

(١) هانئ رسلان، « جدلية الأمن والتنمية فى حوض النيل: الرؤية السودانية»،

(٢)د. أيمن السيد عبد الوهاب ، الأمن المائى فى حوض النيل: إشكاليات التنمية والاستقرار(القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ط ١ - أكتوبر ٢٠١١) ص ص ٧١

- سيتم إنشاء آلية تنسيق فعالة وأحكام لتسوية النزاعات.

- الاتفاق على أن هناك مسؤولية مشتركة بين الدول الثلاث فى إدارة الجفاف والجفاف المطول.

- وتمت الموافقة على الاجتماع مرة أخرى فى واشنطن العاصمة يومي ٢٨ و٢٩ يناير لوضع اللمسات الأخيرة على اتفاق شامل بشأن ملء وتشغيل السد، وأنه ستكون هناك مناقشات فنية وقانونية فى الفترة المؤقتة.

ومن ثم أدرك جميع الأطراف الفوائد الإقليمية الهامة التي يمكن أن تنجم عن إبرام اتفاق بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير فيما يتعلق بالتعاون عبر الحدود والتنمية الإقليمية والتكامل الاقتصادي التي يمكن أن تنجم عن تشغيل سد النهضة الإثيوبي الكبير. وأكد وزراء الخارجية من جديد أهمية التعاون عبر الحدود فى تنمية النيل الأزرق لتحسين حياة شعب مصر وإثيوبيا والسودان، والتزامهم المشترك بإبرام اتفاق.

فى ضوء مخرجات اجتماع وزراء الخارجية والري للدول الثلاث فى واشنطن، وفى ضوء التزام الدول الثلاث المشتركة بالتوصل الى اتفاق شامل وتعاوني ومستدام ومتبادل على ملء وتشغيل سد النهضة، بدأت الوفود الفنية والقانونية للدول الثلاثة اجتماعاتهم التشاورية فى العاصمة السودانية الخرطوم (٢٢-٢٤ يناير ٢٠٢٠) لاستكمال المباحثات بخصوص قواعد ملء وتشغيل سد النهضة ووضع مسودة اتفاق بذات الشأن، وتحديد إطار زمني للانتهاء منها قبل الاجتماع المقرر عقده يومي ٢٨ و٢٩ من شهر يناير لعام ٢٠٢٠ بواشنطن.

وتوصل الخبراء المشاركين فى الاجتماع إلى صيغ فنية توافقية يتم عرضها على الوزراء المعنيين من الدول الثلاث؛ تشمل التعاون فى قواعد التشغيل وآليات التطبيق وكميات التصرف التي سيتم إطلاقها طبقاً للحالات المختلفة عبر النيل الأزرق، وآلية فض المنازعات التي قد تنشأ عن إعادة ضبط سياسة التشغيل بسبب التغيرات فى كمية الفيضان من عام لآخر أو من فترة لأخري. كما يتم تدقيق التفاصيل فى كل الأطر التي تم التوافق عليها بعد جولة استمرت لمدة أربعة أيام من ٢٨ إلى ٣١ يناير ٢٠٢٠ فى العاصمة الأمريكية واشنطن، جمعت وزراء الخارجية والموارد المائية فى مصر والسودان وإثيوبيا برعاية الولايات المتحدة الأمريكية ومشاركة البنك الدولي،

صدر بيان مشترك لمصر والسودان وإثيوبيا أشار إلى توصل الوزراء إلى اتفاق حول خطة ملء سد النهضة على مراحل، والآليات والإجراءات التي التعامل مع حالات الجفاف والجفاف الممتد والسنوات الشحيحة أثناء الملء والتشغيل. كما اتفق الوزراء على أهمية الانتهاء من المفاوضات والتوصل إلى اتفاق حول آلية تشغيل سد النهضة خلال الظروف الهيدرولوجية العادية، وآلية التنسيق لمراقبة ومتابعة تنفيذ الاتفاق وتبادل البيانات والمعلومات، وآلية فض المنازعات، فضلاً عن تناول موضوعات أمان السد واتمام الدراسات الخاصة بالأثار البيئية والاجتماعية لسد النهضة.[١]

وكذلك تكليف اللجان الفنية والقانونية بمواصلة الاجتماعات فى واشنطن من أجل وضع الصياغات النهائية للاتفاق، على أن يجتمع مجدداً وزراء الخارجية والموارد المائية بالدول الثلاث فى واشنطن يومي ١٢ و١٣ فبراير ٢٠٢٠ من أجل إقرار الصيغة النهائية للاتفاق تمهيدا لتوقيعه بنهاية فبراير ٢٠٢٠ .هذا، وقد أعد الجانب الامريكي وثيقة اتفاق حول هذه الموضوعات الثلاثة المشار إليها عاليه، وقد قامت مصر فقط بتوقيعها فى نهاية الجلسة. ناقشت المسودة الرئيسية ظروف ملء خزان سد النهضة على مراحل، بحسب حالة فيضان النهر، بما يضمن لدول المصب عدم التضرر خلال فترة التخزين، بالإضافة إلى وضع هذه المسودة ضمن اتفاق قانوني ملزم لكل الأطراف.[٢]

٢٧-٢٨ فبراير ٢٠٢٠ انطلقت جولة مباحثات جديدة فى واشنطن لوضع اللمسات الأخيرة لاتفاق ملء وتشغيل سد النهضة الذي بلوره الجانب الأمريكي والبنك الدولي بمشاركة وزيري الخارجية والموارد المائية للدول الثلاث المعنية، فيما أعلنت إثيوبيا أنها طلبت من أمريكا تأجيل الجولة الأخيرة من المحادثات وصرح المتحدث الرسمي باسم وزارة المياه والري الإثيوبي بأن إثيوبيا بحاجة إلى مزيد من الوقت للتشاور، بينما أكد وزير الري المصري علي أن المشاركة فى اجتماع واشنطن ستستمر بين الأطراف المعنية بالملف وهم؛ وفدا مصر والسودان المشاركان فى الاجتماع وممثلو الحكومة الأمريكية. وفي نهاية الاجتماع، أعلنت مصر أن التوقيع بالأحرف الأولي على الاتفاق الذي طرحته الولايات المتحدة حول ملء وتشغيل سد النهضة تأكيداً لجدية الدولة المصرية، وعلى ضوء ما يحققه الاتفاق من الحفاظ على مصالح

(١) سد النهضة..تفاصيل بيان مصر والسودان وأثيوبيا؛ أخر لمسات الاتفاق النهائي فى ٢٨ يناير.. موقع CNNالعربية ١٦ يناير ٢٠٢٠

(٢)د. أيمن السيد عبد الوهاب ، الأمن المائى فى حوض النيل: ، إشكاليات التنمية والاستقرار، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ط ١، أكتوبر ٢٠١١

مصر المائية وضمان عدم الإضرار الجسيم بها والتزاماً بإعلان المبادئ ومصالح كل الأطراف. وأشار بيان صادر عن وزارة الخارجية إن مصر تتطلع إلى أن تحذو كلاً من السودان وإثيوبيا حذوها فى الإعلان عن قبولها بهذا الاتفاق والإقدام على التوقيع عليه فى أقرب وقت باعتباره اتفاقاً عادلاً ومتوازناً ويحقق المصالح المشتركة لدول الثلاث، وتأسف مصر لتغيب إثيوبيا غير المبرر عن هذا الاجتماع فى هذه المرحلة الحاسمة من المفاوضات.

وأكدت وزارة الخزانة الأمريكية أهمية عدم البدء فى ملء سد النهضة دون إبرام اتفاق بين مصر وإثيوبيا والسودان، وأعربت عن التقدير لاستعداد مصر للتوقيع النهائي على الاتفاقية، وكذلك توقيع مصر عليها بالأحرف الأولي فى نهاية اجتماع واشنطن، كما أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية أن الولايات المتحدة قامت بتسهيل إعداد اتفاق بشأن ملء وتشغيل السد بناءً علي اقتراحات الوفود الفنية للدول الثلاث.

وذكر بيان الخزانة الأمريكية أن الاتفاقية بشكلها الحالي تضع حلولاً لكافة القضايا العالقة حول ملء وتشغيل السد وتتأسس علي المبادئ المتفق عليها بين الدول الثلاث فى إعلان المبادئ الموقع فى ٢٣ مارس ٢٠١٥ وبالأخص مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول ومبدأ الالتزام بعدم إحداث ضرر جسيم، ومبدأ التعاون؛ وأضافت أننا ندرك أيضاً أن إثيوبيا تواصل مشاوراتها الوطنية وتتطلع إلي اختتام عمليتها فى أقرب وقت ممكن لتوفير توقيع الاتفاق، مؤكداً أنه لا ينبغي علي إثيوبيا إجراء الاختبار النهائي وملء السد قبل التوصل إلي اتفاق؛ مشيراً إلي ضرورة الأخذ فى الاعتبار قلق سكان المصب فى مصر والسودان بسبب العمل غير المكتمل علي التشغيل الآمن للسد.[1]

فى ٩ يونيو ٢٠٢٠ عقد اجتماع وزراء الري فى الدول الثلاث بحضور المراقبين الدوليين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وجنوب افريقيا «رئيس الاتحاد الافريقي أنذاك» عن طريق الفيديو كونفرانس، وذلك بعد مرور ثلاثة اسابيع منذ إطلاق السودان مبادرته بشأن العودة إلى مائدة المفاوضات حول سد النهضة الإثيوبي، وذكر بيانا صحفيا لوزارة الري المصرية انه من الصعب وصف الاجتماع بأنه كان إيجابيًا أو وصل إلى أي نتيجة تذكر؛ حيث ركز على مسائل إجرائية ذات صلة بجدول الاجتماعات ومرجعية النقاش ودور المراقبين وعددهم، وعكست المناقشات

(١)د. عباس شراقى، « سد النهضة الاثيوبى: اعتبارات التنمية والسياسة»، المجلة المصرية. ، دراسات حوض النيل (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، المجلد الأول)، ع. ١٤ يوليو٢٠١٣

وجود توجه لدى اثيوبيا لفتح النقاش من جديد حول كافة القضايا، بما فى ذلك المقترحات التي قدمتها فى المفاوضات باعتبارها محل نظر من الجانب الاثيوبي، وكذلك كافة الجداول والأرقام التي تم التفاوض حولها فى مسار واشنطن، فضلا عن التمسك ببدء الملء فى يوليو ٢٠٢٠ .

وأكدت مصر على ثوابت الموقف المصري فى هذا الشأن والتي تتضمن ما يلي: [١]

مطالبة اثيوبيا بالإعلان بأنها لن تتخذ أي إجراء أحادي بالملء لحين نهو التفاوض والتوصل لاتفاق.

- أن مرجعية النقاش هي وثيقة ٢١ فبراير ٢٠٢٠ التي أعدتها الولايات المتحدة والبنك الدولي بناء على مناقشات الدول الثلاث خلال الأشهر الماضية.

- أن يكون دور المراقبين كمسهلين.

- أن فترة المفاوضات ستكون من ٩-١٣ يونيو ٢٠٢٠ للتوصل الى الاتفاق الكامل للملء والتشغيل.

فى ١١ يونيو ٢٠٢٠ عقد الاجتماع الثالث لوزراء الري فى مصر والسودان وإثيوبيا حول قواعد ملء وتشغيل سد النهضة الأثيوبي، وتم مناقشة ورقة تقدمت بها إثيوبيا تتضمن رؤيتها حول أسلوب ملء وتشغيل سد النهضة. وقد أعربت مصر، وكذلك السودان، عن تحفظها على الورقة الإثيوبية لكونها تمثل تراجعًا كاملًا عن المبادئ والقواعد التي سبق وأن توافقت عليها الدول الثلاث فى المفاوضات التي جرت بمشاركة ورعاية الولايات المتحدة والبنك الدولي، بل وإهدارًا لكافة التفاهمات الفنية التي تم التوصل إليها فى جولات المفاوضات السابقة.

قد أكدت مصر على استمرار تمسكها بالاتفاق الذي انتهى إليه مسار المفاوضات التي أجريت فى واشنطن لكونه اتفاق منصف ومتوازن ويمكّن أثيوبيا من تحقيق أهدافها التنموية مع الحفاظ على حقوق دولتي المصب، وضرورة أن تقوم إثيوبيا بمراجعة موقفها الذي يعرقل إمكانية التوصل لاتفاق، مشددة على أن تمتنع إثيوبيا عن اتخاذ أية إجراءات أحادية بالمخالفة لالتزاماتها القانونية، وخاصة أحكام اتفاق إعلان المبادئ المبرم فى ٢٠١٥، لما يمثله هذا النهج الإثيوبي من تعقيد للموقف قد يؤدي إلى تأزيم الوضع فى المنطقة برمتها ، كما أكدت مصر أهمية قيام إثيوبيا بالتفاوض

(١)د. زكى البحيرى، مصر ومشكلة مياه النيل: أزمة سد النهضة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،) ص -٤١٠-٤٠١ ، ط ٢٠١٦/١

بحسن نية أسوة بالنهج الذي تتبعه مصر منذ بدء المفاوضات من أجل التوقيع إلى اتفاق عادل يراعي مصالح الجميع .

أوجه العوار فى الطرح الأثيوبي الأخير

صرح المتحدث الرسمي باسم وزارة الموارد المائية والري أنه فى الوقت الذي أبدت فيه مصر المزيد من المرونة خلال المباحثات وقبلت بورقة توفيقية أعدتها جمهورية السودان الشقيق تصلح لأن تكون أساساً للتفاوض بين الدول الثلاث، فإن أثيوبيا تقدمت، خلال الاجتماع الوزاري الذي عقد يوم ١١ يونيو ٢٠٢٠، بمقترح مثير للقلق يتضمن رؤيتها لقواعد ملء وتشغيل سد النهضة وذلك لكونه اقتراح مخل من الناحيتين الفنية والقانونية.(١)

وكشف المتحدث باسم وزارة الموارد المائية والري عن بعض أوجه العوار فى هذا الطرح الأثيوبي الأخير، ومنها ما يلي:

بيان للمتحدث باسم «الري»: إثيوبيا تريد فرض الأمر الواقع.. وتعنتها المستمر يعرقل مفاوضات سد النهضة. الموقع الالكترونى لبوابة الاهرام. ٢٠٢٠/٦

أولاً: فى الوقت الذي تسعى فيه مصر والسودان للتوصل لوثيقة قانونية ملزمة تنظم ملء وتشغيل سد النهضة وتحفظ حقوق الدول الثلاث، فإن أثيوبيا تأمل فى أن يتم التوقيع على ورقة غير ملزمة تقوم بموجبها دولتي المصب بالتخلي عن حقوقهما المائية والاعتراف لأثيوبيا بحق غير مشروط فى استخدام مياه النيل الأزرق بشكل أحادي وبملء وتشغيل سد النهضة وفق رؤيتها المنفردة.

ثانيا: إن الطرح الأثيوبي يهدف إلى إهدار كافة الاتفاقات والتفاهمات التي توصلت إليها الدول الثلاث خلال المفاوضات الممتدة لما يقرب من عقد كامل، بما فى ذلك الاتفاقات التي خلصت إليها جولات المفاوضات التي أجريت مؤخراً بمشاركة الولايات المتحدة والبنك الدولي.

ثالثاً: إن الورقة الأثيوبية لا تقدم أي ضمانات تؤمن دولتي المصب فى فترات الجفاف والجفاف الممتد ولا توفر أي حماية لهما من الآثار والأضرار الجسيمة التي قد تترتب على ملء وتشغل سد النهضة.

(١)-اثيوبيا-بيان-جديد-ردا-التصريحات-المصرية-بشان-سد-النهضة
https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1352486

رابعاً: تنص الورقة الأثيوبية على حق أثيوبيا المطلق فى تغيير وتعديل قواعد ملء وتشغيل سد النهضة بشكل أحادي على ضوء معدلات توليد الكهرباء من السد ولتلبية احتياجاتها المائية، دون حتى الالتفات إلى مصالح دولتي المصب أو أخذها فى الاعتبار. (١)

(1)Grand Ethiopian Renaissance Dam and Nil Water Conflict. Bakenaz A.Zedan.2019

المطلب الثانى:
مخاطر تجمد المسار التفاوضى

فى ١٩ يونيو ٢٠٢٠ أعلنت مصر أنها تقدمت بطلب إلى مجلس الأمن بالأمم المتحدة حول سد النهضة الأثيوبي تدعو فيه المجلس إلى التدخل من أجل تأكيد أهمية مواصلة الدول الثلاث مصر وأثيوبيا والسودان التفاوض بحسن نية تنفيذاً لالتزاماتها وفق قواعد القانون الدولي من أجل التوصل إلى حل عادل ومتوازن لقضية سد النهضة الإثيوبي، وعدم اتخاذ أية إجراءات أحادية قد يكون من شأنها التأثير على فرص التوصل إلى اتفاق. وقد استند خطاب مصر إلى مجلس الأمن إلى المادة ٣٥ من ميثاق الأمم المتحدة التي تجيز للدول الأعضاء أن تنبه المجلس إلى أي أزمة من شأنها أن تهدد الأمن والسلم الدوليين.[١]

واتخذت مصر هذا القرار على ضوء تعثر المفاوضات التي جرت مؤخراً حول سد النهضة نتيجة للمواقف الأثيوبية غير الإيجابية والتي تأتي فى إطار النهج المستمر فى هذا الصدد على مدار عقد من المفاوضات المضنية، مروراً بالعديد من جولات التفاوض الثلاثية وكذلك المفاوضات التي عقدت فى واشنطن برعاية الولايات المتحدة ومشاركة البنك الدولي والتي أسفرت عن التوصل إلى اتفاق يراعي مصالح الدول الثلاث والذي قوبل بالرفض من أثيوبيا، ووصولاً إلى جولة المفاوضات الأخيرة التي دعا إليها السودان الشقيق وبذل خلالها جهوداً مقدرة من أجل التوصل إلى اتفاق عادل ومتوازن يراعي مصالح كافة الأطراف، إلا أن كافة تلك الجهود قد تعثرت بسبب عدم توفر الإرادة السياسية لدى أثيوبيا، وإصرارها على المضي فى ملء سد النهضة بشكل أحادي بالمخالفة لاتفاق إعلان المبادئ الموقع بين الدول الثلاث فى ٢٣ مارس ٢٠١٥ والذي ينص على ضرورة اتفاق الدول الثلاث حول قواعد ملء وتشغيل سد النهضة، ويلزم أثيوبيا بعدم إحداث ضرر جسيم لدولتي المصب .

وتؤكد مصر على حرصها على التوصل إلى اتفاق يحقق مصالح الدول الثلاث ولا يفتئت على أي منها، وهو ما دعا مصر للانخراط فى جولات المفاوضات المتعاقبة بحسن نية وبإرادة سياسية مُخلِصة. ومن هذا المنطلق، ونظراً لما تمثله مياه النيل من قضية وجودية لشعب مصر، فقد طالبت مصر مجلس الأمن بالتدخل وتحمل

(١)أيمن شبانة، «المسارات المتوازية: كيف تدير مصر أزمة سد النهضة مع إثيوبيا"، المركز الاقليمى للدراسات الاسلامية، القاهرة، فبراير ٢٠١٨

مسئولياته لتجنب أي شكل من أشكال التوتر وحفظ السلم والأمن الدوليين.

فى ٢٣ يونيو ٢٠٢٠ عُقِدَت الدورة غير العادية لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، لتناول قضية سد النهضة الإثيوبي، عبر تقنية الفيديو كونفرنس، وأكد وزير الخارجية سامح شكري فى كلمته خلال الاجتماع على ما تمر به قضية سد النهضة الإثيوبي من مرحلة فى غاية الدقة فى ضوء تعثر المفاوضات نتيجة للمواقف الإثيوبية المتعنتة، وهو ما قامت مصر فى ضوئه بالتحرك فى مجلس الأمن لإخطاره بتطورات هذه القضية وتأثيرها على الأمن والسلم الإقليمي والدولي، مع مطالبته باتخاذ ما يلزم من إجراءات لحث كل الأطراف نحو العودة إلى المفاوضات بحسن نية، والامتناع عن أي إجراءات أحادية . وفي هذا الإطار، أكد الوزير شكري فى كلمته على مناشدة مصر كل الدول العربية الشقيقة دعم تحركاتها فى هذا الملف الحيوي الذي يؤثر على مقدرات أكثر من ١٥٠ مليون مواطن يعيشون على ضفاف نهر النيل فى كل من مصر والسودان.

فى ٢٦ يونيو ٢٠٢٠ عقدت القمة الأفريقية المصغرة حول سد النهضةعبر الفيديو كونفرانس، أكد الرئيس عبدالفتاح السيسي خلال القمة على أن مصر دائمًا لديها الاستعداد الكامل للتفاوض من أجل بلوغ الهدف النبيل بضمان مصالح جميع الأطراف من خلال التوصل إلى اتفاق عادل ومتوازن، ومن هذا المنطلق فإن مصر تؤكد أن نجاح تلك العملية يتطلب تعهد كافة الأطراف وإعلانهم بوضوح عن عدم اتخاذ أية إجراءات أحادية، بما فى ذلك عدم بدء ملء السد بدون بلورة اتفاق، والعودة الفورية إلى مائدة المفاوضات من أجل التوصل إلى الاتفاق العادل الذي نصبو إليه . وقد تم التوافق فى ختام القمة على تشكيل لجنة حكومية من الخبراء القانونيين والفنيين من الدول الثلاث مصر والسودان وإثيوبيا، إلى جانب الدول الأفريقية الأعضاء بهيئة مكتب رئاسة الاتحاد الأفريقي، وكذا ممثلي الجهات الدولية المراقبة للعملية التفاوضية، وذلك بهدف الانتهاء من بلورة اتفاق قانوني نهائي ملزم لجميع الأطراف بخصوص قواعد ملء وتشغيل سد النهضة، مع الامتناع عن القيام بأية إجراءات أحادية، بما فى ذلك ملء السد، قبل التوصل إلى هذا الاتفاق، وإرسال خطاب بهذا المضمون إلى مجلس الأمن باعتباره جهة الاختصاص لأخذه فى الاعتبار عند انعقاد جلسته لمناقشة قضية سد النهضة يوم ٢٩ يونيو ٢٠٢٠، حيث انعقدت جلسة مجلس الامن الدولي حول سد النهضة أكد خلالها سامح شكري، وزير الخارجية، أن مصر

لن تسمح بتهديد أمنها المائي، ولجأت إلى مجلس الأمن لمنع تزايد الاضطرابات فى المنطقة بعد التعنت الإثيوبي فى مفاوضات سد النهضة، وذكر أن ملء وتشغيل السد بشكل أحادي، ودون التوصل لاتفاق يتضمن الإجراءات الضرورية لحماية المجتمعات فى دولتي المصب، ويمنع إلحاق ضرر جسيم بحقوقهما، سيزيد من التوتر ويمكن أن يثير الأزمات والصراعات التي تهدد الاستقرار فى منطقة مضطربة بالفعل. (١)

ودعا شكري مجلس الأمن إلى النظر فى هذه القضية باعتباره المحفل الذي أوكل المجتمع الدولي إليه مسؤولية فريدة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، مطالبا أن يمارس المجلس مهامه بيقظة لتلافي تصاعد التوتر، ومنع اندلاع الصراعات، واحتواء الأزمات التي تهدد المساس بالسلام فى إقليم يعاني قدراً من الهشاشة .

وفي يوليو ٢٠٢٠ تم عقد جولة جديدة من مفاوضات سد النهضة تضمنت ١١ جلسة عبر الفيديو كونفراس، برعاية الاتحاد الإفريقي وبحضور مراقبين دوليين، حيث رفعت الدول الثلاث؛ مصر وإثيوبيا والسودان التقرير النهائي إلى دولة جنوب إفريقيا بوصفها رئيس الاتحاد الإفريقي أنذاك . (٢)

ولقد تم عقد قمة مصغرة لرؤساء الدول الأعضاء بالاتحاد الأفريقي عبر الفيديو كونفرانس، لمناقشة نتائج الاجتماعات الفنية والقانونية التي عقدت برعاية الاتحاد الأفريقي، وتم التوافق فى ختام القمة على مواصلة المفاوضات والتركيز فى الوقت الراهن على منح الأولوية لبلورة اتفاق قانوني ملزم بشأن قواعد ملء وتشغيل سد النهضة، على أن يتم لاحقاً العمل على بلورة اتفاق شامل لكافة أوجه التعاون المشترك بين الدول الثلاث فيما يخص استخدام مياه النيل . وفي ٢٧ يوليو ٢٠٢٠ عقد أولى اجتماعات الجولة الثانية للدول الثلاث برعاية الإتحاد الإفريقى وبحضور المراقبين من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى، وخبراء مفوضية الاتحاد الافريقى وذلك استكمالاً للمفاوضات للوصول إلى اتفاق ملزم بخصوص ملء وتشغيل سد النهضة الإثيوبى، وقد أعربت دولتا المصب عن شواغلهما إزاء الملء الاحادى الذى قامت به إثيوبيا الأمر الذى القى بظلاله على الاجتماع وأثار تساؤلات كثيرة حول جدوى المسار الحالي للمفاوضات والوصول الى اتفاق عادل للملء والتشغيل وهو ما

(١)نشر نص خطاب سامح شكرى الى رئيس مجلس الامن بشأن أزمة سد النهضة الأثيوبي. الاهرام https://gate.ahram.org.eg/news

(٢)جهود الاتحاد الافريقي لحل أزمة سد النهضة تحظى بدعم مجلس الأمن. فرانس ٢٤ https://bit.ly/3gz

سبق وحذرت منه الدول، وقد اشارت السودان الى بعض العواقب الناجمة عن هذا التصرف الاحادى، وخلص الاجتماع إلى ضرورة إعطاء الفرصة للدول الثلاث لإجراء المشاورات الداخلية فى ظل التطورات الأخيرة، فى إطار السعي نحو التوصل لحلول للنقاط العالقة الفنية والقانونية، على أن تعود الاجتماعات ٣ أغسطس ٢٠٢٠.[١]

وفي اجتماع لوزراء المياه بمصر والسودان واثيوبيا فى نوفمبر ٢٠٢٠ لمناقشة الإطار الأمثل لإدارة المفاوضات حول سد النهضة والجارية برعاية الاتحاد الإفريقي، اتضح خلال المناقشات عدم توافق الدول الثلاثة حول منهجية استكمال المفاوضات فى المرحلة المقبلة، هذا وقد اتفقت الدول الثلاث على أن ترفع كل منها تقريراً لجنوب افريقيا بوصفها رئيس الاتحاد الإفريقي أنذاك يشمل مجريات الاجتماعات ورؤيتها حول سُبل تنفيذ مخرجات اجتماعي هيئة مكتب الاتحاد الإفريقي على مستوى القمة اللذين عقدا يومي ٢٦ يونيو ٢٠٢٠ و٢١ يوليو ٢٠٢٠ واللذين أقرا بأن تقوم الدول الثلاث بإبرام اتفاق قانونى ملزم حول ملء وتشغيل سد النهضة. . ثم بدأت مباحثات تليفونية للرئيس السيسي مع رئيس جنوب افريقيافى ديسمبر ٢٠٢٠ حول مفاوضات سد النهضة فى إطار المفاوضات الثلاثية ذات الصلة تحت رعاية الاتحاد الأفريقي برئاسة جنوب افريقيا للعمل على الوصول إلى اتفاق عادل ومتوازن بشأن هذه القضية الحيوية.

ومع بداية٢٠٢١ استأنفت مصر والسودان وإثيوبيا، مفاوضات سد النهضة التي دعت إليها جنوب أفريقيا بعد توقف لشهر كامل، بدون إحراز أي تقدم ، وناقشت الاجتماعات المقترحات السودانية بمنح دور أكبر للاتحاد الإفريقي عبر خبرائه للوصول لاتفاق قانوني ملزم للسودان ومصر وإثيوبيا، والنظر فى المسودة التفاهمية التي أعدها خبراء الاتحاد الإفريقي للوصول لاتفاق مرض للأطراف الثلاثة، أكدت مصر خلال الاجتماع على ضرورة التوصل فى أقرب فرصة ممكنة إلى اتفاق على سد النهضة، وقبل بداية المرحلة الثانية من ملء خزان السد، وبما يحقق المصالح المشتركة للدول الثلاث ويؤمن فى الوقت ذاته حقوق مصر ومصالحها المائية، وقد خلُص الاجتماع إلى التوافق على عقد جولة مفاوضات بين الدول الثلاث تمتد لمدة أسبوع بهدف التباحث حول الجوانب الموضوعية والنقاط الخلافية فى اتفاق سد النهضة على أن يتم فى نهاية هذا الأسبوع عقد اجتماع سداسي وزاري آخر برئاسة

(١)عبده موسي/ أزمة سد النهضة: ما الذى يعرقل المسار التفاوضى؟المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات. ٢٠٢٠

جنوب أفريقيا للنظر فى مخرجات جولة المفاوضات الثلاثية حيث أشاد وزير الخزانة الأمريكي «منوشن» بموضوعية وإيجابية مصر خلال مفاوضات السد الإثيوبي خلال استقبال الرئيس السيسي له . وتم عقد الاجتماع السداسي لوزراء الخارجية والمياه فى مصر والسودان وإثيوبياوقد أخفق الاجتماع فى تحقيق أي تقدم بسبب خلافات حول كيفية استئناف المفاوضات والجوانب الإجرائية ذات الصلة بإدارة العملية التفاوضية، حيث تمسك السودان بضرورة تكليف الخبراء المُعينين من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي بطرح حلول للقضايا الخلافية وبلورة اتفاق سد النهضة، وهو الطرح الذي تحفظت عليه كل من مصر وإثيوبيا وذلك تأكيداً على ملكية الدول الثلاث للعملية التفاوضية وللحفاظ على حقها فى صياغة نصوص وأحكام اتفاق ملء وتشغيل سد النهضة، خاصةً وأن خبراء الاتحاد الأفريقي ليسوا من المتخصصين فى المجالات الفنية والهندسية ذات الصلة بإدارة الموارد المائية وتشغيل السدود .[١]

وفى فبراير ٢٠٢١، تم عقد مباحثات ثنائية، أعقبها مؤتمر صحفي مشترك بين الرئيس عبدالفتاح السيسي ورئيس الكونغو الديمقراطية فليكس تشيسيكي، وأكد الرئيس السيسي على أن نهر النيل مصدر للتعاون والتنمية، وتم استعراض التطورات الخاصة بسد النهضة، بهدف التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم. وقال رئيس الكونغو الديمقراطية، فليكس تشيسيكيدى، أنه أحاط الرئيس عبد الفتاح السيسي علمًا باستقباله مؤخرًا فى كينشاسا لرئيسة إثيوبيا ووزيري الخارجية والري السودانيين، كل على حدة، حيث تبادل معهم موضوع المياه وسد النهضة، وشدد على موقفه وهو الالتزام التام بالتزامن مع توليه رئاسة الاتحاد الأفريقي، ببحث الأمر حتى لا تشهد (هذه الدول الشقيقة) تصاعدًا فى التوتر، مشيرًا إلى أنه متفائل بالوصول إلى حل يسمح للدول الثلاث بالاستمرار فى التعايش السلمي والاستغلال المشترك لمياه النيل.

ثم استقبل وزير الخارجية سامح شكري، البروفيسور «ألفونس نتومبا» منسق خلية العمل المعنية برئاسة جمهورية الكونغو الديمقراطية للاتحاد الأفريقي.فى إطار التعرف على آخر التطورات الخاصة بملف سد النهضة وأبعاده المختلفة، بحث شكري مع الوفد الكونغولي المقترح الذي كان قد تقدم به السودان، والذي تؤيده مصر، لتطوير آلية مفاوضات سد النهضة من خلال تكوين رباعية دولية تشمل بجانب الاتحاد الأفريقي كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة

(1)http://www.bbc.com/arabic/middleeast/566254021-

للتوسط فى المفاوضات تحت رعاية وإشراف الرئيس "فيليكس تشيسيكيدي"، وذلك لدفع المسار التفاوضي قدماً ولمعاونة الدول الثلاث فى التوصل للاتفاق المنشود فى أقرب فرصة ممكنة .[١]

وفي ٢ مارس ٢٠٢١ نشرت الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية المصرية بيانًا مشتركًا صادرا عن زيارة وزيرة الخارجية السودانية لمصر، الدكتورة مريم الصادق المهدي، حيث أكد البلدان أهمية التوصل لاتفاق قانوني ملزم بشأن ملء وتشغيل سد النهضة يُحقق مصالح الدول الثلاث ويحفظ الحقوق المائية لمصر والسودان، كما أكدا أن لديهما إرادة سياسية ورغبة جادة لتحقيق هذا الهدف فى أقرب فرصة ممكنة، كما طالبت إثيوبيا بإبداء حسن النية والانخراط فى عملية تفاوضية فعّالة من أجل التوصل لهذا الاتفاق . وأعرب الوزيران عن القلق إزاء تعثر المفاوضات التي تمت برعاية الاتحاد الأفريقي، كما شددا على أن قيام إثيوبيا بتنفيذ المرحلة الثانية من ملء سد النهضة بشكل أحادي سيشكل تهديداً مباشراً للأمن المائي لمصر والسودان، وخاصة فيما يتصل بتشغيل السدود السودانية ويهدد حياة ٢٠ مليون مواطن سوداني، كما أكدا على أن هذا الإجراء سيعد خرقاً مادياً لاتفاق إعلان المبادئ المبرم بين الدول الثلاث فى الخرطوم بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠١٥ .

وأكد الوزيران كذلك على تمسك البلدان بالمقترح الذي تقدمت به جمهورية السودان ودعمته جهورية مصر العربية حول تطوير آلية التفاوض التي يرعاها الاتحاد الإفريقي من خلال تشكيل رباعية دولية تقودها وتسييرها جمهورية الكونجو الديمقراطية بصفتها الرئيس الحالي للاتحاد الإفريقي وتشمل كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة للتوسط فى المفاوضات، حيث دعا البلدان هذه الأطراف الأربعة لتبني هذا المقترح والإعلان عن قبولها له وإطلاق هذه المفاوضات فى أقرب فرصة ممكنة . ثم جدد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية، التزام الجامعة الثابت بالحفاظ على الحقوق المائية لكل من مصر والسودان فيما يتصل بملف سد النهضة ومساندتها للجهد المبذول للتوصل إلى اتفاق عادل وقانوني وملزم حول هذه القضية يراعي مصالح كافة الأطراف وذلك خلال لقائه مريم الصادق المهدي وزيرة خارجية السودان. [٢]

(١)شكري يتناول قضية سد النهضة مع منسق رئاسة الكونغو للاتحاد الافريقي https://akhbarelyom.com

(٢)مصر والسودان يتمسكان بتطوير آلية التفاوض حول سد النهضة ٢٠٢١/٣/٢ https://www.alaraby.co.uk

فى ١٨ مارس ٢٠٢١ تعقيباً على تصريحات وزيري الخارجية والري الإثيوبيين خلال المؤتمر الذي عُقد فى أديس أبابا فى ١٧ مارس ٢٠٢١ بمناسبة مرور ١٠ سنوات على تدشين سد النهضة الإثيوبي، قال السفير أحمد حافظ المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية أن هذه التصريحات، والتي أكدت على اعتزام إثيوبيا استكمال ملء سد النهضة حتى لو لم يتم التوصل لاتفاق على قواعد ملء وتشغيل السد، تكشف مجدداً عن نية إثيوبيا ورغبتها فى فرض الأمر الواقع على دولتي المصب، وهو أمر ترفضه مصر لما يمثله من تهديد لمصالح الشعبين المصري والسوداني ولتأثير مثل هذه الإجراءات الأحادية على الأمن والاستقرار فى المنطقة . وأضاف المتحدث الرسمي أنه من المؤسف أن المسئولين الإثيوبيين يستخدمون لغة السيادة فى أحاديثهم عن استغلال موارد نهر عابر للحدود، فالأنهار الدولية هي ملكية مشتركة للدول المُشاطئة لها ولا يجوز بسط السيادة عليها أو السعي لاحتكارها، بل يتعين أن توظف هذه الموارد الطبيعية لخدمة شعوب الدول التي تتقاسمها على أساس قواعد القانون الدولي وأهمها مبادئ التعاون والإنصاف وعدم الإضرار.(١)

كما أشار المتحدث الرسمي إلى أن هذه التصريحات الإثيوبية قد صدرت فى الوقت الذي تبذل فيه جمهورية الكونغو الديمقراطية الشقيقة، والتي تولت رئاسة الاتحاد الأفريقي، مجهودات مقدرة لإعادة إطلاق مسار المفاوضات والتوصل لاتفاق قبل موسم الفيضان المقبل، وهو ما يعكس غياب الإرادة السياسية لدى الجانب الإثيوبي للتفاوض من أجل التوصل لتسوية لأزمة سد النهضة، مضيفاً أن مصر والسودان.

قد اكدتا على أهمية الانخراط النشط للمجتمع الدولي فى مفاوضات تقودها وتُسَيرُها جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال رباعية دولية تضم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وذلك لضمان فاعلية العملية التفاوضية ولدفع الدول الثلاث ومعاونتها على التوصل لاتفاق على سد النهضة.

ومع نهاية مارس ٢٠٢١ أكد الرئيس عبد الفتاح السيسي أن أحدًا لا يستطيع أن يحصل على قطرة مياه واحدة من حق مصر فى مياه النيل. وشدد السيسي، خلال مؤتمر صحفي عالمي عقد على هامش زيارته هيئة قناة السويس، على أن مصر لا تهدد أحدًا على الإطلاق، ودائمًا ما تكون تصريحاتها رشيدة وصبورة، ولكن لن يستطيع

(١) الخارجية ترد على اعتزام إثيوبيا استكمال ملء سد النهضة، https://www.almasryalyoum.com/٢٠٢١/٣/١٨

أحد أن يمنع حق مصر فى مياه النيل، لأن ذلك سيخلق حالة من عدم الاستقرار فى المنطقة لا يتخيلها أحد . [١]

وقال السيسي « مياه مصر لا مساس بها، والمساس بها خط أحمر، ورد فعلنا فى حال المساس بها أمر سيؤثر على استقرار المنطقة»، وأضاف أن الأعمال العدائية قبيحة ولها تأثيرات كبيرة تمتد لسنوات طويلة لا تنساها الشعوب، مبينًا أن مصر بدأت معركة التفاوض، وكل ما تطالب به ضمن القوانين ولمعايير الدولية المعمول بها فى قضايا المياه العابرة للحدود . وأشار إلى أنه من المنتظر أن تبدأ جولة أخرى من المفاوضات، ونتمنى أن تتوصل إلى اتفاق قانوني ملزم بشأن ملء وتشغيل سد النهضة .

التضامن العربي مع مصر والسودان بشأن أمنهما المائي [٢]

فى ٣١ مارس ٢٠٢١ أعربت عدد من الدول العربية الشقيقة عن تضامنها مع كل من مصر والسودان فيما يتعلق بقضية "السد الإثيوبي"، مؤكدة أن أمنهما المائي جزء من الأمن القومي العربي ومشددة على أهمية الوصول إلى حل يحفظ حقوق البلدين فى نهر النيل . فقد، أعرب البرلمان العربي عن تضامنه وتأييده التام لجمهورية مصر العربية وجمهورية السودان فى ضمان حقوقهما المشروعة فى حصتهما من مياه نهر النيل، ومساندته لأي مساعٍ تسهم فى حل هذه الأزمة من خلال التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم بشأن ملء وتشغيل سد النهضة، وعلى نحو يراعي مصالح كل الأطراف ويحفظ الحقوق المائية والاقتصادية لدول مصب نهر النيل وفق القوانين الدولية، مشدداً على أن مصر والسودان ركيزة أساسية فى الحفاظ على الأمن القومي العربي، وأن أمنهما المائي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي ككل .

وأكد البرلمان العربي على رفضه القاطع لأي إجراءات أحادية من جانب إثيوبيا ويطالبها بالابتعاد عن سياسة فرض الأمر الواقع، التي قد تؤدي إلى تصعيد الأزمة وزيادة أسباب التوتر فى المنطقة، فى الوقت الذي توجد فيه الكثير من الحلول الإيجابية الجماعية التي من شأنها أن تجنب المنطقة أي مسارات قد تؤثر على أمنها واستقرارها . [٣]

(١)سد النهضة: السيسي يحذر من المساس بحق مصر فى مياه النيل ... https://www.bbc.com. ٢٠٢١/٣/٣٠

(٢) التضامن العربي مع مصر والسودان بشأن أمنهما المائي. مقال على الموقع الاكترونى لليوم السابع. ٢٠٢١/٣/٣١

(٣) دول خليجية تعلن دعم مصر والسودان بأزمة سد النهضة | https://alkhaleejonline.net ٢٠٢١/٣/٣١

من جانبها، أكدت المملكة العربية السعودية دعمها ومساندتها لجمهورية مصر العربية وجمهورية السودان، وتؤكد أن أمنهما المائي جزء لا يتجزأ من الأمن العربي، كما تؤكد دعمها ومساندتها لأي مساعٍ تسهم فى إنهاء ملف سد النهضة وتراعي مصالح كل الأطراف . كما شددت على ضرورة استمرار المفاوضات بحسن نية للوصول إلى اتفاق عادل وملزم بخصوص سد النهضة فى أقرب وقت ممكن، وفق القوانين والمعايير الدولية المعمول بها فى هذا الشأن، بما يحافظ على حقوق دول حوض النيل كافة فى مياهه، ويخدم مصالحها وشعوبها معا

بدورها، أكدت دولة الإمارات فى بيان صادر عن وزارة الخارجية والتعاون الدولي على اهتمامها البالغ وحرصها الشديد على استمرار الحوار الدبلوماسي البناء والمفاوضات المثمرة لتجاوز أية خلافات حول سد النهضة بين الدول الثلاث، مصر وأثيوبيا والسودان، وأهمية العمل من خلال القوانين والمعايير الدولية المرعية للوصول إلى حل يقبله الجميع ويؤمن حقوق الدول الثلاث وأمنها المائي، وبما يحقق لها الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة، ويضمن ازدهار وتعاون جميع دول المنطقة .

وأعربت وزارة الخارجية الكويتية عن تضامن البلاد مع مصر والسودان فى جهودهما الحثيثة فى الحفاظ على الاستقرار الإقليمي ومساعيهما لحل أزمة ملء وتشغيل سد النهضة بما يحفظ لدول مصب نهر النيل حقوقهم المائية والاقتصادية وفق القوانين الدولية، وربما يمكن هذه الدول من تحقيق طموحاتهم فى التنمية . وشددت الوزارة على أن أمن مصر والسودان المائي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي، مؤكدة دعم دولة الكويت للمساعي الرامية إلى إنهاء ملف سد النهضة، بما يراعى مصالح الأطراف كافة .

بينما أعربت مملكة البحرين عن تضامنها مع مصر فى الحفاظ على أمنها القومي وأمنها المائي، وحماية مصالح شعبها وحقه المشروع فى الحياة، وجهودها المخلصة لتحقيق السلم والاستقرار الإقليمي، معربة عن دعم المملكة للجهود المبذولة لحل أزمة ملء وتشغيل سد النهضة بما يحفظ الحقوق المائية والاقتصادية لدول مصب نهر النيل وفق القوانين الدولية، وبما يتيح لدول حوض النيل جميعها تحقيق طموحاتها للتنمية والنماء الاقتصادي، حفاظًا على الأمن والسلم والاستقرار فى المنطقة .

وأكد الأردن أن أمن مصر المائي هو جزء من الأمن القومي العربي وأن الأردن يقف بالمطلق مع مصر فى حماية حقوقها . وشدد أيمن الصفدي وزير الخارجية الأردني، خلال اتصالا هاتفيا مع وزير الخارجية سامح شكري، على أهمية التوصل لحل تفاوضي لقضية سد النهضة يحفظ حقوق مصر والسودان وجميع الأطراف. وأكد ضرورة عدم اتخاذ أي خطوات لا تراعي حقوق جميع الأطراف فى مياه النيل، وعدم ملء السد خارج اتفاق عادل على أساس القانون الدولي . وأكد الصفدي أن الجهود التي تبذلها مصر للتوصل لاتفاق تفاوضي حول قضية سد النهضة يعكس حرصها على تحقيق العدالة فى توزيع مياه النيل بما يحول دون التوتر ويكرس التعاون .

فيما أعربت وزارة الخارجية العمانية عن تضامن السلطنة مع جمهورية مصر العربية وتأييدها فى جهودها لحل الخلاف حول سد النهضة عبر الحوار والتفاوض وبما يحقق الاستقرار للمنطقة ويحفظ مصالح جميع الأطراف .

يأتي ذلك بعد تصريحات الرئيس عبد الفتاح السيسي، خلال زيارته هيئة قناة السويس المشار إليها، بأن استقرار المنطقة بأسرها سيتأثر برد فعل مصر، فى حالة المساس بحصتها من المياه بسبب سد النهضة الذي تبنيه إثيوبيا على نهر النيل

فى ٢ ابريل ٢٠٢١، انطلقت جولة جديدة من المفاوضات حيث توجّه وزير الخارجية سامح شكري إلى العاصمة الكونغولية كينشاسا للمشاركة فى جولة من المفاوضات حول سد النهضة، وذلك بناء على الدعوة التي وجهتها جمهورية الكونغو الديمقراطية بوصفها الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي وبمشاركة وزراء الخارجية والري لكل من مصر والسودان وإثيوبيا . ويأتي حرص مصر على تلبية هذه الدعوة انطلاقاً من موقفها الداعي إلى إطلاق عملية تفاوضية جادة وفعالة، تسفر عن التوصل إلى اتفاق قانوني مُلزم حول ملء وتشغيل سد النهضة على نحو يراعي مصالح الدول الثلاث .

فى ٦ ابريل ٢٠٢١ أعلن السفير أحمد حافظ المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية أن جولة المفاوضات التي عقدت فى كينشاسا حول سد النهضة الإثيوبي خلال يومي ٤ و ٥ إبريل ٢٠٢١ لم تحقق تقدما ولم تفض إلى اتفاق حول إعادة إطلاق المفاوضات، حيث رفضت إثيوبيا المقترح الذي قدمه السودان وأيدته مصر بتشكيل رباعية دولية تقودها جمهورية الكونجو الديمقراطية التي ترأس الاتحاد الإفريقي للتوسط بين الدول الثلاث.

ورفضت إثيوبيا كذلك خلال الاجتماع كافة المقترحات والبدائل الأخرى التي طرحتها مصر وأيدتها السودان من أجل تطوير العملية التفاوضية لتمكين الدول والأطراف المشاركة فى المفاوضات كمراقبين من الانخراط بنشاط فى المباحثات والمشاركة فى تسيير المفاوضات وطرح حلول للقضايا الفنية والقانونية الخلافية .

كما رفضت إثيوبيا مقترحاً مصرياً تم تقديمه خلال الجلسة الختامية للاجتماع الوزاري ودعمته السودان بهدف استئناف المفاوضات بقيادة الرئيس الكونغولي وبمشاركة المراقبين وفق الآلية التفاوضية القائمة، وهو ما يثبت بما لا يدع مجالاً للشك قدر المرونة والمسئولية التي تحلت بها كل من مصر والسودان، ويؤكد على رغبتهما الجادة فى التوصل إلى اتفاق حول سد النهضة، إلا أن إثيوبيا رفضت هذا الطرح مما أدى إلى فشل الاجتماع فى التوصل لتوافق حول إعادة إطلاق المفاوضات . وذكر المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية أن هذا الموقف يكشف مجدداً عن غياب الإرادة السياسية لدى إثيوبيا للتفاوض بحسن نية وسعيها للمماطلة والتسويف من خلال الاكتفاء بآلية تفاوضية شكلية وغير مجدية، وهو نهج مؤسف يعيه المفاوض المصري جيداً ولا ينطلي عليه . [١]

فى ٦ ابريل ٢٠٢١ أكد وزير الخارجية سامح شكري أن إثيوبيا رفضت كل الأطروحات المرنة التي تقدمت بها مصر وأيدتها السودان لاستئناف المفاوضات، ووصل الأمر إلى التنصل من أن يتم استئناف المفاوضات لتحقيق اتفاق قانوني ملزم لملء وتشغيل سد النهضة وهي الولاية الممنوحة من رؤساء دول وحكومات مكتب الاتحاد الأفريقي خلال اجتماعاتهم عندما أطلقت المسار الأفريقي لرعاية المفاوضات وكان الغرض هو التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم حول الملء والشغيل لسد النهضة خلال هذه الجولة، واصفًا الموقف الإثيوبي بالمتعنت، وأكد شكري خلال مداخلة على قناة «أكسترا نيوز» أن هذا تطور فى غاية الخطورة لأنه يؤكد بشكل واضح عدم وجود إرادة سياسية وأن الهدف الإثيوبي هو استمرار المماطلة حتى يفرض الأمر الواقع على كل من دولتي المصب، وهناك الآن وضوح للمجتمع الدولي لماهية السياسة الإثيوبية، وعلى المجتمع الدولي أن يضطلع بمسؤولياته لتجنب الانزلاق إلى أوضاع تؤدي إلى توتر ومزيد من زعزعة الاستقرار فى منطقة شرق أفريقيا والقرن الأفريقي كما تفضل السيد الرئيس بالإشارة إلى ذلك مؤخرًا.

(١)شل-مفاوضات-كينشاسا-حول-سد-النهضة-بسبب التعنت الاثيوبي /٥٢٧١١٦٩٧/com/story/٦/٤/٢٠٢١/https://www.youm

الخارجية-تعلن-فوأوضح شكري أنه فى هذه المرحلة ستكون مصر فى تنسيق كامل للموقف مع السودان فى إطار التوجه على المؤسسات الدولية، وعلاقات مصر والسودان بالأطراف الدولية المؤثرة لاطلاعها على هذه التطورات وضرورة تحميلها بمسؤوليتها بما فى ذلك المنظمات الدولية ومجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، فكل هذه الأطر متاحة ولابد ان تكون مضطلعة وفاعلة فى هذه القضية منعًا لأي انزلاق نحو توتر أو تأثيرات سلبية على دول المنطقة . (١)

فى ١٠ ابريل ٢٠٢١ أكد المتحدث الرسمي باسم وزارة الموارد المائية والري المهندس محمد غانم أن مصر رفضت مقترحا إثيوبيا يدعو لتشكيل آلية لتبادل البيانات حول إجراءات تنفيذ المرحلة الثانية من ملء سد النهضة التي أعلنت إثيوبيا عن أنها تنوي تنفيذها خلال موسم الأمطار المقبل فى صيف ٢٠٢١ . وقال غانم – فى تصريح له إن هذا المقترح جاء فى خطاب تلقاه الدكتور محمد عبد العاطي وزير الموارد المائية والري من نظيره الإثيوبي، وتضمن العديد من المغالطات والادعاءات التي لا تعكس حقيقة مسار المفاوضات على مدار السنوات الماضية، وأضاف المتحدث أن هذا المقترح الإثيوبي يخالف مقررات القمم الإفريقية التي عقدت حول ملف سد النهضة، والتي أكدت ضرورة التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم حول ملء وتشغيل سد النهضة. (٢)

وأشار إلى أن هذا المقترح الإثيوبي لا يعدو كونه محاولة مكشوفة لاستخلاص إقرار مصري على المرحلة الثانية من الملء التي تنوي إثيوبيا تنفيذها خلال صيف ٢٠٢١ حتى لو لم تصل الدول الثلاث لاتفاق حول ملء وتشغيل سد النهضة، ومشددا على أن مصر ترفض أي إجراءات أحادية تتخذها إثيوبيا ولن تقبل بالتوصل لتفاهمات أو صيغ توفر غطاء سياسيا وفنيا للمساعي الإثيوبية لفرض الأمر الواقع على دولتي المصب، واختتم المتحدث الرسمي لوزارة الري تصريحاته بالتأكيد على أن مصر متمسكة بضرورة التوصل لاتفاق متكامل حول ملء وتشغيل سد النهضة، تنفيذا لأحكام اتفاق إعلان المبادئ المبرم فى عام ٢٠١٥.. موضحا أن مصر تحلت على مدار عقد كامل من المفاوضات بالمسئولية وأبدت قدرا كبيرا من المرونة من أجل التوصل لاتفاق على سد النهضة يراعي مصالح وحقوق الدول الثلاث، وأنه أصبح الآن على إثيوبيا أن تتخلى عن تعنتها وتبدي الإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى الاتفاق المنشود.

(١)الخارجية تنشر تفاصيل بيان « شكري» أمام مجلس النواب. ٧youm.www//:https.story/ com/ ٢٦/١/٢٠٢١/
(٢)د/مى غيث(سد النهضة والأمن القومى والمائى لمصر). المركز العربي للدراسات الاستراتيجية-(٢٠١٣/١١/١٩)

قال وزير الموارد المائية والري،المصري الدكتور محمد عبدالعاطي إن إثيوبيا تعتزم تخزين ١٣,٥ مليار متر مكعب من المياه فى الملء الثاني لسد النهضة، مؤكدًا أن الملء الثاني لسد النهضة سيؤثر بشكل كبير على مصر والسودان خاصة إذا كانت هناك فترة جفاف.

وأضاف عبدالعاطي، خلال مداخلة هاتفية مع فضاية "دي إم سي" DMC المصرية، أن الملء الثاني لسد النهضة سيؤثر بشكل أكبر على السودان، ومصر جاهزة بوجود بنية تحتية قوية للموارد المائية فى حالة الملء الثاني لسد النهضة. كما أكد أنه تم تحديد مساحات المحاصيل المستهلكة للمياه خلال السنوات الأخيرة ويتم عمل أكبر محطتين لمعالجة مياه الصرف الزراعي.

وتابع بالقول: "نعمل على مشروع تبطين الترع ومشروعات أخرى لزيادة القدرة على تحمل الصدمات فى أي وقت".وأشار إلى أن عدم الوصول لاتفاق قانوني ملزم بشأن سد النهضة سوف يسبب مشكلة لجميع الأطراف".وحول الصدمات التي من الممكن أن يسببها الملء الثاني لسد النهضة لمصر.. الدكتور محمد نصر علام وزير الري المصري الأسبق يؤكد لـ" العربية.نت" أن مصر وبعيدا عن التصريحات الإثيوبية لن تسمح بتمرير الملء الثاني دون اتفاق، وأبلغت تلك الرسالة للمبعوث الأميركي لمنطقة القرن الإفريقي، والذي زار مصر مؤخرا والتقى الرئيس عبد الفتاح السيسي ووزيري الخارجية والري، مضيفا أن إثيوبيا لن تفرض وبقرار أحادي من جانبها أي إجراء على نهر دولي مثل نهر النيل دون اتفاق مع الدول المتشاركة فيه. (١)

ويقول إن مصر ترحب بأي محاولة جادة لحل عادل لهذه الأزمة فى إطار خطوط أمنها القومي والمائي، رافضا الاستخدام السياسي للسدود المائية ولذلك كما يؤكد ومنعا للمزايدات السياسية يجب الوصول لاتفاق قانوني ملزم يضمن التنسيق حول قواعد الملء والتشغيل وبما لا يسبب أي ضرر بمخزون السد العالي، أو ينتقص من حصة مصر خلال سنوات الجفاف والجفاف الممتد، كما يجب التنسيق بين البلدين فى تشغيل السدين خلال تلك الفترات.

ويشير إلى أن مصر ترحب أيضا بحق إثيوبيا فى التنمية ولكنها تطالب باتفاق يسمح بتنسيق رسمي ومستدام يضمن عدم الانتقاص من حصة مصر، والحفاظ على مخزون المياه فى السد العالي وللمنسوب الذي يتيح توليد الكهرباء، مضيفا أن ملف سد النهضة قضية وجودية لمصر والسلطات فى مصر تبذل كل جهدها وعبر كافة الطرق للوصول لاتفاق قانوني ينهي هذه الأزمة ويحقق الاستقرار للمنطقة.

ويوضح الدكتور عباس شراقي خبير الموارد المائية أن التخزين الثاني لسد النهضة

(١)مصر: نوايا إثيوبيا سيئة وتسعى لافشال الوساطة فى أزمة سد النهضة https://www.alarabiya.net ٢٠٢١/٥/٢٠

سيسبب أضرارا كثيرة بالفعل، حيث بدأت مصر فى اتخاذ إجراءات كثيرة لمواجهة تداعيات سد النهضة بشكل عام والملء الثاني بشكل خاص، منها خفض مساحات زراعة الأرز والموز التي تستهلك كميات كبيرة من مياه الري، وهو ما يتسبب فى حرمان مصر من عائد تصدير كميات كبيرة منهما، فضلا عن إنفاق مصر نحو ١٨ مليار جنيه على مشروع تبطين الترع لترشيد المياه، وأكثر من ١٠٠ مليار جنيه على معالجة مياه الصرف الزراعي والصحي والصناعي، وأكثر من ١٠٠ مليار جنيه على تحلية مياه البحر، وعشرات المليارات فى تنفيذ مشروعات مائية مثل مجموعة القناطر الجديدة، وعدة مليارات أخرى فى تطوير الري الحقلي واستخدام طرق الري الحديثة فى جميع الأراضي الجديدة، وأكثر من مليار جنيه فى إقامة سدود للاستفادة من مياه الأمطار والسيول، وذلك لتعظيم الاستفادة من الموارد المائية المحدودة. (١)

وكشف لـ "العربية.نت" أن الضرر من سد النهضة والملء الثاني له دون اتفاق، ليس مائيا فقط بل هناك أضرار أخرى منها تكريس الهيمنة الإثيوبية على فروع النيل التي تأتي من هناك وهي النيل الأزرق وعطبرة والسوباط، وإمكانية قيام إثيوبيا ودول النيل مستقبلا بإنشاء سدود أخرى دون اتفاق أو تنسيق أو وضع قواعد هيدرولوجية، ما يهدد النيل، وينتقص من حصص مصر والسودان.

وكان وزير الخارجية سامح شكري قال فى تصريح: "نسعى للوصول لاتفاق (حول ملء وتشغيل سد النهضة) منعا لتأزم العلاقة مع الأشقاء فى إثيوبيا والتصعيد المترتب على ذلك، ولكننا لدينا رصيد من الأمان متوفر بخزان السد العالي، وثقة فى أن الملء الثاني للسد لن يؤثر على المصالح المائية المصرية ونستطيع أن نتعامل معه من خلال الإجراءات المحكمة فى إدارة مواردنا المائية".

وأضافت الخارجية على لسان المتحدث باسمها السفير دينا مفتي أن لقاءات المبعوث الأميركي كانت ناجحة جدا و"نسعى لنهاية تجعل الكل رابحا". وقال: "نأمل أن تسفر جهود رئيس الكونغو عن استئناف مفاوضات سد النهضة"، مضيفا أن الموقف الإثيوبي حول سد النهضة لم يتغير و"أبلغنا المبعوث الأميركي بأننا متمسكون بقيادة الاتحاد الإفريقي لمفاوضات سد النهضة".

وفى ١١ مايو ٢٠٢١؛ أكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، أن قلق المصريين بشأن سد النهضة الإثيوبي المثير للجدل «مقدر ومشروع»، مجددا تأكيداته علي أن بلاده لن تفرط فى حقوقها المائية.(٢)

(١)مصر: الملء الثاني لسد النهضة سيسبب صدمة.. خبراء يوضحون التفاصيل خبرمنشور بموقع /https://nabd.com/s/١٣eeb٦-٨٨١٤١١٥٨/

(٢)السيسي: لن يتم التفريط فى الحقوق المائية لمصر.خبر منشور على موقع /https://www.alarabiya.net/arab-and-world/egypt/٢٠٢١/٠٥/١١/

وخاطب السيسي المصريين قائلا: «أقدر قلقكم حيال أزمة سد النهضة وأشارككم هذا القلق واعتبره ظاهرة صحية وتنطلق من خوف المصريين وحبهم لبلدهم». وأضاف «لكني أدعوا المصريين إلى التحلي بالصبر»، مشيرا إلى أن المسار التفاوضي يحتاج إلى الصبر. وأشار الرئيس المصري خلال حضوره احتفالا بإفتتاح عدد من المشروعات بقناة السويس ومدن القناة، إلى أن هناك ضغوط تمارسها لدفع الجهود للتوصل لحل الأزمة عبر التفاوض. ونوه إلى أن القاهرة شهدت نشاطا دبلوماسيا مكثفا، حيث زار القاهرة المبعوث الأميركي للقرن الإفريقي ورئيس الدورة الحالية للاتحاد الافريقي رئيس دولة الكونغو، ودارت المباحثات كافة بهدف التوصل إلى حل للأزمة عبر السبيل التفاوضي. وكرر السيسي تأكيداته على أن بلاده لن تفرط فى حقوقها المائية، وقال: «حقوقنا لن يتم المساس بها».

وتأتي تصريحات السيسي فى وقت تعثرت المفاوضات بين إثيوبيا ومصر والسودان بشأن ملء وتشغيل سد النهضة و بعد ساعات من إعراب المتحدث باسم وزارة الخارجية الإثيوبية دينا مفتي، عن أمله فى استئناف مفاوضات سد النهضة. (١)

كما عبر مفتي عن أمله فى أن تثمر لقاءات الرئيس الكونغولي فيليكس تشيسكيدي فى كسر جمود المفاوضات، فيما طالب المبعوث الأميركي بـ«حل مربح» لجميع الأطراف فى أزمة سد النهضة. وقد وصل الرئيس الكونغولي، (الرئيس الحالي للاتحاد الإفريقي)، إلى العاصمة الإثيوبية أديس أبابا لإجراء مشاورات مع المسؤولين الإثيوبيين بشأن مفاوضات سد النهضة المتعثرة. وتأتي زيارة تشيسكيدي إلى إثيوبيا ضمن جولة يقوم بها فى كل من مصر والسودان وإثيوبيا، بغرض الوصول إلى تفاهمات بين الدول الثلاث قبل موعد الملء الثاني لسد النهضة الإثيوبي.

ومن جانبها أكدت الخارجية الأمريكية أن منطقة القرن الأفريقي تمر بمنعطف والقرارات التى ستتخذ فى الفترة المقبلة ستكون لها تداعيات كبيرة على شعوب المنطقة. وأكدت على التزامها بالعمل مع الشركاء الدوليين لحل التوترات بمنطقة القرن الأفريقي، وسوف تواصل واشنطن العمل مع حلفائها الدوليين لضمان وقف اطلاق النار الأثيوبي.

---

(١) السيسي يوجه رسالة للمصريين بشأن «سد النهضة» | خبر منشور بموقع سكاي نيوز
... https://www.skynewsarabia.com › middle-east › 14365
واشنطن تدعو مصر والسودان واثيوبيا لاستئناف مفاوضات سد النهضة، خبر منشور بموقع.
https://arabic.cnn.com

المطلب الثالث:

المسارات الموازية ازاء التعسف الاثيوبى

بمتابعة ملف أزمة سد النهضة الإثيوبي، وعلى رغم وساطة الولايات المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الإفريقي التي انتهت دون التوصل لاتفاق بعد تغيب الجانب الإثيوبي عن اجتماع توقيع الاتفاق. وحتى يومنا هذا، لا تعكس التطورات الأخيرة أي بوادر إيجابية لإنجاح المفاوضات تحت رعاية الاتحاد الإفريقي، خاصة بعد انسحاب السودان. نجد أن هناك معوقات عديدة تواجه العملية التفاوضية، تسفر فى النهاية عن توقعات متشائمة بمزيد من التخبط فى هذا الملف، وسط سيناريوهات بديلة تتبناها الأطراف الثلاثة، لا سيما مصر والسودان، من أجل الدفع باتفاق ملزم وتوافقي، بعد سلسلة العثرات التي اعترت العملية التفاوضية خلال الأعوام الماضية، على رغم التعهدات المشتركة فى اتفاق المبادئ الموقع فى مارس ٢٠١٥.[1]

يمكن لمصر أن تصون أمنها المائي فى مواجهة أزمة سد النهضة بالتحرك على عدة مسارات متوازية هي: المسار التفاوضي، والمسار السياسي، والمسار الاقتصادي، والمسار القانوني.

بالنسبة للمسار التفاوضي، تبدو أهمية استمرار المفاوضات مع إثيوبيا لأجل إقناعها بضرورة الإقلاع عن سياسة فرض الأمر الواقع، والالتزام بالحجم الأول للسعة التخزينية للسد (١٤ مليار م٣). لكن نجاح المفاوضات يتطلب عدم النظر إلى القضية باعتبارها مسألة فنية بحتة، والتعامل معها باعتبارها قضية «مصير». بالإضافة إلى توافر إرادة سياسية حقيقية تتحرك بمستوى استراتيجي، وليس عبر تكتيكات مؤقتة، أو من خلال ردود الأفعال، مع رفع مستوى التفاوض ليصبح على مستوى رؤساء الدول والحكومات، وليس على مستوى مسئولي وزارء الري فحسب. وكذا طرح مبادرة حقيقية تقوم على مبدأ (المياه فى مقابل الطاقة)، ودراسة إمكانية التعاون مع إثيوبيا فى مجال إنتاج طاقة الرياح والطاقة الشمسية.

أما مسألة توجيه ضربة عسكرية للسد، فهذا يعني دخول مصر فى حرب خاسرة أيًا كانت نتيجتها. فالمجتمع الدولي لن يسمح بذلك، وربما تُفرَض عقوبات ضد مصر. كما أن دول المنابع سوف تتجه للتحالف ضد مصر. وهي أيضًا لن تقبل التعاون معها فى

(١)ايمن السيد عبدالوهاب واخرون، مصر وقضية مياه النيل ما العمل؟ مجلة السياسة الدولية، المجلد ٤٨، العدد ١٩١، يناير ٢٠١٣

المستقبل، خاصة فى مشروعات استقطاب الفواقد المائية، وهو ما يعني الاستمرار فى خنق مصر مائيًا.[١]

وعلى المسار السياسي، ينبغي على مصر تعميق العلاقات السياسية مع إثيوبيا. وهنا يمكن استثمار دور الكنيسة القبطية، وتصحيح المدركات السلبية التي ارتبطت تاريخيًا بالصورة الذهنية لمصر لدى الشعب الإثيوبي، مع فتح جبهة مستمرة للحوار المجتمعي والشعبي مع إثيوبيا، والحفاظ فى الوقت ذاته على توازن العلاقات مع إريتريا، التي تطل على البحر الأحمر بجبهة تقدر بـ١٢٠٠ كم، وكذا مع جيبوتي، التي تعتمد عليها إثيوبيا حاليًا كمنفذ لصادراتها، والانخراط فى ملف المصالحة الوطنية فى الصومال.

ومن المهم أيضًا أن تتواصل مصر مع المجتمعات المحلية فى إثيوبيا، وتوضح المخاطر المتعلقة بالسد، خاصة فى ظل وجود رفض مجتمعي لإنشاء السد من جانب المعارضة السياسية فى منطقة بني شنقول؛ وهو ما يعني انتفاء أحد أهم شروط الحصول على الدعم المالي الخارجي، وهو شرط القبول المجتمعي للمشروع.

ويجب على مصر أيضًا أن تضغط على الدول المحرضة لإثيوبيا مثل إسرائيل وقطر، وذلك بالتهديد بخفض مستوى التمثيل الدبلوماسي، ومراجعة الاتفاقيات الاقتصادية، وإعادة فتح التحقيق فى ملفات من قبيل دفن الأسرى المصريين أحياء، واغتيال عناصر الأمن المصري فى المناطق الحدودية.

كما يتعين على مصر أن تكسب تأييد المجتمع الدولي، وإقناعه بعدالة موقفها. وهنا يمكن لمصر استثمار علاقاتها المتميزة مع فرنسا فى خلق توازن مع السياسات الأمريكية الداعمة لدول المنابع، وإقناع دول الاتحاد الأوروبي بسلامة الموقف المصري، لا سيما أن فرنسا تتمسك بمبادئ القانون الدولي بشأن قضايا المياه؛ حيث سبق لها أن تحفظت على اتفاقية قانون الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧، بشأن استخدام المجاري المائية الدولية فى غير الأغراض الملاحية، بسبب تمسكها بحقوقها المكتسبة تجاه هولندا، طبقًا لاتفاقيات مائية سابقة بين البلدين.[٢]

(١) محمد حافظ، انهيار سد النهضة الحل الأسهل والأخطر لمصر والعرب، خليج أون لاين، ٢٠١٧/٨/١٩

(٢) منصور العادلى، قانون المياه اتفاقية الامم المتحدة لعام ١٩٩٧ بشأن قانون استخدام المجارى المائية الدولية فى الأغراض غير الملاحية، سلسلة المياه (١)، دار النهضة العربية، ١٩٩٩

وعلى المسار الاقتصادي، من المهم تنمية العلاقات المصرية الإثيوبية فى مجالات التجارة البينية، والمساعدات الاقتصادية، والمنح والقروض، والاستثمارات المشتركة، خاصة فى مجال الطاقة والبنية الأساسية، وذلك لخلق مشاركة اقتصادية حقيقية مع إثيوبيا، بما يجعلها تفكر مليًا قبل الإقدام على أي تصرفات غير محسوبة ضد المصالح المصرية. كما تبدو أهمية التنسيق المصري مع الصين التي تدعم إنشاء السد ماليًا، وإيطاليا التي تتبعها شركة سالليني المنفذة، وكذا السعودية والإمارات والكويت، التي تعتبر من أهم الشركاء التجاريين لإثيوبيا، وأكبر المستثمرين الأجانب فيها، مع استمرار الضغط على قطر لكي توقف دعمها السياسي والاقتصادي لمشروع السد.

وعلى المسار القانوني؛ يجب على مصر أن تتمسك بسلامة موقفها القانوني بشأن سريان الاتفاقيات الدولية التي تحدد حصة مصر المائية، والتي تحظر على الجانب الإثيوبي إقامة أي مشروعات على مجرى النيل الرئيسي وروافده، إلا بالرجوع إلى مصر وغيرها من الشركاء فى حوض النيل، استنادًا إلى السوابق القضائية لمحكمة العدل الدولية، وقواعد هلسنكي لعام ١٩٦٦ بشأن الأنهار الملاحية وغير الملاحية، ومعاهدة فيينا الخاصة بخلافة الدولة، أو التوارث الدولي لعام ١٩٧٨.[1]

كما يجب على مصر أن تتمسك باتفاقية ١٩٠٢، التي وقعها الإمبراطور منليك الثاني ملك إثيوبيا (المستقلة آنذاك) مع بريطانيا، نيابة عن مصر وحكومة السودان، والتي تنص المادة الثالثة منها على «التزام ملك ملوك إثيوبيا بعدم إقامة أية أعمال على النيل الأزرق، أو بحيرة تانا، أو نهر السوباط، يكون من شأنها التأثير على انسياب المياه إلى النيل إلا بعد الاتفاق مع الحكومة البريطانية».

وعليه فليس هناك مبرر لرفض إثيوبيا الاعتراف بهذه المعاهدة، فهي ليست اتفاقية استعمارية. كما أنها تحدد أجزاء من الحدود بين إثيوبيا والسودان من جهة ثانية. وقد اعترفت إثيوبيا ذاتها بصحة هذه المعاهدة بموجب مذاكرات تم تبادلها بينها وبين السودان فى ١٨ يوليو ١٩٧٢ لتسوية نزاع الحدود بين البلدين، كما أنها لم تطعن فى صحة المعاهدة أمام لجنة الحدود بينها وبين إريتريا عام ٢٠٠٢، عند تحديد نقطة النهاية الغربية للحدود الإثيوبية-الإريترية، وهذه النقطة ثلاثية، إذ تلتقي عندها حدود السودان وإثيوبيا وإريتريا.

(١) هالة أحمد الرشيدى: التحكيم فى منازعات الأنهار الدولية، مجلة السياسة الدولية، المجلد ٤٨، العدد ١٩٣، ٢٠١٦.

فضلا عما تقدم، فإن اتفاقية قانون الأمم المتحدة بشأن استخدام المجاري المائية الدولية فى غير الأغراض الملاحية لعام ١٩٩٧، تفرض التزامًا أساسيًا على الدول الأطراف فيها بالتعاون من أجل تحقيق الاستخدام الأمثل والعادل لمياه الأنهار الدولية، والالتزام بالتسوية السلمية للمنازعات بين الدول المتشاطئة. وبالنسبة لإمكانية عرض النزاع على التحكيم الدولي ومحكمة العدل الدولية، فهو أمر يتطلب موافقة طرفي النزاع. لكن ذلك لا يمنع مصر من التقدم بشكوى إلى مجلس الأمن الدولي، تتهم فيها إثيوبيا بخرق القانون الدولي، وممارسة الإبادة الجماعية ضد المصريين؛ الأمر الذي يهدد السلم والأمن الدوليين.

وهنا يمكن للمجلس إصدار توصيات تلزم الجانبين بتسوية النزاع قانونيًا، وفي حال تعذر ذلك، يكون للمجلس اتخاذ القرار المناسب، بما فى ذلك عرض القضية على محكمة العدل الدولية.[١]

وانطلاقا من هذا الإطار، يرصد محللون ثلاثة سيناريوهات تنتظر ملف الأزمة:

السيناريو الأول مرتبط باستمرار المفاوضات تحت وساطة الاتحاد الإفريقي، الذي يرأسه حاليا رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية ، وسط مخاوف من عامل الوقت، بينما الجانب الإثيوبي يتأهب لعملية تعلية الممر الأوسط للملء الثاني.[٢]

السيناريو الثاني مرتبط بالعودة لمجلس الأمن، بما يكتب شهادة وفاة لوساطة الاتحاد الإفريقي، بالنظر إلى أن الملف والذى يشكل تهديدا للأمن والسلم فى القرن الإفريقي وتتمثل مبررات اللجوء لذلك السيناريو فيما يلي: .

*اختص ميثاق الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، بمهمة حفظ الأمن والسلم الدوليين، ووضع الآليات المختلفة لتحقيق هذا الهدف فى الفصلين السادس والسابع من الميثاق. وقد تطورت مصادر تهديد السلم الدولي، بحيث لم تعد تقتصر فقط على النزاعات العسكرية والحروب سواء بين الدول او داخل الدول، وإنما شملت مصادر جديدة، مثل الإرهاب الدولى والانتشار النووي، وبعد الحرب الباردة توسع مجلس الأمن فى تقدير ما هى مصادر تهديد السلم والأمن الدوليين، وفقا لما خولته المادة ٣٩ من الميثاق، بحيث شملت تهديد الديمقراطية وانتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب ضد الإنسانية وكذلك نزاعات الحدود وأخيرا، فإن نزاعات الأنهار الدولية

(١)أيمن شبانه؛ مفاوضات تسوية أزمة سد النهضة المخاطر المحتملة .. ومسارات التحرك المصرى. مجلة البحوث والدراسات الافريقية
(٢)هالة أحمد الرشيدى؛ التحكيم فى منازعات الأنهار الدولية، مجلة السياسة الدولية، المجلد ٤٨، العدد١٩٣، ٢٠١٦

تعد من صميم دور مجلس الأمن الدولي.[١]

*من واقع ميثاق الأمم المتحدة الذي يعد القانون الأعلى والأسمى المنظم للعلاقات بين الدول؛ تمتلك كل من القاهرة والخرطوم خيارات لمسارات قانونية؛ ومن هذه الإجراءات اللجوء إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي رخص لمجلس الأمن استخدام آليات عديدة لجعل الدول تمتثل لقواعد القانون الدولي واحترام الشرعية الدولية.[٢]

وقد جاء لجوء مصر إلى مجلس الأمن، استنادا للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، ويتبقى أمامها حاليا اللجوء رفقة السودان مرة أخرى وبقوة إلى مجلس الأمن تحت الفصل السابع، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، الذي يخول للمجلس اتخاذ إجراءات أشد قوة؛ على اعتبار أن النزاع حالياً يمثل تهديدا مباشرا للسلم والأمن فى منطقة القرن الإفريقي. وبالتالي، فإن «مصر والسودان عليهما أن يصيغا ملفاً قانونياً فنياً متكاملاً يتضمن مراحل تسوية هذا النزاع كافة، ابتداءً من بدء المفاوضات وحتى هذه اللحظة، والتعويل على مسودة واشنطن، وإعلان المبادئ، وأيضاً دور الاتحاد الأفريقي حالياً، وما قدمته مصر والسودان من مبادرات حسن نية للوصول إلى تسوية، وفي ذات الوقت عرض كل أوجه التعسف الإثيوبي، وعدم تعاطي أديس أبابا مع مسودة واشنطن التي أسهم فيها البنك الدولي والولايات المتحدة».[٣]

وقد استند خطاب مصر إلى مجلس الأمن إلى المادة ٣٥ من ميثاق الأمم المتحدة التى تجيز للدول الأعضاء أن تنبه المجلس إلى أى أزمة من شأنها أن تهدد الأمن والسلم الدوليين. [٤]

وتنص الفقرة الأولى من المادة ٣٥ على أن « لكل عضو من الأمم المتحدة أن تنبه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى أى نزاع أو موقف من تانوع المشار إليه فى المادة ٣٤

وتنص الفقرة الثانية من ذات المادة: « لكل دولة ليست عضوا فى الأمم المتحدة أن تنبه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى أى نزاع تكون طرفا فيه إذا كانت تقبل مقدما فى خصوص هذا النزاع الحل السلمى المنصوص عليه فى هذا الميثاق»

(١)نبيل أحمد حلمى، مصر توقف المباحثات الفنية مع أثيوبيا والسودان بشأن أضرار سد النهضة، ٢٠١٧/١١/١٤، جريدة الشرق الأوسط

(٢)عمرو ابوالفضل، حزمة شاملة: خيارات مصر أمام السد الاثيوبي، مجلة السياسة الدولية، المجلد ٤٨، العدد ٩٣، ٢٠١٣.

(٣)د.أحمد سيد أحمد. مجلس الأمن ومشكلة سد النهضة. بوابة الاهرام ٢٠٢٠

(٤)حمدى عبدالرحمن، ماذا بعد التصعيد الاثيوبي، الخيارات المصرية تجاه سد النهضة، معهد العربية للدراسات، ٢٠١٣

خولت الفقرة الثالثة من المادة ٣٥ فى فقرتها الأولى لكل عضو من أعضاء الأمم المتحدة أن ينبه المجلس بشأن أى نزاع أو موقف سواء كان طرفا فيه أو لم يكن حق إخطار المجلس، و الغاية من ذلك تجنب المماطلة من جانب الدول أطراف النزاع، وهنا فلفت نظر المجلس لا يختلف عن عرض الأمر على المجلس، فالباعث الرئيس من تنبيه المجلس تهيئته للمجلس كى ينظر فى النزاع أو الموقف و يصدر فيه توصياته.

إن ماجرى العمل عليه فى ممارسات مجلس الأمن عدم التمييز فى اختصاصاته بين ما إذا كانت المسألة قد عرضت عليه طبقا للمادة ٣٥(١) أو طبقا للمادة ٣٧(١).[١]

من هنا وضعت مصر خيار اللجوء إلى مجلس الأمن الدولى على الطاولة، فى مسألة مفاوضات سد النهضة مع إثيوبيا بسبب تعنت أديس أبابا فى المفاوضات وتمسكها بقرارات أحادية.[٢]

ويحوز مجلس الأمن سلطة عامة فى إجراء التحقيق من تلقاء نفسه أو بتشكيل لجنة تخضع لتوجيهاته فى أى نزاع أو موقف يرى المجلس أنه بحاجة إلى ذلك حال التأكد من ما إذا كان النزاع قد تحول فعلا إلى تهديد حقيقى للسلم أو فى طريق إلى إشعال أعمال العدوان، ويدفع ذلك مجلس الأمن لإتخاذ الإجراءات الرادعة تطبيقا للفصل السابع من الميثاق، فيستطيع المجلس أن يطالب أثيوبيا بوقف ملء السد لحين الاتفاق النهائى مع مصر والسودان على القواعد الفنية بملء و تشغيل سد النهضة أو إتخاذ قرارات أخرى.[٣]

وتخول المادة ٣٦ من ميثاق مجلس الأمن الدولى فى أى مرحلة من مراحل النزاع أن يتدخل ويوصى بما يراه مناسبا من الإجراءات وطرق التسوية، وهو ليس ملزما بالانتظار لفشل الأطراف فى اتوصل لحل النزاع حتى يشرع فى عمله.

وبحسب المادة ٣٨ من ميثاق مجلس الأمن، فإنه يستطيع أن يؤدى دورا توفيقا وشبه تحكيمي، فى حال طلب جميع المتنازعين بأن يقدم توصيات بقصد حل النزاع حلا سلميا.[٤]

---

(١)هالة احمد الرشيدى، التحكيم فى منازاعات الانهار الدولية، مجلة السياسة الدولية، المجلد٤٨، العدد ١٩٣، ٢٠١٧، ص٢٦

(٢)نبيل أحمد حلمى، مصر توقف المباحثات الفنية مع أثيوبيا والسودان بشأن أضرار سد النهضة، ٢٠١٧/١١/١٤، جريدة الشرق الأوسط

(٣)احمد سعد جريدة، مصراوى ١٢-٢٠١٨، مصر تتحرك دوليا للتحذير من تداعيات سد النهضة.www.masrawy.com/net

(٤)سحر حمال عبد السلام زهران. الجوانب القانونية لشرعية بناء سد النهضة فى ضوء أحكام القانون الدولى. جامعة بنى سويف. المجلد الثانى. العلوم السياسية (رؤى نظرية- تطبيقية) مارس ٢٠١٨

وفى هذا الإطار نادى بعض خبراء القانون الدولى بالسودان ومن بينهم الدكتور أحمد المفتي الولايات المتحدة ومجلس الأمن بحمل إثيوبيا على رد إقليم بني شنقول (المقام عليه سد النهضة) إلى سيادة السودان، فى ضوء مخالفة إثيوبيا لاتفاقية ١٩٠٢ . وأوضح المفتي أن إثيوبيا أخلت بالمادة الثالثة من اتفاقية ١٩٠٢، والتي تنص على منح إقليم بني شنقول السوداني إلى إثيوبيا بشرط عدم إقامة أي منشأة مائية على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط إلا بموافقة حكومة السودان وأن أثيوبيا خالفت ذلك ببناء سد النهضة دون موافقة السودان.

وأضاف المفتي، أن السودان عند استقلاله أعاد إقليم قمبيلا إلى السيادة الإثيوبية بموجب المادة الرابعة من الاتفاقية نفسها، وجرى ذلك رسميا فى عام ١٩٥٧. وأكد أن السودان تسامح مع إثيوبيا فى تشييد سد النهضة، ودخل فى مفاوضات لتؤخذ مطالبه فى الاعتبار، ولكنها ظلت تواصل الإخلال بالتزاماتها، فنفذت الملء الاول، بإرادتها المنفردة، ضاربة عرض الحائط بمطالب حكومة السودان ومصر والاتحاد الإفريقي ومجلس الامن الدولي. و أن مصر والسودان استنفذتا كل الوسائل السلمية، لإقناع إثيوبيا بوقف الملء الثاني إلى حين الوصول لاتفاق ملزم، إلا أنها لم تستجب، كما أن مجلس الأمن لم يمارس سلطته، فى تكييف ذلك التصرف الإثيوبي على أنه يهدد السلم والأمن الدوليين، ومن ثم التدخل لوقف الملء الثاني، الذي يهدد حياة أكثر من ٢٠ مليون سوداني.[١]

أما ثالث السيناريوهات المحتملة فهو يرتبط بالاتفاق حول إحالة الملف كاملا لمحكمة العدل الدولية فى لاهاى، ولكن يتطلب ذلك موافقة الدول الثلاث (مصر والسودان وأثيوبيا)، على اللجوء للتحكيم الدولى.

(١)منشور على الحساب الالكترونى للدكتور/ أحمد المفتى، بموقع التواصل الاجتماعى،facebook، مايو ٢٠٢١

الخاتمة:

بعد أن استعرضنا تداعيات أزمة سد النهضة ومدى شرعية بنائه فى ضوء مبادئ القانون الدولى العام. نجد أنه فى هذه الدراسة تعرضنا لماهية النهر الدولى والاتفاقيات المتعددة فى تنظيم استغلال مياه الانهار فى غير أغراض الملاحة، ،وبناء السدود على مجرى نهر النيل فى ضوء قواعد القانون الدولى العام ، و تطرقنا أيضا لاتفاقية الأمم المتحدة ١٩٩٧ بشأن استخدام المجارى المائية الدولية فى غير الاغراض الملاحية. والتأكيد على الاقتسام العادل والمنصف لمياه الأنهاروالتى كانت بمثابة تقنين أمين لما استقرإليه ضمير الجماعه الدولية من ممارسات فى هذا الخصوص.

النتائج:

كان من أهم الأولويات هو مبدأ عدم الاضرار لدول حوض النيل، وضرورة الاخطار المسبق والتفاوض حول المشروعات الجديدة المقامة على المجرى المائي.و تم التأكيد على حق مصر التاريخى والثابت فى مياه النيل بموجب قواعد القانون الدولى ونظرية التوارث الدولى وتطرقنا للعديد من الاتفاقيات المبرمة فى العهود السابقة والتى تنظم حقوق مصر فى مياه النيل

وعلى الرغم من التطور الهائل فى مجال القانون الدولى الا أنه لم يستطع أن يخضع السياسة الدولية، وأن قواعده ليست منظمة تنظيما كافيا يمنع الخروج عن شرعيته

من خلال العناصر السابقة يتأكد لنا خطورة قضايا المياه على المستوى العالمي والعربي على وجه الخصوص وأن هناك أهدافا مائية سياسية أساسية وقديمة فى استراتيجيات الدول الكبرى للتحكم فى موارد المياه خارج اراضيها بالإضافة الى ما تشتمل عليه قضايا المياه من ابعاد اقتصادية واجتماعية. ولذلك على دول حوض النيل ان يدرك مجددا خطورة الموقف وأن يعيد ترتيب أوراقه للحفاظ على موارده المائية وان يتبنى استراتيجية موحدة لتحقيق الأمن المائي.

Bottom of Form

Top of Form

Bottom of Form

ولقد كان لاعتماد إثيوبيا على سياسة مائية منفردة دون الاكتراث لمواقف دول الحوض، وبناءها سد النهضة الإثيوبي دون اخطار مسبق لمصر السودان ودون انتظار موافقتهم، هو انتهاك لاتفاقيات حوض النيل، والأعراف والقوانين الدولية الخاصة بتنظيم استغلال موارد الأنهار الدولية المشتركة.

ومنذ عام ٢٠١١ تغير ميزان القوة فى منطقة حوض النيل، مستغلة الأوضاع المصرية المضطربة، محاولة تغيير النظام القانوني لنهر النيل، واستخدام أساليب المماطلة والخداع الاستراتيجي، وفرض الأمر الواقع على مصر، وإنكار الحقوق المصرية بحجة أن المياه مياههم، ولكن الاتفاقيات والقانوني الدولي يؤكد على حقوق مصر كأحد دول حوض النيل فى الحصول على حصة عادلة ومنصفة، والمحافظة على حقوقها التاريخية التي حصلت عليها من فترات متواتره طويلة حتى أصبحت حصتها بمثابة عرف دولي بين هذه الدول ولا يستطيع أحد أن يغير ذلك تحت أي مسمى كان.(١)

لقد سبق وسلمت بعض دول الحوض بعد الاستقلال بحقوق مصر المكتسبة والتاريخية فى مياه النيل، وهذا ظهر بوضوح فى الاجتماعات التي سبقت مبادرة حوض النيل، فخلال مؤتمر الاسكندرية ٢٠٠٩ صرحت وزيرة الموارد المائية الأوغندية (ماريا موتاجمبا) بأن بلادها لا تسعى إلى زيادة حصتها من مياه النيل، مشددة على أحقية دولتي المصب فى الدفاع عن حصتهما فى مياه النيل، مقابل أي محاولات للتعدي على تلك الحصص، وفي نفس الاجتماع أكدت إثيوبيا على دعمها حكومة وشعباً لمصر فى حل أي مشكلة بخصوص الاتفاقية الإطارية لمبادرة مياه النيل، وفي نوفمبر ٢٠٠٩ وخلال استقبال مبارك لرئيس رواندا (بول كاجمي) والنائب الثاني لرئيس جمهورية بوروندي (جابريل فيتسيزيرانا) الذي أكد على أعتراف بلاده بحقوق مصر التاريخية فى مياه النيل، لقد كانت هذه الدول تحاول أن تستميل مصر لتقدم لها المساعدات والاستفادة من الخبرات المصرية فى مجالات التنمية والزراعة والسياحة، ولكن مع إهمال مصر لهذه الدول فى تلك الحقبة، أدى إلى تراجع الدور المصري وأصبح هناك قوى تزاحم مصر فى حوض النيل وتزعزع الثقة بينهم، وأقدمت هذه الدول على التوقيع المنفرد على عنتيبي.(٢)

(١)ايهاب سامح سيد رضوان/ ازمة سد النهضة وتداعياتها على مصر (سياسيا-اقتصاديا-اجتماعيا- احصائيا وجيولوجيا)-المركز الديمقراطى العربي٢٠١٨

(٢)زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل – أزمة سد النهضة، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨٥، ٣٨٨، ٣٨٩

لقد حاولت بعض الدول الخارجية استخدام دول حوض النيل وفقرها وحاجتها للتنمية والتمويل لمشروعاتها، لكي تكون شوكة فى ظهر مصر، وأن تعزل مصر عن محيطها الإقليمي الأفريقي، وخاصة بعد ما أظهرته هذه الدول من تضامن وتضافر خلال الصراع الإسرائيلي العربي بجانب مصر، ويظهر ذلك فى اللجنة التي أرسلتها الولايات المتحدة وبريطانيا بعدها إلى إثيوبيا وقدمت دراسات لإنشاء مشروعات وسدود، ولقد تم بناء سد النهضة فى هذا المكان بناءً على أحدى هذه الدراسات، وهو مكان مثير للشكوك إلى حد كبير تم اختياره لاعتبار سياسي وخاصة وأنها من أكثر المناطق تدفقاً وتوفراً التي يأتي منها الماء لمصر، كما أن منطقة السد تقع ضمن نطاق الاخدود الأفريقي العظيم وما يسببه من تشققات وفوالق ضخمة ونشاط بركانى وزلزالي قد يؤثر على السد، كما عجزت إثيوبيا عن اكمال سد (جيبى٣) منذ عام ٢٠٠٦ على نهر اومو، بسبب عدم توافر المبالغ المقدرة بحوالى(٢ مليار دولار) فحين أنها تستطيع تمويل أكبر سد مائي فى أفريقيا ومن الواضح أنها ما كانت لتقدم على بناء السد دون وجود دعم خارجي لها، على الرغم من أنها أعلنت أنها سوف تمول السد ذاتياً[١] لكننا لا نسطيع إنكار أن بعض الرؤساء أهملوا واجباتهم اتجاه القارة الأفريقية، ولم يتخذوا مواقف وأعمالاً تخدم مصالح دول المنيع، وسمحوا بدخول قوى أخرى، كما أن التلويح الزائد باستخدام القوة اتجاه الدول المقبلة على بناء سدود تضر من الحصة المائية المصرية كان له مردوداً سلبي وفقد الثقة مع هذه الدول، فى الوقت الذي كانت المفاوضات وسياسة الأغراء يمكن أن يكون لها دوراً كبيراً وفعالاً فى التوصل إلى معاهدة شاملة لحوض النيل.

بالاضافة إلى أن مصر وبدون وجود سد النهضة بحاجة إلى زيادة مواردها المائية، حيث وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة فإن مصر مقبلة على فقر مائي مدقع بحلول عام ٢٠٢٥، وخاصة إذا استمرت حالة الجمود فى مسار المفاوضات، وعدم جدوة وساطة الولايات المتحدة والبنك الدولي ولا حتى إصدار موقف عربي موحد من قبل جامعة الدول العربية، وبدأت إثيوبيا فى عملية ملء سريع للخزان، مما قد يتسبب فى نقص كبير فى نصيب مصر من مياه النيل، وربما يؤثر على إنتاج الطاقة الكهربائية، حيث تشير بعض التقديرات إلى إمكانية نقص الموارد المائية فى مصر بنسبة ٢٥٪ وتراجع

(١)سوسن صبيح حمدان، تأثير سد النهضة الاثيوبي على مستقبل الموارد المائية فى مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٥، ٢٩٦.

إنتاج الطاقة الكهربائية بنسبة ٣٠٪ فى حالة تبني إثيوبيا سيناريو ملء الخزان خلال فترة من (٥-٧) سنوات. (١)

إن الاعتبارات السياسية كثيراً ما تكون لها الغلبة على الاعتبارات القانونية، لذلك على مصر أن تتحرك فى إطار سياسي وقانوني سريع يحمى حقوق مصر المائية وفقاً للقانون الدولي، والتوصل إلى ترتيبات قانونية ومؤسسية مرنة وسريعة الاستجابة فى المعاهدة التي يتم التفاوض عليها بشأن سد النهضة قبل عملية ملء الخزان.

ويجب أن تشمل هذه الاتفاقية النصوص القانونية المحورية إلى جانب قواعد الملء والتشغيل السنوى، وأحكام الجفاف والجفاف الممتد، وكيفية تقليل المخاطر والاضرار على الطرفين، والعمل معاً على إعادة الثقة وإعمال مبدأ حسن النية بين الأطراف، والتوافق على إجراءات مؤسسية لتجنب أي مخاطر مستقبلية.

والأهم هو أن تتضمن الاتفاقية على إجاد آلية مستقلة ومقبولة لمتابعة تنفيذ الاتفاقية، وآلية التحكيم التي يتم الرجوع إليها عند مخالفة الاتفاقية، وآلية دفع التعويضات، وضرورة إجاد إطار مؤسسي شامل للإدارة المتكملة لموارد النيل وتطويرها لمصلحة جميع دول حوض النيل، وليس فقط التفاوض بشأن سد النهضة، وذلك يمكن أن يتم من خلال محاولة مصر لصياغة اتفاقية جديد توازن بين مصالح دول المنبع ودول المصب، والعمل على إعادة توثيق العلاقات مع دول المنبع، وتقديم المساعدات والخبرات فى مجالات مختلفة لتشجيعهم على الانضمام إلى الاتفاقية، والاعتراف بالحقوق المصرية فى مياه النيل.

التوصيات :

قد توصلت الدراسة الى العديد من النتائج حول موضوع أزمة سد النهضة حيث استطاعت اثيوبيا استقطاب دول حوض النيل وساهمت التدخلات الخارجية وثورة ٢٥ يناير فى زيادة حدة الصراع حول استغلال مياة النيل بين دول الحوض.

و حيث ان الماء يعد أحد أهم الموارد الطبيعية على سطح الارض؛ فأوصت الدراسة بوضع حدود سياسية للمصالح المائية المشتركة العادلة وتقصى موقف القانون الدولى وتطوير اتفاقيات المياه بين دول حوض النيل بما يجعلها أكثر انسجاماً مع التطورات مع التزام دول حوض النيل بتوصيات الخبراء الدوليين والتوصل الي اتفاق قانوني

(١)حمدى عبدالرحمن، مقترح لادارة أزمة سد النهضة – كيف تدافع مصر عن أمنها القومي، https://bit.ly/2xxVIQk

صريح يلزم إثيوبيا بالتقيد بالضوابط القانونية والفنية بشأن بناء السد وبما يمنع إلحاق الضرر بدولتي المصب مصر و السودان.

وأن تثمر الجهود الدبلوماسية والفنية بين دول النيل الشرقي الي التوصل لحلول فنية تضمن عدم إلحاق الضرر بدولتي المصب ، من خلال توقيع اتفاقية قانونية شاملة تضمن الاستخدامات المنصفة لمياه النيل الشرقي .وأن تخطو مصر والسودان بخطي سريعة نحو التكامل الاقتصادي والاستراتيجي، وطوي صفحات الخلاف التي تمثلت فى اختلاف جهات النظر حول بعض الموضوعات. (١)

ومن هنا توصى الدراسة بمايلي:

ضرورة إتمام دراسات سد النهضة الجيولوجية والجيوتكنيكية والهيدرولوجية والبيئية والإجتماعية.

أهمية التوصل إلى اتفاق بخصوص مواصفات سد النهضة وأليات تشغيله عن طريق التفاوض المباشر أو بالإستعانة بوسيط سواء كان ذلك الوسيط هو الاتحاد الافريقي أو الولايات المتحدة الأمريكية أو غيرهما من الوسطاء.

اتخاذ موقف مصرى-سودانى موحد بالتنسيق مع باقى دول حوض النيل للتوصل لحل جذرى بشأن أزمة سد النهضة.

تنفيذ الإتفاقيات المائية الثنائية بين مصر واثيوبيا لعدم تكرار سيناريو سد النهضة فى المشروعات الأثيوبية المستقبلية وضرورة إفهام الجانب الإثيوبي أن نهر النيل نهر دولي وليس نهر داخلي خاضع لإثيوبيا فقط.

صياغة اتفاقية قانونية شاملة وملزمة لجميع دول حوض النيل محددة للحقوق والالتزامات.

فى حالة إصرار أثيوبيا على عدم الانصياع للحقوق المصرية والسودانية، يمكن لمصر والسودان اللجوء لمجلس الأمن الدولى (طبقا للفصلين السادس والسابع من ميثاق الأمم المتحدة) للحصول على حقوقهما المائية، ومنع أثيوبيا من الاستمرار فى عدوانها على تلك الحقوق أو اللجوء لمحكمة العدل الدولية فى لاهاى، بشرط موافقة الدول الثلاث على التحكيم الدولى.

(١)محمد شوقى عبد العال، الانتفاع المنصف بمياه النهار الدولية، مع اشارة خاصة لحالة نهر النيل،القاهرة، منتدى القانون الدولى، ٢٠١٠

التعاون المائى مع دول حوض النيل خاصة دولة جنوب السودان لتنفيذ المشروعات المائية والتنموية التى تفيد تلك الدول وتعزز أواصر التعاون الدولى.

استمرار دور وزارة الموارد المائية والري فى وضع الخطط والبروتوكولات الخاصة بزيادة الموارد المائية المتاحة وتقليل العجز فى الميزان المائى بين (الموارد المائية المتاحة والطلب المتزايد عليها) وترشيد المياه وزيادة كفاءة إدارتها وتوزيعها.... وذلك من خلال محورين رئيسيين: الأول (زيادة الموارد المائية المتاحة) ويشمل (الاستثمارفى إنشاء محطات تحلية مياه البحر ومعالجة مياه الصرف الصحي والزراعى وإعادة استخدامهما عقب المعالجة وحصر الآبار لإستخدام المياه الجوفية وحصاد مياه الأمطار) والثانى (إدارة الطلب على الموارد المائية) ويشمل إستخدام الرى الحديث فى الأراضي القديمة وتبطين الترع لتقليل الفقد بالبخر أو التسرب- إستخدام تقنيات الزراعة الحديثة مثل الصوب الزراعية والتوسع فى زراعة المحاصيل غير الشرهة للمياه وإستنباط سلالات جديدة وبذور تعطى انتاجية اعلى وتستخدم مياها أقل- إقتراح سن تشريعات تجرم الاسراف فى استخدام المياه).

التأكيد على إجراء وزارة الزراعة بالتنسيق مع وزارة الري لدراسات الجدوى الاقتصادية فى المشروعات القومية الزراعية الكبرى.

تنسيق وزارة الدولة للإعلام مع وزارتى الرى والزراعة لتنفيذ حملات توعية إعلامية تستهدف توعية المواطنين بأهمية كل قطرة مياه وجهود الدولة المبذولة فى المشروعات المائية وحثهم على ترشيد استخدامها وتحذيرهم من خطورة إهدارها فى أمور غير هامة...على أن تقوم وزارة الزراعة بحملات إرشاد زراعى تستهدف المزارعين البسطاء وكبار شركات الانتاج الزراعى وحثهم على استخدام وسائل الرى الحديثة والصوب الزراعية وزراعة المحاصيل غير الشرهة للمياه وتوفير مستلزمات ذلك بأسعار تنافسية وحوافز تشجيعية

ضرورة سن مجلس النواب بالتنسيق مع خبراء وزارة الموارد المائية والرى تشريع يتضمن تجريم الاسراف فى استخدام المياه وفرض غرامات مالية كبيرة للحد من ذلك السلوك.

Legal aspects of the Renaissance Dam crisis in view of the principles of public international law

Dr . Nabil Mohamed

abstract:

Renaissance Dam imposed itself on the international scene, when Egypt introduced a proposal taking into consideration Ethiopia's needs for electricity from the dam, without harming Egyptian water interests. Ethiopia's unilateral policy for construction of the Dam without prior notification to Egypt and Sudan, was a violation to Nile Basin agreements and international norms., so an effective international role is required to reach a balanced agreement respecting the international law governing international rivers.

Key words;

The grand Renaissance Dam, Ethiopia, Nile Basin agreements, international rivers, Negotiations, International Justice Court.